



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية - قسم التاريخ

التطورات الاقتصادية في الحلة

1979 – 1958

رسالة تقدم بها الطالب

أرشد حمزة حسن عبد الله الفتلاوي

إلى

مجلس كلية التربية - جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ

الحديث

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عطية د خيل عباس الطائي

أيار 2009

جمادي الأول 1430

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الم ﴿1﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
لِّلْمُتَّقِينَ ﴿2﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
يُنْفِقُونَ ﴿3﴾

سورة البقرة

سورة البقرة آيات (1 و 2 و 3)

الإهداء

إلى من أنحني لهما إجلالاً وإكراماً والدي
ووالدتي

إلى من حملت همومي زوجتي شريكة نجاحي

إلى قرة عيني مؤمل ورهف سر
امتدادي

إلى من ذلل لي الكثير من الصعاب أخي أحمد

إلى حاتم وماجد ومرضى أعز أصدقائي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد طريقاً للاعتراف بربوبيته و الشكر طلباً للمزيد من رحمته والعلم سبيلاً لدوام خشيته والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى قرة عينه عترته آل بيته الميامين الأطهار.

يسعدني أن أتقدم بوافر شكري وامتناني إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عطية دخيل عباس الطائي لإشرافه على هذا البحث ومتابعته تفصيلياً لمراحل انجازه خطوة بخطوة وقد كان لتوجيهاته وتصويباته السديدة الأثر الكبير في إخراجه بما هو عليه .

ولا يفوتني أن أقدم جزيل شكري وفائق احترامي إلى أساتذتي في قسم التاريخ وهم كل من (د. زينب فاضل مرجان , د. علي هادي المهداوي , د. عصام عبد الحسين الدليمي , د. رياض العميدي, د. ستار نوري العبودي و د. فؤاد العميدي و الاستاذ مشتاق طالب) .

كما اتقدم بوافر شكري وعرفاني الى الاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين سيقومون بالبحث بما اكتنفه من اخطاء، وأعلم أنني لا أمتلك من مفردات للثناء تليق بامتناني لما قدمه لي أستاذي الفاضل الدكتور يحيى كاظم المعموري من أفضال جمة لكني أمتلك له الدعاء بالصحة والتوفيق.

كما يشرفني أن أتقدم بشكري وعرفاني إلى الأستاذ الفاضل الدكتور كريم مطر حمزة لإمداده الباحث بالمصادر العلمية ومساندته للباحث طيلة فترة الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أجزل عطاء شكري إلى (م. عامر راجح) مقرر قسم الجغرافيا الذي قدم لي يد العون والمساعدة طيلة فترة الدراسة . وإلى الأخ الكريم (محمد علي جميل) مسؤول مكتبة قسم الجغرافية , وشكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل وليد مانع الجنابي، التدريسي في كلية التربية الفنية، جامعة بابل.

وشكري إلى كل من مد لي يد العون و المساعدة ومن استعملت له مرجعاً أو رسالة أو بحثاً ... وأن غفلت عن تقديم الشكر لأحد فأني شاكر له صفحه , و أسأله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح .

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	شكر وتقدير	ج
4	المحتويات	د-هـ
5	المقدمة	و - ي
6	الفصل التمهيدي - الأوضاع الاقتصادية في لواء الحلة حتى عام 1958	24-1
7	أولاً: طبيعة الأراضي الزراعية في لواء الحلة	5-1
8	ثانياً: القطاع الصناعي في لواء الحلة	9-5
9	ثالثاً: القطاع التجاري في لواء الحلة	12-9
10	رابعاً: الموارد المائية في لواء الحلة قبل عام 1958	24-12
11	الفصل الأول - تطور القطاع الزراعي في الحلة من عام 1958 - 1979	81-25
12	المبحث الأول: تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 في العراق وتأثيره على القطاع الزراعي في لواء الحلة	33-25
13	المبحث الثاني: النشاط الزراعي في لواء الحلة من عام 1958 - 1963	45-34
14	المبحث الثالث: النشاط الزراعي في لواء الحلة من عام 1963 - 1967	52-46
15	المبحث الرابع: النشاط الزراعي في محافظة بابل من عام 1969 - 1979	65-53
16	المبحث الخامس: مشروع المسيب الكبير الى عام 1979	81-66
17	الفصل الثاني - القطاع الصناعي في محافظة بابل 1958 - 1979	131-82
18	المبحث الأول: الصناعات الغذائية	90-82
19	المبحث الثاني: الصناعات النسيجية	105-91
20	المبحث الثالث: الصناعات الانشائية	116-106
21	المبحث الرابع: الصناعات الميكانيكية	131-117
22	الفصل الثالث - النشاط التجاري في محافظة بابل 1958 - 1979	175-132

144-132	المبحث الأول: غرفة تجارة الحلة 1949 – 1979	23
153-145	المبحث الثاني: المؤسسات التجارية في محافظة بابل	24
175-154	المبحث الثالث: طرق النقل والمواصلات في محافظة بابل	25
177-176	الخاتمة	26
190-178	الملاحق الخرائط	27
206-191	قائمة المصادر	28
A - D	ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	29

المقدمة اطار البحث وتحليل المصادر

تعد دراسة التاريخ الاقتصادي لأية محافظة من محافظات العراق ومنها محافظة بابل من الضرورات المهمة لأي باحث أكاديمي لأن تأريخ العراق الحديث والمعاصر أصبح اليوم بأمس الحاجة لمثل هذه الدراسة لكونها لم تنل حظها من الدراسة العلمية الجادة و الأكثر شمولية .

لقد احتلت محافظة بابل مكانة مهمة قدر لها أن تؤدي دوراً بارزاً في صنع الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية و الإدارية والاجتماعية والاقتصادية , وقد اكتسبت أهميتها تلك من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط مدن العراق المهمة مثل بغداد وكربلاء والنجف ومع انها لم تشترك في صنع القرار السياسي للعراق في تأريخه الحديث والمعاصر ألا أنها كانت لها مكانة متميزة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وخاصة خلال مدة موضوع البحث . وقد تطرق العديد من الباحثين في دراساتهم إلى الجوانب السياسية و الإدارية إلا أن تطورها الاقتصادي لم يبحث بشكل أكاديمي على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة , ومن هذا المنطلق جاء اختياري لهذا الموضوع محاولة للكشف عن تطورات النشاط الاقتصادي للمحافظة . وتمثل المدة (1958 – 1979) موضوع البحث مرحلة بارزة من مراحل التأريخ الاقتصادي في محافظة بابل ليس لأهميته فحسب وإنما لكون الجانب الاقتصادي يعد ضرورة علمية تزداد أهميته عندما يصبح المحرك الحقيقي نحو رفاهية وتقدم المجتمع .

ومما جعلني احدد موضوع الدراسة بتلك المرحلة ذلك انها شهدت تطورات اقتصادية عديدة في العراق بصورة عامة وفي محافظة بابل بصورة خاصة , كونها تحمل خصائص وسمات تنفرد بها دون غيرها من المحافظات العراقية الأخرى , وللكشف عن جوانب مهمة من تاريخ الحياة الاقتصادية المعاصرة للمدينة وفهم لمجريات ذلك التاريخ الحافل بالعديد من المنجزات , واستجابة لتلك الدواعي فقد جاءت الضرورة الملحة في اختياري عنواناً للدراسة هو (الحياة الاقتصادية في الحلة من عام 1958 – 1979) .

(نطاق البحث) أشتمل موضوع البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وخرائط وعدد من الملاحق . تم تسليط الضوء في التمهيد على الأوضاع الاقتصادية في لواء الحلة خلال فترة الحكم الملكي والتي ركزت على موضوع الزراعة وطبيعة الأراضي الزراعية , وتطرق الى القطاع الصناعي وما آلت إليه من تطورات صناعية بسيطة خلال تلك الحقبة فضلاً عن الأوضاع التجارية في اللواء بالإضافة إلى الموارد المائية مثل سدة الهندية وشط الحلة ومشروع المسيب الكبير , وكذلك أهم المبازل التي أنجزت في منطقة الدراسة خلال سنوات الحكم الملكي في العراق .

تناول الفصل الأول أهم تطورات القطاع الزراعي في (لواء الحلة) محافظة بابل من عام (1958 – 1979) وأشتمل على خمسة مباحث ناقش المبحث الأول منه تشريع قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958 وتأثيره على الزراعة في اللواء , في حين قسمنا المبحث الثاني والثالث والرابع إلى ثلاث فترات زمنية ووفقاً لسير الأحداث السياسية في العراق والمتمثلة في الأعوام (1958 –

1963) والتي مثلت مدة حكم عبد الكريم قاسم , و (1963 – 1968) وهي الأعوام التي حكم فيها الأخوان عبد السلام و عبد الرحمن عارف , والفترة الثالثة من عام (1968 – 1979) وهي فترة حكم أحمد حسن البكر, أما المبحث الخامس فقد أختص بدراسة مشروع المسيب الكبير وآثاره الاقتصادية على المحافظة .

أما الفصل الثاني فقد ركز على بعض الصناعات الاساسية في المحافظة والتي استطاع الباحث من الحصول على بعض الوثائق المهمة لها وتضمن أربعة مباحث, أهتم الأول بالصناعات الغذائية مثل صناعة كبس التمر , وصناعة المشروبات الغازية , أما الثاني فقد ناقش الصناعات النسيجية التي تعتبر من أولى الصناعات التي قامت في المحافظة , والثالث ركز على الصناعات الإنشائية مثل صناع

ح

الطابوق والاسمنت , في حين تناول الرابع الصناعات الميكانيكية التي كان لها تأثير كبير وواضح ليس في هيكل الصناعة المحلية فحسب بل في الصناعة الوطنية أيضاً. اما الفصل الثالث أهتم بدراسة الأوضاع التجارية في المحافظة وتضمن ثلاث مباحث , تم تسليط الضوء في المبحث الأول على أهم مؤسسة تجارية في المحافظة (غرفة تجارة الحلة) التي كان لها دوراً ريادياً في إنعاش الحركة التجارية فيها , والثاني فقد تطرق إلى مؤسستين تجاريتين لهما دورهما الكبير في تنشيط القطاع التجاري ألا وهما (الشركة الإفريقية العراقية فرع بابل , وشركة التجارة العراقية الأورزدي بالك) , في حين تناول الثالث قطاع الطرق والمواصلات لما له من تأثير كبير في عملية التبادل التجاري بين المحافظة والمناطق المجاورة لها .

(تحليل المصادر) اعتمدت الرسالة في محتوياتها على مجموعة كبيرة من المصادر تنوعت حسب مقتضيات فصولها , ويقع في مقدمتها العديد من الوثائق الرسمية غير المنشورة التي عثرنا عليها في دار الكتب والوثائق العراقية , وكذلك الوثائق غير المنشورة الموجودة في مختلف الوزارات العراقية مثل وزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة النقل والمواصلات ووزارة الصناعة , فضلاً عن الدوائر الرسمية المرتبطة بتلك الوزارات والتي أسهمت في رفد الرسالة بمعلومات قيمة خصت موضوع البحث , إضافة الى الوثائق المنشورة التي قامت بإصدارها وزارة العدل ووزارة الإصلاح الزراعي خلال مدة البحث فضلاً عن الاعتماد على الكثير من الإصدارات الحكومية التي قامت بإصدارها مختلف الدوائر الحكومية والتي استفاد منها الباحث في كتابة موضوع الرسالة , وخاصة في التمهيد والفصل الأول لما احتوته من إحصائيات رسمية كانت الرافد الأهم في جداول الرسالة . كما اعتمد البحث على الكتب العربية والمعرّبة التي احتلت موقع الصدارة في مصادر الرسالة والتي أفادت البحث كثيراً , ويأتي في مقدمتها كتاب (في ري العراق) للكاتب احمد سوسة حيث اعتمد عليه البحث في التمهيد وذلك لما احتواه المصدر من معلومات قيمة خصت موضوع الري , وكذلك كتاب (التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي) للدكتور عبد الوهاب مطر الداهري حيث اختص المصدر بدراسة الإنتاج الزراعي وتقييمه وتحليله لكافة مدن ومحافظات العراق ومنها محافظة بابل فضلاً عن انه كان معاصراً للفترة المحددة للبحث وخاصة في الفصل الثاني من البحث , وكذلك كتاب (سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق) لسعيد عبود السامرائي والذي

تناول مواضيع مهمة عن تطور الصناعة في العراق, وكذلك احتوائه على مواضيع مهمة أغنت الكثير من جوانب البحث, وكتاب (التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية) للدكتور محمد سلمان حسن, حيث استقى منه البحث مواضيع مهمة في الاقتصاد العراقي قبل عام 1958. كما أستند موضوع البحث على الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية الغير منشورة والتي أفادت دراستنا, وأبرزها رسالة الماجستير الأنماط الزراعية في محافظة بابل لعلي عبد الأمير العبادي, والتي كانت مواضيعها قريبة للمدة موضوع البحث وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي خلال السبعينات في محافظة بابل, وأطروحة الدكتوراه (تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية 1933 - 1950) للدكتور يحيى كاظم المعموري, التي استفاد منها البحث في موضوع الري في محافظة بابل وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاروائية الكبيرة ومنها مشروع المسيب الكبير, ورسالة الماجستير (التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل) لحسين موسى الأوسي. التي أغنت الفصل الثاني بالعديد من المواضيع المهمة المتعلقة بتطور القطاع الصناعي في المحافظة, وكذلك أطروحة الدكتوراه (الحلة من سنة 1914 - 1921 دراسة في الأحوال السياسية والإدارية), للدكتور عطية د خليل عباس الطائي والتي أفادت موضوع البحث كثيراً وخاصة فيما يتعلق بموضوع التمهيد.

وكان للصحف والمجلات دوراً هاماً في رفد الدراسة بمعلومات لا يمكن الاستغناء عنها والمتمثلة في البحوث المنشورة في المجلات والدوريات, مثل بحث سدة الهندية وآثارها الاجتماعية و الاقتصادية على مدينة الحلة المنشور في مجلة جامعة بابل للدكتور عطية د خليل الطائي, وبحث الصناعات الميكانيكية وتطورها في العراق المنشور في مجلة عالم الصناعة, أو ما نشر منها في الصحف والتي تتعلق بالجانب الاقتصادي للمحافظة

وكان للمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع عدد من الشخصيات الحلية والتي ساهمت في تأسيس بعض المصانع والمعامل الأهلية, أو تلك التي عملت في بعض المنشآت الحكومية فضلاً في تزويد الباحث على معلومات قيمة لم يجدها في المصادر الأخرى, ولولا أهمية تلك المقابلات لما تمكنا من سد الكثير

ي

من الثغرات في بعض جوانب البحث, ولاشك ان التعامل مع هذا الموضوع لا بد أن تكتنفه بعض الصعوبات والتي كان من أبرزها الجانب الأمني الذي أثر على صعوبة الوصول الى الوزارات المعنية و الدوائر الحكومية المرتبطة بها لاسيما في مدينة بغداد.

وأخيراً أرجو من الله تعالى أن تكون دراستي هذه وأن شابتها الأخطاء مساهمة بسيطة تضاف إلى تلك المساهمات الجادة التي تناولها أساتذتي في كتاباتهم القيمة عن تاريخ محافظة بابل الحديث والمعاصر.

رَبِّهِمْ

التصنيف :

الأوضاع الاقتصادية في لواء الحلة حتى عام 1958

أولاً: طبيعة الأراضي الزراعية في لواء الحلة

ثانياً: القطاع الصناعي في لواء الحلة

ثالثاً: القطاع التجاري في لواء الحلة

رابعاً: الموارد المائية في لواء الحلة

أولاً: طبيعة الأراضي الزراعية في لواء الحلة

من المعروف أن لواء الحلة⁽¹⁾ من ألوية العراق التي تضم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتي تغلب على نشاطها الطابع الزراعي، وهي بذلك تعتبر من المناطق الزراعية المهمة في القطر العراقي، وترجع أهميتها تلك الى خصوبة أراضيها ووفرة مياهها، الأمر الذي انعكس ايجابيا على كمية الإنتاج فيها، فضلا عن توفر الأسواق فيها والتي كانت لها أهمية كبيرة في تصريف منتجاتها، هذا بالإضافة إلى قربها من العاصمة بغداد التي يقطنها أكبر عدد من السكان في العراق، الأمر الذي جعلها أكبر سوق للمنتجات الزراعية التي تنتج في اللواء. وقد سماها بعض المؤرخين (أوكرانيا العراق) لكثرة ثرواتها الزراعية وقد عدت مخزنا للحبوب وذلك لأنها تنتج ما يزيد عن حاجة أهلها وبقيت الحلة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب ليس في منطقة الفرات الأوسط فحسب بل تميزت على مناطق زراعية أخرى مثل بغداد وديالى، كما ان أهميتها تتعاضد في اوقات الأزمات والحروب التي يتضاءل فيها دور بغداد. ويزداد هذا الدور ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل على المستوى السياسي أيضا لاسيما عندما تصبح مصدرا من مصادر التموين لرغد المدن الأخرى بالغذاء بما فيها بغداد⁽³⁾ لذا نرى أن شريحة كبيرة من السكان قد امتهنت حرفة الزراعة في اللواء اذ بلغت هذه النسبة حوالي (70%) من مجموع سكان اللواء في عام 1957⁽³⁾. قبل تغير نظام الحكم الملكي بالنظام الجمهوري الذي حدث في العراق في الرابع عشر من تموز

عام 1958⁽¹⁾، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958⁽²⁾ والذي سنتناوله في الصفحات القادمة، كانت ظروف الملكية الزراعية في العراق يتبع نظام الحيازة، الذي لا يعطي للمزارع العراقي إلا حق الاستثمار الزراعي دون التصرف بملكيتها، وقد كان ذلك النظام واحدا من الأسباب الرئيسة التي لها أثارها السلبية على قدرة الأرض الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستوى دخل العاملين فيها، وذلك لأن نظام استئجار ارض كشكل من أشكال الحيازة يعني

(1) في عام 1921 أصبحت الحلة متصرفية تتبعها ثلاث أقضية وهي قضاء الهندية وقضاء الهاشمية وقضاء المسيب، وأصبح علي جودت الأيوبي أول متصرف في لواء الحلة وكان ذلك بتاريخ 1921/10/16 ، لمزيد من التفاصيل الحلي، يوسف كركوشي، تاريخ الحلة السياسي القسم الأول، النجف الأشرف المطبعة الحيدرية، 1965، ص 153 وكذلك ينظر ، سعيد ، مؤيد وآخرون، الدليل الإداري للجمهورية العراقية، ط1، ج2، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1989، ص 39.

(2) الطائي، عطية دخیل، الحلة من سنة 1914 – 1921 دراسة في الأحوال السياسية والإدارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998، ص 32.

(3) العبادي، علي عبد الأمير، الأنماط الزراعية في محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1981، ص 147.

(1) علي، محمد كاظم العراق في عهد عبد الكريم قاسم 1958-1963، بغداد، مطبعة الخلود، 1989، ص 147.

(2) الخالد، خليل إبراهيم والأرزي، مهدي محمد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد، دار الرشيد للطباعة والنشر، 1980، ص 147.

استغلال الأرض إلى أقصى درجة ممكنة بهدف الحصول على الريع دون مراعاة الحفاظ على خصوبة التربة الأمر الذي ترتب عليه أن تكون العلاقة بين نظام الحيازة ومستقبل الزراعة سينا للغاية. ولا يختلف لواء الحلة عن باقي ألوية العراق في ظروف الملكية التي كانت سائدة آنذاك⁽³⁾. وعندما صدر قانون التسوية الأول (قانون تسوية حقوق الأرض) رقم (50) لسنة 1932⁽⁴⁾ أنشأت بمقتضاه وفي نفس السنة لجان خاصة لتسوية شؤون الأراضي، ومحاكم خاصة لاستئناف قرارات هذه اللجان، وفي سنة 1939 أصبحت وزارة العدل⁽⁵⁾ هي المسؤولة عن التسوية بدلا من وزارة المالية، ونقل اختصاص تسجيل عمليات التسوية من مديرية الطابو العامة إلى مديرية التسوية العامة⁽⁶⁾.

وعليه فقد قسمت الملكيات الزراعية إلى أربعة أصناف وهي:

1- الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها الى الدولة، وتشمل جميع الاراضي التي لا تثبت كونها مملوكة أو متروكة أو موقوفة⁽¹⁾ وتكون هذه الأراضي على ثلاث أنواع وهي:

أ- الأراضي المفوضة بالطابو⁽²⁾: وهي الاراضي التي تكون مسجلة قبل إعلان قانون التسوية المذكور أعلاه بتسجيلات الطابو، ويثبت صاحبها مبررات تسجيلها مجددا بالوثائق بمعاينة المغروسات من الأشجار والنخيل لعشر سنوات سابقة للتسوية⁽³⁾.

(3) العاني، خطاب صكار، جغرافية العراق الزراعية، بغداد، مطبعة العاني، 1976، ص 324.

(4) الفضل، منذر عبد الحسين، الملكية الاشتراكية في العراق، ط1، بغداد، مكتبة والطباعة المحدودة، 1955، ص 156. وكذلك ينظر لجنة في وزارة المعارف، احوال العراق الاقتصادية والاجتماعية، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1955، ص 156

(5) كان وزير العدل آنذاك هو السيد محمود صبحي الدفترى وكان يشغل ذلك المنصب في الوزارة السعيدية الرابعة (6 نيسان 1939 – 19 شباط 1940) لمزيد من التفاصيل ينظر الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج 5، ط 7، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988، ص 90 وكذلك ينظر الحسو، نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في السياسة والإدارة)، بغداد، مطبعة آفاق عربي، 1984، ص 176.

(6) العلوان، عبد الصاحب وعباوي، عبد الله، مدخل في الاقتصاد الزراعي مع التأكيد على الاقتصاد الزراعي العراقي، ط1، ج1، بغداد، مطبعة المعارف، 1966، ص 297.

(1) الهلالي، عبد الرزاق، مشاكل الانتماء الزراعي في العراق، ط1، بغداد، مطبعة النجاح، 1957، ص 14.

(2) الطابو كلمة تركية مشتقة من الفعل تاب وهو فعل العبادة والطاعة والخضوع لله عز وجل طلبا للامان، ومعناها كذلك الاعتراف بالجميل والشكر وتقديم الولاء للاقطاعي والعمل في الاراضي الاقطاعية، لمزيد من التفاصيل ينظر كاظم، محمدنوري، ملكية الارض في العراق، بغداد، دار مطبعة التمدن، 1958، ص 15.

(3) وزارة الزراعة، مديرية الديوان العامة، دليل القطاع الزراعي العام في العراق لعامي 1968 – 1969، إعداد قسم الاقتصاد الزراعي، نشرة رقم (7)، بغداد مركز وسائل الإيضاح للطباعة والنشر، 1970، ص 7.

- ب- الأراضي الأميرية الصرفة: وهي الأراضي التي لم تفوض بالطابو ولم تمنح باللزمة، وإنما بقيت بيد الحكومة، ومسجلة باسم وزارة المالية،⁽⁴⁾.
- ج- الأراضي الممنوحة باللزمة: وهي الأراضي التي يجب أن تكون قد تصرف بها المزارع خلال (خمسة عشر سنة) سابقة لتاريخ التسوية⁽⁵⁾.
- 2- الأراضي المملوكة ملكا صرفا: وهي الأراضي المسجلة في سجلات الطابو على هذا النحو والتي لدى المتصرف بها وثائق تثبت كونها ملكا له⁽⁶⁾.
- 3- الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي التي يتصرف بمنفعتها مالکها على الفقراء والمحتاجين وعلى أي نوع من أنواع البر⁽⁷⁾.
- 4- الأراضي المتروكة: وهي الأراضي المخصصة لأغراض المنفعة العامة، أو الموهوبة للأشخاص، وبقي على استعمالها لذلك الغرض (خمس عشرة سنة) إذا كانت موقوفة أو متروكة و(10 سنوات) إذا كانت أميرية ويكون تسجيلها باسم وزارة المالية⁽¹⁾. وفيما يلي جدول يبين نوع ومساحة الأراضي الزراعية في لواء الحلة قبل عام 1958.
- جدول رقم (1) يبين فيه نوع ومساحة الأراضي الزراعية في لواء الحلة قبل عام 1958.

نوع الحيازة	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
الأراضي الممنوحة باللزمة	840616	54,41
الأراضي الممنوحة بالطابو	582850	37,72
الأراضي الأميرية الصرفة	91308	5,91
مجموع الأراضي الأميرية	1514774	0,98,04
الأراضي الموقوفة	27186	1,78
الأراضي المملوكة ملكا صرفا	2891	0,18
المجموع	1544851	%100

المصدر: العبادي ، المصدر السابق، ص43.

- (4) عبد الله ، عبد علي سلمان ، المجتمع الريفي في العراق ، بغداد ، دار الرشيد للطباعة ، 1981 ، ص131.
- (5) كاظم ، محمد نوري ، المصدر السابق، ص16.
- (6) حسين ، محمد توفيق ، نهاية الإقطاع في العراق بحث في أحوال الفلاح العراقي وقانون الإصلاح الزراعي ، ط1 ، بيروت ، مطبعة دار العلم للملايين ، 1990 ، ص91.
- (7) عيساوي ، شارل ، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب ، 1800 – 1914 ، ترجمة رؤوف عباس ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، دون مطبعة ، 1990 ، ص530.
- (1) حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 – 1958) ، ج1 ، بيروت ، مطبعة المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 1965 ، ص187. لمزيد من التفاصيل عن اصناف الأراضي في العراق ينظر الاجواهري ، عماد احمد ، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933-1970 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 1982.

بلغت مساحة لواء الحلة في عام 1958 حوالي (5451) كيلو مترا مربعا⁽²⁾ أي ما يعادل (2,178,800) مشاركة⁽³⁾، وفي حين بلغ مجموع مساحة الملكيات والوحدات الزراعية الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية في اللواء بحدود (1,544,851) مشاركة، بينها (148,151) مشاركة غير قابلة للزراعة، كما موضح في الجدول الآتسي.

الجدول رقم (2) يبين مساحة الأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة في الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة في عام 1958.

الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة	مساحة الأراضي الواقعة ضمن الملكيات الزراعية (مشاركة)	مساحة الأراضي القابلة للزراعة (مشاركة)	مساحة الأراضي الغير القابلة للزراعة (مشاركة)
مركز لواء الحلة	55659	48572	7087
ناحية المحاويل	278452	254155	24297
المسيب الكبير	65168	65162	6
ناحية القاسم	21764	175402	43362
ناحية المدحتية	301855	289512	12343
ناحية أبي غرق	43943	96855	777
ناحية الكفل	110556	171083	30819
ناحية الجدول الغربي	32875	95657	1302
جرف الصخر	47243	44932	12143
سدة الهندية	26199	79480	5247
الاسكندرية	13768	75890	10768
المجموع	1544851	1396700	148151

المصدر: وزارة التخطيط ، نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة 1958 – 1959، بغداد، مطبعة الحكومة، 1961، ص266.

ثانياً: القطاع الصناعي في لواء الحلة

لقد شهد ظهور الصناعة فيه منذ عام 1920 والأعوام التي أعقبتها , حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية آنذاك (12) مؤسسة , ارتفع عددها الى (102) مؤسسة في الأربعينات⁽¹⁾ وكان معظم هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات صغيرة وخدمية تقدم خدماتها بصورة مباشرة للسكان , وتتنحصر ضمن المناطق القديمة للمدينة , وتضمنت هذه المؤسسات (معامل الطحين ومصانع الدبس ومحلات الصفارين والحدادين), وكانت معظم تلك الصناعات تصرف منتجاته اعتمادا على السوق المحلية .

(2) وزارة التخطيط ، الدائرة الرئيسية للإحصاء، الإحصاء العام سنة 1958، بغداد، مطبعة الحكومة، 1959، ص8.

(3) المشاركة تساوي (2500م²) وهي وحدة قياس المساحة وتساوي الدونم العراقي.

(1) الخطيب، صباح محمود، مدينة الحلة الكبرى وظائفها وعلاقاتها الإقليمية، بغداد، مطبعة المنار، 1974 ، ص109.

كان النشاط الصناعي في لواء الحلة منذ العشرينات وحتى الخمسينات من القرن الماضي بطيئاً جداً بحيث بدأ النمو الحقيقي للقطاع الصناعي فيها اعتباراً من أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ونلاحظ أن الصناعة خلال تلك المدة كانت صناعات بسيطة لا تتعدى كونها صناعات صغيرة يعمل فيها عدد قليل من العاملين وكانت أغلبها صناعات يدوية كالحياكة وصناعة الأواني الفخارية وصناعة طحين الحبوب، وكبس التمور، وصناعة عسل التمر (الدبس) وصناعة النسيج اليدوي، فضلاً عن صناعة الثلج والطابوق وصناعة الأثاث وغيرها، وعلى الرغم من كونها صناعات بسيطة ويدوية ولكنها كانت نواة لإنشاء صناعات آلية حديثة فيما بعد⁽¹⁾، كما أن الصناعات التي نشأت في لواء الحلة والوحدات الإدارية التابعة لها كانت تلبي حاجة سكانها وسكان هذه الوحدات مثل الصناعات التي تنتج الأدوات الزراعية من الحديد أو الخشب، كما واشتهرت تلك الوحدات بصناعات معينة نتيجة لتراكم الخبرة وممارستها لسنوات طويلة من قبل سكان تلك المناطق فمثلاً اشتهرت مدينة الحلة بصناعة النسيج والدبس والراشي وطحن الحبوب، كما اشتهرت ناحية المدحتية⁽²⁾ التابعة لقضاء الهاشمية بصناعة البسط العربية، ويعود سبب ذلك إلى توفر موادها الأولية الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية، كما تركزت بعض الصناعات في مناطق أخرى لتوفر مستلزماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، فقد تركزت صناعة الطابوق في قضاء المحاوليل وناحية الكفل، وذلك لوجود التربة الملائمة وتوفر المياه والأيدي العاملة الرخيصة، فضلاً عن ذلك فقد تركزت صناعة الأدوات الزراعية في مدينة الحلة لطلبها من قبل المناطق الزراعية المجاورة لها⁽³⁾ وتعد صناعة جرش الحبوب وطحنها من أهم الصناعات في تلك المرحلة، لكونها تدخل بصورة مباشرة في غذاء الإنسان اليومي، ومدينة الحلة لها دور واضح ومهم في تطور تلك الصناعة، ففي عام 1936 بدأت هذه الصناعة بمعامل طحن الحبوب الحجرية، وكانت تلك المعامل تسد حاجة المدينة والمدن المجاورة الأخرى، مثل الديوانية وكربلاء والنجف في أغلب الأحيان، فقد بلغ معامل طحن الحبوب في تلك الفترة بحدود (15) معملاً موزعة بواقع (3) معامل في الصوب الصغير و(12) معملاً في الصوب الكبير يعمل في كل واحد منها ما بين (5 – 10) أشخاص وحسب أحجامها⁽⁴⁾.

(1) الكعبي، حسين وحيد عزيز، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1999، ص 55.

(2) استحدثت ناحية المدحتية من قبل الوالي العثماني مدحت باشا (1869 – 1872) بموجب قانون نظام الولاية الصادر عام 1864، وفي عام 1891 تغير اسمها إلى الممدوحية، لمزيد من التفاصيل ينظر، الطائي، المصدر السابق، ص 11.

(3) حمادي، عباس عبيد، النمو الصناعي في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999، ص 65.

(4) الكعبي، المصدر السابق، ص 55.

في عام 1950 باشر المصرف الصناعي⁽¹⁾ أعماله بدعم أصحاب المشاريع الصناعية في مجال القطاع الخاص في لواء الحلة⁽²⁾ حيث لم تكن الدولة العراقية ومنذ بداية تأسيسها مهتمة بالقطاع الخاص، حيث ضاعف المصرف الصناعي خلال تلك الفترة من جهوده، وزيادة فعاليته لتنمية الصناعات المحلية وتطوير قطاع الصناعة المختلط ، ويعود سبب هذه الفعالية الى زيادة رأسماله من مليون دينار في عام 1951 الى (7) ملايين دينار عامي (1957 – 1958) الأمر الذي أدى الى ارتفاع القروض الممنوحة الى لواء الحلة من (8,6) ألف دينار عام 1951/1950 الى (83,4) ألف دينار عام (1957-1958)، أي ما يعادل (6,5%) من مجموع القروض الممنوحة الى الوية العراق، وبهذا فقد اقتصر نشاط المصرف الصناعي في تلك المرحلة على تقديم القروض للمشاريع الصناعية الصغيرة وذلك لعدم وجود مشاريع صناعية كبرى في لواء الحلة انذاك⁽³⁾، كما موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (3) يوضح القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي الى لواء الحلة من عام 1950/1949 الى عام 1958/1957⁽⁴⁾

السنة	مقدار القروض الممنوحة	نسبتها الى المجموع الكلي في العراق %
1950 / 1949	4,2 ألف دينار	3,0
1951 / 1950	8,6 ألف دينار	6,5
1953 / 1952	14,0 ألف دينار	2,1
1954 / 1953	41,3 ألف دينار	5,6
1955 / 1954	17,0 ألف دينار	1,2
1956 / 1955	32,4 ألف دينار	4,4
1957 / 1956	25,8 ألف دينار	3,4
1958 / 1957	83,4 ألف دينار	5,6

(1) بتاريخ 1945/4/6 أصدرت وزارة المالية العراقية أمرا وزاريا يقضي بفصل المصرف الزراعي الصناعي العراقي الى مصرفين زراعي وصناعي، حيث زاول المصرف الصناعي أعماله في 1946/4/1، لمزيد من التفاصيل ينظر، هاشم، جواد واخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء الاول تجربة التخطيط، ط2، بغداد، دون مطبعة، 1970، ص 176.

(2) جريدة الصباح، العدد 1247، في 2007/11/26.

(3) الأوسي، حسين موسى جاسم، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص 34.

(4) المصدر نفسه ، ص 33

وعلى الرغم من محدودية القروض التي يقدمها المصرف إلا إن لها تأثيرا واضحا في تحفيز الصناعيين على إنشاء بعض المشاريع المهمة في المدينة وتطويرها وقد استمر هذا الدعم بعد هذه الفترة إذ ساعد في وضع حجر الأساس لصناعة حديثة متطورة في هذه المدينة أسوة بباقي مدن العراق⁽¹⁾.

وتعد فترة الخمسينات بداية قيام الصناعة الآلية في المدينة، فقد أظهرت نتائج الإحصاء الصناعي لعام 1954 أن عدد المؤسسات التي يعمل فيها (10) عمال فأكثر في لواء الحلة قد بلغ (68) مؤسسة أما مجموع العاملين في تلك المؤسسات فقد بلغ (1466) عاملا موزعين وفق الجدول الآتي⁽²⁾.

جدول رقم (4) يبين عدد المؤسسات الصناعية التي عمل فيها (10) عمال فأكثر في لواء الحلة عام 1954

عدد العمال	عدد المؤسسات	نسبتها الى المجموع الكلي	عدد عمال كل فئة
من 10 - 19	45	66,1	611
من 20 - 99	22	32,4	755
100 فأكثر	1	1,5	100
المجموع	68	%100	1466

المصدر: وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، الإحصاء الصناعي في العراق لسنة 1954، بغداد، مطبعة النور، 1956، ص 169.

يظهر من الجدول اعلاه ان عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها (10 – 19) عاملا كانت قد احتلت المرتبة الأولى بعدد بلغ (45) مؤسسة، في حين شكلت المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها (20 – 99) عاملا المرتبة الثانية، فقد بلغت بحدود (22) مؤسسة صناعية، إلا إنها جاءت بالمرتبة الأولى في عدد العمال العاملين فيها الذين بلغت أعدادهم بحدود (755) عاملا، اما بالنسبة الى البنية الصناعية في لواء الحلة قبل عام 1958 فنستدل عليها من خلال الجدول الآتي

جدول رقم (5) يبين بنية الصناعة في لواء الحلة لعام 1954

القطاع الصناعي	عدد المؤسسات	نسبتها الى المجموع الكلي
الصناعة الغذائية	9	39,1
المنتجات والألبسة	3	13,1
صناعة المواد الإنشائية	2	8,7

(1) الكعبي، المصدر السابق، ص 59.

(2) وزارة الاقتصاد، الإحصاء الصناعي في العراق لسنة 1954، ص 169.

39,1	9	صناعة أخرى
%100	23	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد، الإحصاء الصناعي لسنة 1954، ص 160.

ثالثاً: القطاع التجاري في لواء الحلة

يؤدي قطاع التجارة في العراق بفرعيه (التجارة الخارجية والتجارة الداخلية) دوراً أساسياً وهاماً في الاقتصاد الوطني، وفي التأثير المباشر عليه باعتباره جزءاً حيوياً ورئيسياً في مرحلة التبادل، كما وتؤثر بقوة على مرحلتي الإنتاج والاستهلاك من جهة، وعلى محتوى العلاقات الاقتصادية الدولية للقطر من جهة أخرى (1).

ان التأثير البارز لقطاع التجارة على مجمل التطور الاقتصادي يبرز بوضوح في مدى مساهمته في نمو الدخل القومي و دوره في رفع معدلات التراكم القومي، وهو في ضوء ذلك قادر على توضيح محتوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة (2).

اما بالنسبة الى لواء الحلة ان المكانة المتميزة التي احتلها اللواء في مجال زراعة الحبوب قد جعله يحتل مكانة جيدة في ميدان تصديرها أيضاً، حيث قامت تجارة كبيرة ومهمة فيه، كانت تصل الى الربع أو النصف أحياناً من المجموع الكلي في الإنتاج وكان ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (2).

ولما كان إقليم الحلة زراعياً وافر الإنتاج، فإن أسعار المنتجات الزراعية كانت رخيصة الثمن مقارنة مع غيرها من المناطق لذلك أصبحت هذه المدينة مركزاً لتجارة المواد الغذائية التي تصدر الى مدن عراقية عديدة مثل بغداد ذات الكثافة السكانية العالية، ونتيجة لكثرة ما يصدر من الحلة الى بغداد أصبح يطلق على اهم منطقة تجارية في بغداد انذاك اسم علاوي الحلة (3)، إن تميز مدينة الحلة بكونها مركزاً لتجارة الحبوب يعني بالضرورة وجود حلقات مترابطة كانت تعمل على تنظيم تلك التجارة وهي (4).

1- التجار والمصدرون: ان عمليات التصدير التي كانت تتم عن طريق كبار الملاك أو الوسطاء من التجار الذين يقومون بعقد صفقات مع أولئك الملاكين أو المنتجين

(1) غالب، سعدي علي، جغرافية النقل والتجارة، الموصل، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص 693.

(1) لجنة الدراسات الاقتصادية، اتجاهات التطور في قطاع التجارة في الاقتصاد العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 8، 1979، ص 9.

(2) المهداوي، علي هادي عباس، الحلة في العهد العثماني المتأخر، 1869 - 1914، دراسة في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 185.

(3) نوري، خليل إبراهيم، خطط الحلة في القرن الثامن عشر، ط1، النجف الأشرف، دار الضياء للطباعة والتصميم، 2008، ص 68.

(4) المهداوي، المصدر السابق، ص 187.

(المزارعين) بصورة مباشرة، الامر الذي ادى الى ان تنشط في القرن التاسع عشر بعض الأسر الحلية في ذلك المضمار من التجارة ومنها مثلاً أسرة (آل عوض) (5).

2- الأسواق: لقد أشاد بعض الرحالة الأجانب بأسواق الحلة، فالرحالة (بكنغهام - Buckingham) يصف سوق الجانب الشرقي بالحسن، في حين أشار الى أن الأسواق في الجانب الغربي ضيقة، أما (ديلا فاليه - Diella Valeeh) فيقول عن أسواق الحلة بأنها أسواق عامرة بعضها حسن البناء والطراز ولكنها مظلمة ومعنى هذا أنها كانت مسقفة ولولا ذلك لما أستطاع أصحاب السوق (التجار والعاملون فيها) تحمل حرارة الصيف، وبرد الشتاء (1) لم تكن الحوانيت مألوفة في أطراف المحلات في مدينة الحلة ولا في القرى المحيطة بها، وعليه فقد نشأت في الماضي مهنة العطار المتجول، وكان في تجواله غالباً ما يتجول بين القرى والأرياف حافظاً مواد العطارية في (خرج) وهو عبارة عن كيس مصنوع من الصوف له فتحتان (2)، وكذلك نشأت في تلك الفترة تجارة الأعمدة الخشبية (القوغ) والحصران التي تصنع من سعف النخيل (والبوارى) التي تصنع من قصب البردي الذي يجلب من الاهوار، وتعد التجارة في ذلك النوع من المواد أول متاجرة بالمواد الإنشائية في اللواء (3).

وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت في الحلة طبقة من تجار الجملة للمواد الغذائية تسمى (البندرجية)، وكانت تلك المواد تجلب الى الحلة بواسطة قوافل الجمال أو بواسطة المراكب النهرية، وقد غاب أثرها في بداية النصف الثاني من القرن الماضي وأشهر من عمل بتجارة الجملة بصفة (بندرجي) هم (كريم الهندي، ومحمد الماشطة، وعبد أسود شندل)، ثم نشأت بعد ذلك من تجارة النفط، ويذكر أن النفط الأبيض كان يستعمل للإنارة فقط، حيث يجلب من مصفى (عبادان)، وهو حالياً ضمن الأراضي الإيرانية)، وبواسطة صفائح معدنية تتسع الواحدة منها لعشرين لتراً، واشتهر الحاج عبد الله بهذه التجارة فسمي (عبد الله أبو النفط)، وما زال أحد الأحياء السكنية في (مركز مدينة الحلة) يحمل اسمه نسبة لمهنة بيع النفط (4). فضلاً عن ذلك فقد ساهمت مدينة الحلة في النشاط التجاري، حيث كانت قوافل البضائع تأتي من البصرة إلى بغداد مارة بمدينة الحلة، بالإضافة إلى موقعها على نهر الفرات قد أكسبها شهرة تجارية وعسكرية، (1).

رابعاً: الموارد المائية في نواء الحلة قبل عام 1958

يعد العراق بالنسبة لأحواله ووضعه الجغرافي من البلاد الجافة التي تعتمد في حياتها على المياه، وفي بعض أجزائه أراضي يصعب العيش بها، لولا وجود نهري دجلة والفرات

(5) المصدر نفسه ، ص188.

(1) نوري ، المصدر السابق، ص72.

(2) عوض، عبد الرضا، تاريخ غرفة تجارة الحلة، (غرفة تجارة بابل) 1949 - 2008، ط2، بابل، مطبعة بابل، 2008، ص 36 - 37.

(3) عوض، عبد الرضا، الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958 - 1968)، دراسة في الأوضاع العامة، ط1، بابل، مطبعة دار الفرات الإعلامية، 2008، ص27.

(4) عوض، تاريخ غرفة تجارة الحلة، ص27.

(1) الطائي ، المصدر السابق، ص12.

وروافدهما، بحيث أصبحت الاستفادة التامة من مياه هذين النهرين الكبيرين سببا في ازدهار المدنيات القديمة على ضفافه⁽²⁾.

ويعد مناخ لواء الحلة من الأنواع الجافة لذلك كان نهر الفرات وفروعه يمثل العمود الفقري لعملية الإرواء في اللواء ، ويجري نهر الفرات في القسم الشمالي الغربي منه بعد خروجه من مدينة الرمادي، ويكون اتجاهه من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي، وعند سدة الهندية ينقسم النهر الى قسمين هما، نهر الهندية وهو مجرى الفرات، وشط الحلة الذي يجري الى الجنوب الشرقي مارا بمدينة الحلة⁽³⁾ واذا ما اردنا التحدث عن الموارد المائية في لواء الحلة لابد لنا من التعرف على اهم منشآت الري التي نظمت هذه الموارد وهي :

أ. سدة الهندية:

في عام 1885 تعرض شط الحلة الى الجفاف التام، ولم تكن المياه تدخل فيه الا في موسم الفيضان⁽⁴⁾ حيث تناقصت المياه للمجرى الرئيسي لشط الحلة، وبذلك تقلصت أهمية الحلة من الناحية الزراعية والتجارية، ونزح أكثر أهلها إلى أماكن أخرى⁽⁵⁾ الأمر الذي اضطرت معه الحكومة العثمانية إلى اتخاذ إجراءات مهمة وسريعة لبناء سدة الهندية، ومن ثم عودة المياه إليه، وقد أوكلت تلك المهمة الى مجلس الاعمار⁽¹⁾ لاتخاذ ما يلزم لإنقاذ ذلك الوضع، فكانت إجراءات ذلك المجلس عديدة، منها إنشاء سدة على نهر الفرات في نقطة تفرعه بين نهر الهندية وشط الحلة، وان يتم تحديد المناطق الزراعية التي تنشأ عليها السدة بعد المشاهدة العينية للمنطقة، فقامت الإدارة الذاتية للمجلس بتسجيل تلك الإجراءات والمقترحات والتوصيات وكذلك تحديد الأسباب التي من شأنها ان يتم تأسيس السدة، الأمر الذي ادى الى رفع توصيات المجلس الى الحكومة العثمانية⁽²⁾ والتي قامت باستدعاء المهندس الفرنسي (شوندوفير) ومعاونيه (ديو ووان) وجاء الى بغداد ليجري الكشف اللازم على الأمور التي تعيق الملاحة في نهري دجلة والفرات، وكذلك النظر في إمكانية بناء سدة الهندية⁽³⁾، وبعد دراسة الحالة انتهى (شوندوفير) الى بناء سد غاطس⁽²⁾ خياط، جعفر، القرية العراقية دراسة في أحوالها واصلاحها ، بيروت , مطبعة دار الكشاف ، 1950، ص75.

(3) الحربي، عايد سلوم حسين، أثر التنمية الريفية في التباين المكاني للاستيطان الريفي في محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1988، ص77.

(4) الخطيب، صباح محمود حمد، دراسات في التراث الجغرافي العربي، بيروت، المركز العربي للطباعة والنشر، 1981، ص182.

(5) الحلي ، المصدر السابق ، ص152.

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذا المجلس ينظر السويدي، ميثم عبد الخضر، سدة الهندية وآثارها الاقتصادية على الحلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2008، ص67-68.

(2) العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ط1، ج8، قم، المكتبة الحيدرية، 2005، ص100

(3) الحمداني، محمود شوقي، لمحات من تطور الري في العراق قديما وحديثا، بغداد، مطبعة السعدون، 1984، ص229

عبر الفرات إلى الجنوب من صدر شط الحلة⁽⁴⁾ واستنفر الآلاف العمال لبناء ذلك السد بلغ عددهم حوالي (3500) عامل عراقي فضلا عن عشرات العمال الأتراك والهنود، واستخدام حوالي (16000) م³ من الطابوق والاجر القديم الذي جلب من خرائب بابل الأثرية⁽⁵⁾ إلى أن انتهى من بنائه في عام 1890⁽⁶⁾ وعادت الحياة الزراعية إلى مجاريها الطبيعية وبدأت الحياة الاقتصادية في الحلة والمناطق المجاورة لها، بالانتعاش من جديد بعد جريان المياه في شط الحلة، الأمر الذي أدى إلى عودة المهاجرين من السكان إلى مناطقهم⁽⁷⁾، بعد انجاز سد (شوندوفير) أوصى المهندسون بأن لا يهمل السد المذكور من

الإصلاحات في كل عام⁽¹⁾، وذلك من أجل المحافظة عليه لأنه مشروع حيوي لمنطقة الفرات الأوسط إلا إن أعمال الصيانة لم تكن بالمستوى المطلوب⁽²⁾، الأمر الذي أدى إلى تصدعه بعد بضعة سنين من بنائه فجرى الماء كله في نهر الهندية وانحسر في شط الحلة حتى كاد يجف⁽³⁾ وعندما وجدت الحكومة العثمانية إن مشكلة الموارد المائية أخذت تتفاقم وما لذلك من انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وما يصاحبها من مشاكل سياسية⁽⁴⁾.

فقد بادرت إلى استدعاء السير (وليم ويلكوكس)⁽⁵⁾ لتنفيذ أعمال الري في العراق⁽⁶⁾ حيث كان يشغل منصب المشاور الفني في وزارة الأشغال العمومية في الدولة العثمانية، وفي تشرين الثاني

(4) الطائي، عطية د خليل عباس، سدة الهندية واثارها الاجتماعية والاقتصادية على مدينة الحلة، مجلة جامعة بابل، المجلد 10، العدد 1، كانون الثاني 2005، ص 123.

(5) كربل، عبد الله، التباين المكاني لأنظمة الصرف (البزل) واستصلاح الأراضي في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001، ص 101.

(6) جريدة المشرق، العدد 682 ، 6 / 5 / 2006

(7) الجنابي، طالب حمادي، محمد مهدي القزويني ودوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى عام 1916، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2007، ص 155.

(1) خروقة، نجيب، وآخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، بغداد، مطبعة المنشأة العامة للسياحة،

(2) سوسة، احمد، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية، ط1، بغداد، مطبعة المعارف، 1945، ص 289.

(3) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، إحياء الأراضي الزراعية، رقم الملف 311/1412، 1922، ص 20.

(4) المعموري، يحيى كاظم، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعي، 1933- 1950، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1999، ص 10.

(5) ولد في الهند في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اكتسب خبرة كبيرة في مزاويل هندسة الري ، لمزيد من التفاصيل ينظر، سوسة، احمد، مفصل اليهود والعرب في التاريخ، بغداد، دار الرشيد، 1981، ص 26.

(6) فوستر، هنري ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج2، بغداد ، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، 1989، ص 42.

من عام 1908 أوفدته الحكومة العثمانية الى العراق لدراسة شؤون الري فيه وتقديم تقرير عن المشاريع الاروائية التي يمكن تحقيقها على نهري دجلة والفرات، وبتاريخ 26/آذار/1911 قدم تقريره الى الحكومة العثمانية وأرفق معه (أربعاً وثمانين) لوحه بين خارطة وتصميم للمشاريع المقترحة⁽⁷⁾ وكان من ضمن هذه المشاريع هي سدة الهندية.

وضع السير (وليم ويلكوكس) تصميم سدة الهندية في قسمين، القسم الأول هو السدة الرئيسية⁽⁸⁾ ، والقسم الثاني هو السدة نفسها مضافة إليها سد غاطس في مؤخرها على ان يقام بتنفيذ القسم الثاني في حالة انهيار سد شوندوفير، ولما كان قد انهار السد الأخير فعلاً، فقد أنشأت السدة معها السد الغاطس⁽¹⁾ على الجهة اليسرى من مجرى نهر الفرات على (800) متر من شمال سد شوندوفير⁽²⁾ أما تصميم سدة الهندية وسدها الغاطس فقد وضع على أساس التفاصيل الآتية:

- 1- نوع البناء الخارجي كان من الأجر.
 - 2- عرض السدة كان (237,50) متراً من الجدار الساند في الضفة اليمنى والجدار الخارجي لممر السفن في الجهة اليسرى⁽³⁾.
 - 3- عدد الفتحات كان (36) فتحة يبلغ عرض كل فتحة منها (5 أمتار) ووضع فوقها أبواب حديدية تفتح وتسد بالآلات الرافعة⁽⁴⁾.
 - 4- يبلغ عدد الدعامات حوالي (33) دعامة عرض كل منها (متر ونصف) ودعامتان رئيسيتان عرض كل منهما (ثلاثة أمتار ونصف) وهما الدعامة الثانية عشرة والرابعة والعشرون على التوالي⁽⁵⁾.
- عرض الطريق (على السدة) هو (3,85) أمتار بين الستائر، وهناك أيضاً ممر للسفن على الضفة اليسرى يبلغ قياسها حوالي (8) أمتار عرضاً و(131) متراً طولاً، وقد أقيم فوقه جسر

(7) سوسة ، أحمد ، فجر الدراسات عن ري العراق الحديث ، مجلة الجغرافية العراقية ، مج1، السنة الأولى ، 1962، ص61.

(8) لمزيد من التفاصيل ينظر خارطة رقم (1).

(1) سوسة، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية، ص295.

(2) الوردي ، علي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ط1، ج3، بيروت ، دار الراشد للطباعة ، 2005، ص217.

(3) سوسة، احمد، في ري العراق، ج1، بغداد، مطبعة الحكومة، 1945، ص120.

(4) الهاشمي ، طه ، مفصل جغرافية العراق ، ط1، بغداد ، مطبعة دار السلام ، 1930، ص256.

(5) سوسة، في ري العراق، ص121.

متحرك⁽⁶⁾ يبلغ مجموع طول أرضية السدة (112) مترا وتتخللها ثلاثة خطوط من الركائز الحديدية، والبناء الرئيسي للسدة يقوم حسب التصاميم الأصلية على أساس يتألف من سمك متر واحد من الخرسانة وسمك مترين من الآجر⁽¹⁾، لقد أمكن بواسطة هذه السدة من رفع المياه أمامها الى حوالي (6,25 م) لغرض تجهيز الجداول المرتفعة من مقدمتها بالمياه اللازمة لها خلال موسم الصيف في حين بلغت مساحة الأراضي التي تروى من هذه السدة زهاء (3,5 مليون)مشاركة⁽²⁾

عهدت الحكومة العثمانية بانجاز وبناء سدة الهندية إلى شركة (جون جاكسون – John Jackson) البريطانية المحدودة وقد أقرت إلى هذه الشركة بموجب مقالة وضعت بينها وبين الحكومة العثمانية⁽³⁾، وبعد الانتهاء من بناء السدة افتتحت رسميا في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الأول عام 1913⁽⁴⁾، وبعد انجاز السدة أوصى المهندسون بضرورة إتباع نظام صيانة لها في فترات منظمة لغرض استمرار عملها بشكل يتناسب مع ما صممت لأجله⁽⁵⁾ إلا ان بوادر الإهمال بدت واضحة من قبل موظفي الصيانة، وذلك بسبب ابتعاد مركز متصرفية الديوانية عن موقع السدة⁽⁶⁾ الأمر الذي قلل الاهتمام بشؤونها مما أثر بشكل كبير على السدة.

وبعد احتلال القوات البريطانية العراق، كانت سدة الهندية في حالة يرثى لها، وذلك بسبب إهمال صيانتها وسوء إدارتها⁽⁷⁾، وفي صيف 1918 أنيط أمر إصلاح السدة الى مديرية دائرة الري التي كانت قد أنشأت حديثا⁽⁸⁾، حيث اقتصررت إصلاحاتها على القسم الأرضي من الارضية الواقعة في مؤخرة السدة⁽¹⁾. وفي عام 1920 أعلنت الثورة العراقية الكبرى لتشمل

(6) سوسة، وادي الفرات، ص 296.

(1) سوسة، في ري العراق، ص 111.

(2) السامرائي، سعيد عبود، موارد العراق الاقتصادية، ط1، النجف الاشرف، مطبعة القضاء، 1975، ص 52.

(3) السويدي، المصدر السابق، ص 100.

(4) لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة 1900 – 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، ج 1، بغداد، مطبعة الفجر، 1988، ص 113.

(5) السويدي، المصدر السابق، ص 108.

(6) نقلت متصرفية الحلة الى الديوانية في عهد والي بغداد حسن رفيق باشا (1891 - 1896)، وكان ذلك في أواخر عام 1892، لمزيد من التفصيلات ينظر، الطائي، الحلة في سنة 1914 – 1921، ص 33.

(7) [http:// www.Iraq.mawr.org](http://www.Iraq.mawr.org)

(8) كانت مديرية الري قد أنشأت في شباط عام 1918، لمزيد من التفصيلات ينظر، ملفات البلاط الملكي، الري، رقم الملف 114 / 32131، ص 4.

(1) سوسة، في ري العراق، ص 123.

معظم أنحاء العراق ضد السياسة البريطانية تجاه العراق⁽²⁾ الامر الذي أدى إلى عدم الاستمرار في صيانة السدة⁽³⁾ وفي 29 كانون الأول عام 1920 كان جدار السد الغاطس من الجهة الشرقية قد أزيل تماماً، حينئذ جاء فيضان عام 1921 كانت السدة قد تضررت في كثير من أقسامها، لذلك فقد تقرر القيام بعملية إصلاح واسعة في السدة ووفق الطرق الفنية الحديثة آنذاك⁽⁴⁾ واستمرت أعمال الصيانة حتى سنة 1943، إذ أصبحت السدة ومنشآتها بحالة جيدة إلى حد ما. ونتيجة للفيضانات المتكررة في نهر الفرات التي حدثت في الأعوام (1954 – 1967 – 1968 – 1969) ورغم عمليات الصيانة المستمرة لها، إلا إنها قد حدثت فيها أضرار كبيرة في بعض الجدران وكذلك انهيار جدار مقدم شط الحلة، وفي عام 1978 بدأ التفكير في إنشاء سدة جديدة على نهر الفرات تبعد بحدود (1400) متر من موقع السدة القديم، وذلك لتنظيم عملية الإرواء في وسط الفرات، حيث عهد إلى شركة (سوكوريا – Sokoriay) الفرنسية لإعداد التصاميم الأساسية للمشروع والمكون من: أ. السدة الرئيسية على نهر الفرات. ب- المحطة الكهرومائية. ج- ممر للملاحة. د- وممر للأسماك وكذلك النواظم المتفرعة من جانبي النهر وهي على الجانب الأيسر لناظم شط الحلة وناظم صدر جدول الكفل، وعلى الجانب الأيمن جدول ناظم بني حسن وناظم جدول الحسينية ومنشآت حماية الأسماك⁽⁵⁾.

ب. شط الحلة:

يعتبر شط الحلة العمود الفقري لشبكة الري في لواء الحلة⁽⁶⁾، وتشير كل الدلائل على العلمية على أن هذا النهر كان مجرى لنهر طبيعي وليس من عمل الإنسان كما هي الحال لكافة الجداول الأخرى التي تتفرع من نهر الفرات شمال سدة الهندية في لوائي الحلة وكربلاء⁽¹⁾. يبلغ طول شط الحلة ضمن حدود منطقة إرواء لواء الحلة (101) كم، ويبلغ معدل تصريفه خلال الموسم الزراعي الشتوي (200 م³/ثانية) أما في موسم الصيف فيبلغ تصريفه (245 م³/ثانية)⁽²⁾، وتبلغ مجموع الأراضي المروية سيحاً لشط الحلة أكثر من (2,725,000)

(2) عودة ، محمد ، ثورة العراق دراسات في الحركة الوطنية ، القاهرة ، مطبعة دار النديم ، دون سنة طبع ، ص17.

(3) سوسة، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية، ص300.

(4) سوسة، تطور الري في العراق، ص101.

(5) [http:// www.iraq.mawr.org](http://www.iraq.mawr.org)

(6) كربل، المصدر السابق، ص99.

(1) البرازي ، نوري ، نظام الري في العراق وأثره في الزراعة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد 3، كانون الأول ، 1965، ص25.

(2) كربل ، المصدر السابق ، ص105.

مشاركة⁽³⁾. بدأ العمل في بناء ناظم شط الحلة أثناء القيام ببناء سدة الهندية 1911 – 1913، في محله القائم على أيسر نهر الفرات (300م) شمال سدة الهندية واستخدم مع افتتاح السدة، يتكون ناظم الحلة من (6) فتحات عرض كل فتحة (3) أمتار، وارتفاعها (6) أمتار⁽⁴⁾، أنشأ هذا الناظم وفقا لتصميم شركة (جون جاكسون) البريطانية التي أنشأت سدة الهندية عام 1913 وذلك لتقليل كمية الرواسب التي كانت تتجمع فيه لإيصال المياه ورفع منسوبها في الجداول المتفرعة منه⁽⁵⁾. على ضفتيه اليسرى والضفة اليمنى

فمن الضفة اليسرى تتفرع الجداول الآتية:

- 1- جدول المحاويل: يبلغ طول هذا الجدول حوالي (20) كيلو متر تقريبا بتصريف قدره (11م³/ثا) لتروي مساحة تقدر بحدود (17000) مشاركة من الاراضي الزراعية التي تستغل في زراعة القمح والشعير والدخن والكثير من بساتين النخيل.
- 2- جدول الخاتونية: يبلغ طول هذا الجدول حوالي (6) كيلومترات بتصريف يبلغ (0,7 م³/ثا) لتروي حوالي (17000) مشاركة من المزارع.
- 3- جدول الفندية: ويبلغ طولها حوالي (8) كيلومترات بتصريف قدره (0,7 م³/ثا) لتروي مساحة (600) مشاركة من البساتين والمزارع.
- 4- جدول النيل: يبلغ طول هذا الجدول حوالي (17) كيلومترا بتصريف قدره (4م³/ثا) ويروي مساحة تبلغ (38) مشاركة من والأراضي الزراعية⁽¹⁾.
- 5- جدول العوادل: يبلغ طول هذا الجدول حوالي (16) كيلو متر بتصريف قدره (3م³/ثا) لإرواء مساحة من الأراضي الزراعية وبساتين النخيل تقدر بحوالي (30000) مشاركة تقريبا⁽²⁾. وهناك عدد كبير من الجداول التي تتفرع من جانبه الأيسر والتي سنقتصر على ذكر أسمائها وهي جدول (الوردية، الفناهرة، بيرمانه، مشيمش، الكدس، الباشية، الشوملي، الخميسية، ام الورد، ام الفلفل، الطليعة، أبو جمال، الحسين زبار، العثمانية)⁽³⁾. وفي منطقة تقع شمالي فرع صدر الدغارة مباشرة⁽⁴⁾. وبعد ان يسير مسافة (6) كيلومترات ينقسم الى فرعين الفرع الشرقي ويعرف

(3) البرازي، المصدر السابق، ص 25.

(4) الحمداني، المصدر السابق، ص 220.

(5) سوسة، تطور الري في العراق، ص 102.

(1) الحمداني، محمود شوقي، مبادئ المساحة والري، ط1، بغداد، مطبعة الجزيرة، 1937، ص 155.

(2) المصدر نفسه، ص 156.

(3) الحسنی، موجز تاريخ البلدان العراقية، بغداد، مطبعة النجاح، 1930، ص 86.

(4) الحسنی، عبد الرزاق، العراق قديما وحديثا، صيدا، مطبعة العرفان، 1958، ص 67.

بجدول الحرية الشمالي والذي يبلغ طوله (20) كيلومترا والفرع الثاني الجنوبي الشرقي والذي يعرف بجدول الحرية الجنوبي والذي يبلغ طوله (26) كيلومترا⁽⁵⁾

أما الجداول التي تتفرع من الجهة اليمنى فهي:

- 1- جدول المهنوية: يبلغ طوله حوالي (6) كيلومترات وبتصريف قدره (2,282 م³/ثا) ليروي مساحة من الأراضي تقدر بحوالي (22820) مشارة من الأراضي الزراعية.
 - 2- جدول الخواص: يبلغ طوله حوالي (9,5) كيلومتر تقريبا بتصريف قدره (1,207 م³/ثا) ليروي مساحة تقدر بحوالي (12070) مشارة من الأراضي الزراعية.
 - 3- الطهمازية: يبلغ طوله حوالي (9,2) كيلومتر بتصريف قدره حوالي (10) أمتار لتروي مساحة من الأراضي تقدر بحوالي (100000) مشارة من البساتين وغيرها.
 - 4- جدول اليهودية: يبلغ طوله حوالي (16,2) كيلو مترا تقريبا بتصريف قدره (1,258 م³/ثا) ليروي مساحة من الأراضي تقدر بحوالي (12580) مشارة.
 - 5- جدول الأمير: يبلغ طوله حوالي (32) كيلومترا تقريبا بتصريف قدره (7,269 م³/ثا) ليروي مساحة من الأراضي تبلغ حوالي (72690) مشارة.
 - 6- جدول هيمية: يبلغ طوله حوالي (8) كيلومتر بتصريف قدره حوالي (0,556 م³/ثا) ليروي مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بحوالي (5560) مشارة⁽¹⁾ هناك عدد من الجداول التي تقع على الضفة اليمنى من شط الحلة والتي سنقتصر على ذكر أسمائها فقط وهي (علاج، أبو قمجي، العمادية، الجربوعية، الهاشمية، الحيدرية)⁽²⁾.
- ب – جدول الكفل: وهو من الجداول المهمة التي تتفرع من مقدم سدة الهندية الى الجنوب من ناظم شط الحلة، ويجري نحو الجنوب بصورة موازية للضفة اليسرى لشط الهندية مسافة (69) كم⁽³⁾ وأنشئ ناظمه من فتحه واحدة، وكان ذلك في عام 1918 وأطلق عليه الانكليز اسم (الجورجية) تخليدا لذكرى ملكهم جورج الخامس وتيمنا باسمه، ويتحكم في تصريف مياه ناظمه البالغة (22

(5) الخشاب ، وفيق حسين وآخرون، الموارد المائية في العراق والوطن العربي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، 1983 ، ص 59.

(1) الحمداني ، مبادئ الري ، ص 152.

(2) كربل ، المصدر السابق ، ص 117.

(3) nuri, K. AL Baragi, the Geography of Agriculture in Irrigated Area of the middle Euphrates Valley. ALAni Press, Baghdad, 1963, P24.

م³/ثا) باب حديد لولبي يدار بواسطة اليد لإرواء مساحة مقدارها (22000) مشاركة سيحا منها (750) مشاركة بساتين⁽⁴⁾ وبالنظر للتغيرات في الحدود الادارية

للوائي الحلة وكربلاء فقد أصبح طول القسم الذي يجري من جدول الكفل في لواء الحلة مسافة (35) كيلومتر⁽⁵⁾.

أما الجداول التي تتفرع من الضفة اليمنى لسدة الهندية فهي:

ا- جدول بني حسن: يبعد هذا الجدول عن سدة الهندية شمالا (800) متر ، ويمتد الى مسافة تقرب من (68) كيلومتر، وقد أقيمت على صدره وفي مواضع أخرى منه نواظم فنية لتوزيع المياه حسب الحاجة⁽¹⁾ يسير هذا الجدول باتجاه الجنوب بموازية نهر الهندية ويسقي مساحة من الأراضي تقدر بحوالي (140000) مشاركة بتصرف يبلغ (17,600 م³ / ثا).

ب - جدول الحسينية: يتفرع شمال سدة الهندية بمسافة (3300) متر، وأنجز ناظمه أثناء إنشاء سدة الهندية في سنة 1911، من فتحة وسطية عرضها ثلاثة أمتار يتحكم فيها باب حديدي لولبي يدار بواسطة اليد وفتحتان جانبيتان عرض كل منها (1,5) مترا، تتحكم فيها أنابيب حديدية تنزل في تجاويف من جانبي الجدار الأمامي عند الغلق ورفعها عند الفتح⁽²⁾، ويبلغ مجموع تصريفه حوالي (10 م³ / ثانية)⁽³⁾ يجري هذا الجدول بالاتجاه الجنوبي الغربي حتى يصل إلى لواء كربلاء حتى يبلغ طوله حوالي (28) كيلومتر⁽⁴⁾ لإرواء مختلف الأراضي الزراعية حيث تبلغ مساحة تلك الأراضي حوالي (129000) مشاركة⁽⁵⁾. بالإضافة إلى الجداول والأنهار التي مر ذكرها، هناك عدد من الأنهار والجداول التي تعتمد في مياهها على الفرات والتي تكون ضمن لواء الحلة وهي من الشمال الى الجنوب⁽⁶⁾.

أ- جدول الإسكندرية: يتفرع هذا الجدول من الضفة اليسرى لنهر الفرات الى الشمال من سدة الهندية بحوالي (37) كيلومتر وبالتحديد عند الكيلومتر (572) على نهر الفرات⁽¹⁾،

(4) كربل، المصدر السابق، ص 118.

(5) الحسنی، العراق قديما وحديثا، ص 68.

(1) العبادي، المصدر السابق، ص 71.

(2) الحمداني، لمحات من تطور الري، ص 218.

(3) الحمداني، مبادئ المساحة، ص 148.

(4) الحسنی، العراق قديما وحديثا، ص 69.

(5) الحمداني، لمحات من تطور الري، ص 219.

(6) لمزيد من التفاصيل عن شبكة الري في لواء الحلة ينظر خارطة رقم (2).

(1) كربل، المصدر السابق، ص 94.

وقد صمم ناظمه ليصرف (6 م³ / ثا) من المياه وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي يرويها بحوالي (61200) مشاركة⁽²⁾.

ب- جدول الرويعية: ويعد هذا الجدول من أهم الجداول المتفرعة من الضفة اليسرى لنهر الفرات عند الكيلومتر (583) من نقطة دخول نهر الفرات إلى العراق ضمن ناحية جرف الصخر الواقعة شمال غرب لواء الحلة بتصريف للمياه وقدره (2 م³ / ثا) ليروي مساحة زراعية تقدر بحوالي (20000) مشاركة شمال سدة الهندية، ويبلغ طول هذا الجدول في لواء الحلة حوالي (8,5) كيلومتر وأهم فروعها الصغيرة هي (السعيدات والبوهاني)⁽³⁾.

ج- جدول المسيب الكبير: يتفرع هذا الجدول من الضفة اليسرى لنهر الفرات ويعتبر من المشاريع المهمة جدا في العراق حيث أسست شبكتا الري والبزل فيه قبل البدء بتوزيع أراضيها⁽⁴⁾، وسنفرد بمبحث خاص به في فصل الزراعة.

د- جدول الناصرية: يتفرع هذا الجدول من الضفة اليسرى لنهر الفرات جنوب مدينة المسيب مباشرة عند الكيلو (602) على نهر الفرات، ويتجه نحو الجنوب الشرقي، ويبلغ طول القناة الرئيسية لهذا الجدول حوالي (12,802) كيلو متر وهي قناة مبطنة، ويبلغ تصريفها حوالي (4,7 م³ / ثا) تخرج من القناة مجموعة من القنوات الفرعية المبطنة يبلغ

مجموع أطوالها (19,813) كيلومتر، وتنحصر منطقة أسقاء هذا الجدول البالغة (13960)

مشاركة بين منطقتي أسقاء جدول المسيب الكبير شمالا وشط الحلة جنوبا⁽⁵⁾.

ج - شبكة المبازل في لواء الحلة:

تتوافر في لواء الحلة شبكة كثيفة من قنوات التصريف التي توفر خدمة كبيرة للمناطق الزراعية وتقسم الشبكة الى ما يلي:

1- مبازل محاويل / إسكندرية: وتشمل مبازل هذا المشروع الأراضي التي تقع ما بين الفرات وشط الحلة غربا، وجدول الإسكندرية شمالا وجدول بابل جنوبا، والمبزل الجنوبي للمسيب الكبير شرقا وتصل مساحته الى (348 ألف) مشاركة ، وتروي من

(2) الحمداني ، لمحات من تطور الري ، ص219

(3) السويدي ، المصدر السابق، ص129.

(4) حمادي ، قاسم عبيد ، تحديد التركيب المحصولي الأمثل للزراعة في المنشأة العامة الزراعية في المسيب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1987 ، ص41.

(5) كربول ، المصدر السابق ، ص98.

جداول) الإسكندرية و الناصرية والمحاوليل والخاتونية والفندية والنيل وبابل) وتصرف قسم من هذه المساحة نحو الميزل الشمالي، ومياه القسم الآخر نحو القسم الجنوبي⁽¹⁾.

2- ميازل حلة / كفل: وتقدر مساحة الأراضي التي تخدمها هذه الشبكة بحدود (250,000) مشاركة تروي من الجداول التي تتفرع من شط الحلة ونهر الكفل، وتعتمد هذه الشبكة على ميازل رئيسي في المنطقة الوسطى وهو ميازل حلة / كفل وطوله (55,5) كم وتتحوّل مياه هذا الميازل بواسطة محطة ضخ نحو ميازل الشامية الشرقي.

3- ميازل حلة / ديوانية: وتخدم هذه الشبكة مساحة من الأراضي تقدر ب (4750000) مشاركة وتضم مجموعة من الميازل الرئيسية والفرعية تصل أطوالها الى (950) كيلومتر، وتروي أراضي هذه المنطقة من الجداول التي تأخذ مياهها من شط الحلة وتضخ هذه الميازل في ميازل الشامية الشرقي وتمتد مابين طريق حلة / نجف من الغرب ومن الجنوب ميازل الشامية الشرقي.

4- شبكة ميازل الحسينية / بني حسن: وتخدم هذه الميازل مساحة من الأراضي تقدر بحدود (22,000) مشاركة وتقع في جنوب غرب اللواء وتصرف مياهها بواسطة محطة ضخ على نهر الفرات .

5- ميازل مشروع المسيب الكبير: وتضم هذه الميازل ميازلين أحدهما يمتد مع الحدود الشمالية لمنطقة المشروع والثاني هو الميازل الجنوبي، ويسير مع الحدود الجنوبية لاستقاء جداول المسيب الكبير، وتخدم هذه الشبكة مساحة من الأراضي تصل الى (360,000) مشاركة ، ويخدم الميازل الشمالي جميع الأراضي التي تروي من فروع جداول الإسكندرية مثل (الجفافة، والمويلحة) والفروع التي تخرج من الشمال من جدول المسيب الكبير مثل (ابو شعير والحميري والامام والعكير والرشايد)، وأما الفرع الثاني فيخدم الأراضي التي تروي من الفروع الجنوبية لجدول المسيب الكبير مثل (الحيدرية وعجرش ودليمي والخربانة وهلاله)، ويلتقي الفرع الشمالي مع الفرع الجنوبي في شرق حدود الاسقاء الجنوبية لمشروع المسيب الكبير بحيث يتجه نحو الجنوب الشرقي ليتصل في المصب العام⁽¹⁾.

وأخيراً يمكن القول أن نهر الفرات هو مصدر مياه الري في لواء الحلة وهو يدخل أراضيها من الجهة الشمالية الغربية متجهاً نحو الجنوب الشرقي، ويستمر في الاتجاه المذكور حتى شمال سدة الهندية بحوالي (450 متر)، حيث يتفرع الى شط الحلة (وهو الفرع الشرقي) الذي يتجه نحو الجنوب الشرقي، ونهر الهندية (وهو الفرع الغربي) الذي يتجه نحو الجنوب الشرقي، وبهدف توزيع المياه بين الفرعين المذكورين، أنشأت سدة الهندية عام 1913 على الفرع الغربي إلى الجنوب من نقطة تفرعه (450 متر)، وذلك لضمان رفع مناسيب المياه في هذا الفرع وتوجيه

(1) المشهداني ، محمود عبد الرحمن وآخرون ، تقرير إكمال شبكة الميازل الرئيسية في العراق ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، 1978 ، ص72.

(1) الحربي ، المصدر السابق ، ص87.

جزء منها إلى الفرع الشرقي، وقد أتاح ذلك إمكانية شق مجموعة من الجداول من نهر الفرات إلى الشمال من السدة المذكور، وقد تولت هذه الجداول إرواء الأراضي الشمالية الشرقية من اللواء وبعض الأراضي الواقعة في أقسامها الغربية، وقد ترتبت على انجاز سدة الهندية اتساع نطاق الأراضي المروية في مجمل اللواء حتى أصبح من الممكن إرواء (1284404) مساحة⁽²⁾.

(2) العبادي ، المصدر السابق ، ص 68.

الفصل الأول

تطور القطاع الزراعي في الحلة من عام 1958 – 1979

المبحث الأول:

تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 وتأثيره على القطاع

الزراعي في لواء الحلة

المبحث الثاني:

النشاط الزراعي في لواء الحلة من عام 1958 – 1963

المبحث الثالث:

النشاط الزراعي في لواء الحلة من عام 1963 – 1968

المبحث الرابع:

النشاط الزراعي في محافظة بابل من عام 1968 – 1979

المبحث الخامس:

مشروع المسيب الكبير منذ إنشائه الى عام 1979

تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 في العراق

لم تتمكن الحكومات العراقية التي كانت قائمة في العهد الملكي (1921-1958) من القيام بأي إصلاح زراعي جذري ، حيث كان الإقطاعيون والشيوخ يؤلفون الاكثريّة في البرلمان العراقي⁽¹⁾ الأمر الذي مكنهم من السيطرة على كل حكومة تشكل آنذاك⁽²⁾ وبالتالي توجيه القوانين والأنظمة لمصالحهم الخاصة ، وإخضاع كبار الموظفين لمشيتهم⁽³⁾، ونتج عن ذلك سيادة العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية والعشائرية وانخفاض المستوى الإنتاجي للفلاح والأرض على حد سواء⁽⁴⁾ حيث اتسم التركيب الحيازي للأراضي الزراعية في العراق بالتعقيد ، ليس من حيث التصنيف فقط بل من حيث حجم الحيازات الزراعية وتركيبها أيضا والذي اتسم بعدم العدالة في التوزيع⁽⁵⁾، حيث أشارت الإحصائيات الرسمية بعد عام 1958، الى ان (3418) ملاكا، وهم يؤلفون (2%) فقط من مجموع ملاكي الأراضي قد استحوذوا على ما يزيد على (15855000) مشاركة، بينما كان يملك (144802) ملاكا لاتزيد ملكية الواحد منهم عن (100) مشاركة حوالي (2447000) مشاركة أي ان حوالي (86,1%) من ملاكي الأراضي لاتزيد ملكيتهم عن (10,5%) من مجموع الملكيات الزراعية ، اما الذين تتراوح ملكيتهم بين (100 و 1000) مشاركة فأنهم يزيدون قليلا عن (20) الف ملاك ، أي ان (11,9%) من مجموع المالكين وهؤلاء يملكون ما مجموعه (525,000) مشاركة أي (21,5%) من مجموع الملكيات الزراعية، وباختصار فان حوالي (14%) من مجموع ، المالكين كانوا يملكون (90%) من مجموع الأراضي القابلة للزراعة في العراق.⁽⁶⁾ لقد قدر عدد الذين كانوا يمارسون الزراعة في العراق بما فيهم الملاكون حوالي (852) ألف شخصا⁽¹⁾ ومن مجموع هؤلاء لا يملك الأرض سوى (168) ألف شخصا

(1) علي ، المصدر السابق ، ص 106.

(2) تشكلت في العراق خلال العهد الملكي (58) وزارة . وبتاريخ 25\10\1920 تشكلت الحكومة المؤقتة لتضع الهيكل الدستوري للدولة الجديدة ، اما الوزارة الاولى فقد تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب في 21\9\1921 ، اما آخر وزارة تشكلت في العهد الملكي فكانت برئاسة احمد مختار بابان 18\5\1958-14\7\1958، لمزيد من التفصيلات ينظر مرزة ، منذر جواد ، العراق في العهد الملكي ، بغداد ، مطبعة اسعد ، 1995، ص 320.

(3) العلوان ، المصدر السابق، ص 311.

(4) معروف، المصدر السابق، ص 129.

(5) بطاطو، حنا، الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ج 1، ط 1، قم ، منشورات فرصاد، 2006، ص 77.

(6) منشورات الثورة ، قسم الدراسات ، التطور الاقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، ط 2، بغداد، دار الثورة للنشر، 1974، ص 17.

(1) بلغ مجموع نفوس العراق وحسب احصاء عام 1957 بحدود (6339960) نسمة باستثناء سكان البوادي وعدا الذين سجلوا فيما بعد ، لمزيد من التفصيلات ينظر كبة ، صادق مهدي ، اقتصاد وتشريع العمل ، ط 2، بغداد، مطبعة المعارف 1969، ص 128-129، وكذلك ينظر، عجبنة، صالح يوسف ، مبادئ علم الاقتصاد، ج 1، ط 4، بغداد، مطبعة التمدن، 1960، ص 202.

علما ان الفلاحين المعدمين كانوا يناهزون (684) الف فلاح أي ما يعادل (80) من الذين كانوا يمارسون الزراعة⁽²⁾، في الوقت الذي قدرت فيه مساحة الأرض القابلة للزراعة في العراق وحسب إحصائيات عام 1957 ب(48400000) مساحة او ما يعادل ربع المساحة الكلية للعراق⁽³⁾ في حين كانت الأراضي الزراعية والمزروعة فعلا في العراق باكثر من (10) ملايين مشاركة⁽⁴⁾ وهذا يعني ان نسبة الأراضي المستغلة فعلا لا تزيد عن ربع الأراضي الصالحة للزراعة (6) اما بقية الأراضي فلم تكن مستغلة ، ويستنتج الباحث ان أسباب ذلك تعود الى:

- 1- حرمان الفلاحين من أية مساعدات تقدم من قبل الحكومات آنذاك.
- 2- كفاءة الفلاحين الضعيفة وغير المجدية للإنتاج الزراعي.
- 3- جهل الفلاحين بأمور الزراعة الحديثة واعتماده على طرق بدائية في عملية الزراعة.
- 4- رداءة طرق المواصلات التي أثرت سلبا على عملية الانتاج.
- 5- جهل الفلاحين بأمور الوقاية من الأمراض والأوبئة.
- 6- الفيضانات المتكررة والتي كانت الحكومات السابقة غير قادرة على السيطرة عليها.
- 7- استخدام نظام النيرين في عملية استزراع الأراضي الزراعية.
- 8- ارتفاع نسبة ملوحة التربة.

لذلك بادرت الحكومة العراقية وبعد قيام النظام الجمهوري في 14/تموز/1958 على الإعداد الى الخطوة الرئيسية من أجل الإعلان عن قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958⁽¹⁾.

حيث تم بعد إسبوعين من قيام النظام الجمهوري على اعلان الدستور المؤقت للجمهورية العراقية والذي نصت المادة الرابعة عشر منه على أن الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

ب- تبقى حقوق الملكية الزراعية مصنونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات وإتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها⁽²⁾ وبموجب نص الدستور المؤقت فقد قرر مجلس

(2) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص 17.

(3) تبلغ مساحة العراق الكلية حوالي أكثر من (4) آلاف كم²، أي ما يعادل حوالي (175) مليون مشاركة، لمزيد من التفاصيل ينظر، الداهري، عبد الوهاب مطر، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، بغداد، مطبعة العاني، 1969، ص 166.

(1) الزبيدي، ليث عبد الحسين جواد، ثورة 14/تموز في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979، ص 217-219.

(2) يهدف الإصلاح الزراعي وبصورة عامة الى تحقيق غرضين رئيسيين أولاً إصلاح البنيان الاقتصادي للقطاع الزراعي ليكون أساساً لزيادة الدخل القومي . وثانيا تحقيق توزيع أفضل للدخل الزراعي ليكون أساساً لعدالة التوزيع لمزيد من التفاصيل ينظر، الغنيمي، أحمد رياض، دور الإصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية من منشورات مؤتمر الإصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية، بغداد دور مطبعة، 1967،

الوزارة تأليف لجنة الإصلاح الزراعي ، لدراسة الوضع الزراعي العام في البلاد ووضع لائحة قانون الإصلاح الزراعي⁽³⁾، وقد تألفت تلك اللجنة من وزير الزراعة آنذاك الدكتور هديب الحاج حمود رئيساً للجنة وعضوية كل من الدكتور طلعت الشيباني ، والدكتور عبد الصاحب العلوان والدكتور باقر كاشف الغطاء والدكتور تحسين علي والدكتور حسن كتاني ، وكذلك تألفت اللجنة من عبد الرزاق الظاهر وقره ني دوغراجي وعبد الرزاق الزبير وفريد أحمد ومسعود محمود وجوهر ديزه جي وقاسم المفتي ويوسف الحاج الياس وأنور الجاف وأخيراً لطفي جودت الدليمي مستشار للجنة ، كما أضيف لهم ممثلون عن

الوزارات المختلفة⁽⁴⁾، وقد تمخضت أعمال هذه اللجنة عن إعلان قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) في 1958/9/29 والذي أصبح نافذ المفعول في 30 أيلول من عام 1958⁽⁵⁾. حيث أذاع الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق آنذاك بياناً أعلن فيه ولادة قانون الإصلاح الزراعي وسوف نورد مقتطفات من هذا الإعلان ((إنني إذ أعلن مولد قانون الإصلاح الزراعي ، إنما أسجل بفخر واعتزاز نهاية الإقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خبر كثير لأبناء الشعب كافة لذا أطلب من أخواني المواطنين أن يتعاونوا في العمل سلامة لتطبيقه وبذل الجهد الصادق لحسن تنفيذه))⁽¹⁾.

لقد حدد القانون في مادته الأولى الملكية الزراعية حيث نص على ((لا يجوز أن تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو ممنوحة له باللزامة عن (1000) دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو (2000) دونم من الأراضي التي تسقى ديمياً ، وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابل الدونمين من النوع الثاني)⁽²⁾ وكان الدافع لجعل الحد الأعلى يحدد بألف وألفي دونم ، هو أن الطبقة المتوسطة من المزارعين التي ينبغي الإبقاء عليها هي تلك الطبقة من المزارعين الذين إذا هم أستغلوا (1000) دونم من الأراضي المتبقية و (2000) دونم من الأراضي المروية بالأمطار فإنها تؤمن لهم دخلاً جيداً⁽³⁾ لا يقل معدله في الأراضي المسقية عن (1200) دينار الى (1500) دينار وذلك في السنوات الاعتيادية وعلى أساس الزراعة بوضعها الحاضر عام 1958 في العراق من الحنطة والشعير وحبوب صيفية وخضراوات وأفطان⁽⁴⁾ كما نص هذا القانون أيضاً ((بالنسبة الى الأراضي الديمية على رفع الحد الأعلى الى (2000) دونم، وسبب ذلك أن الأراضي الديمية ، لا تنتفع في الموسم الصيفي، كما إنها في كثير من السنين لا تنتج الا اليسير الذي لا يسد النفقات أو ربما إنعدام الإنتاج بسبب قلة الأمطار أو الآفات الزراعية ، ولهذا فقد وجد المشرع العراقي أنه من العدل أن يرفع الحد

ص50، وكذلك ينظر، عامر، ابراهيم، الأرض والفلاح المسألة الزراعية في مصر، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، 1958، ص140.

(3) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2، 28 تموز 1958 .

(4) الشيباني ، طلعت ، دراسات في الإصلاح الزراعي ط1 ، بغداد ، مطبعة الأهالي للنشر ، 1958 ، ص108.

(5) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 44 ، 30 أيلول ، 1958 .

(1) الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التفسيرية الخاصة بالإصلاح الزراعي ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، 1959 ، ص1-2.

(2) جاسم، عزيز، السيد، الإصلاح الزراعي والمسألة الفلاحية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون سنة طبع، ص125.

(3) المحمداوي ، غصون مزهر ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958 - 1968 ،

أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بنات ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص74.

(4) الزبيدي، المصدر السابق، ص303.

الأعلى الى (200) دونم⁽⁵⁾. وتوزيع ما يزيد عن الحد الأعلى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدره (30) دونماً في الأراضي المروية و(60) دونماً في الأراضي الديمة⁽⁶⁾. بالإضافة الى ذلك فقد تضمن القانون أربعة أبواب مهمة وهي

1-الباب الأول :- ويبحث في تحديد الملكية الزراعية إلا أنه يتضمن إضافة علاوة على ذلك مواداً تتعلق بالاستيلاء على ما يجاوز الحد الأعلى المقرر وبتقدير القيمة التعويضية وكيفية أدائه ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، وعلى شروط التوزيع ومقدار ما يدفعه المالك الجديد عوضاً عما يصيبه من الأرض الموزعة ، كما يتضمن هذا الباب مواداً أخرى تتعلق بكيفية تشكيل الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، وصلاحيات هذه الهيئة ولجانها الفرعية المنبثقة عنها مواداً أخرى تتعلق

بالغاء القانون رقم (53) لسنة 1955⁽¹⁾.

2- الباب الثاني: ويبحث في الجمعيات التعاونية الزراعية ، حيث تناول هذا الباب تكوين الجمعيات التعاونية مما آلت اليهم الأرض الموزعة، وكذلك وظائف وأعمال هذه الجمعيات والإشراف عليها، وإشراكها في تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية.

3- الباب الثالث: ويبحث هذا الباب في تنظيم العلاقات الزراعية بين صاحب الأرض وصاحب واسطة السقي وبين الفلاح، وبالتالي توزيع الناتج ، وتقييم الواجبات بينهم على أسس جديدة تناسب الوضع الجديد . (بعد عام 1958).

4- الباب الرابع: ويبحث في حقوق العامل الزراعي من حيث تحديد الأجر للعامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام ، بواسطة لجنة تشكلها وزارة الزراعة ، وتناول هذا الباب أيضاً تكوين نقابات العمال الزراعيين للدفاع عن مصالحهم⁽²⁾.

فضلاً عن ذلك فقد شملت مراحل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على أ- الاستيلاء. ب- التوزيع. ج- الإدارة المؤقتة⁽³⁾.

تأثير قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 على الأراضي الزراعية

في لواء الحلة .

مما لا شك فيه ان قانون الإصلاح الزراعي يمثل خطوة مهمة نحو تفتيت الملكية الزراعية الكبيرة وتنظيم العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي، وإنعكس ذلك بصورة مباشرة على الملكيات الزراعية في لواء الحلة.

حيث قدرت مساحة الأراضي في لواء الحلة عدا الأميرية الصرفة والوقف بحدود (1426357) مشاركة، وهي موزعة الى (15302) ملكية ، وذلك بمعدل قدره (93,5) مشاركة للملكية الواحدة ، ويختلف هذا المعدل في الوحدات الادارية التابعة الى لواء الحلة من ناحية الى أخرى، حيث

(5) الظاهر، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي والسياسي، بغداد، مطبعة شفيق، 1959، ص 304.

(6) علوان وعباوي، المصدر السابق، ص 314.

(1) هناك مجموعة من القوانين والأنظمة الإصلاحية التي شرعت بين الحين والآخر ، وكان الغرض منها هو تنظيم التصرف بالأراضي، وكان من ضمن تلك القوانين، قانون حقوق الأراضي رقم (50) لسنة 1932، ثم قانون للزراعة رقم (51) لسنة 1932 لتنظيم التصرف بالحقوق الممنوحة في الأراضي الأميرية غير المفوضة ، ينظر، الداهري، عبد الوهاب مطر، حركة الإصلاح الزراعي في العراق، مجلة الاقتصاد، العدد الرابع، لسنة 1971، ص 93. وكذلك ينظر الخفاجي، مشتاق طالب، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001، ص 164.

(2) وزارة الثقافة و الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الأول ، بغداد، دون مطبعة، 1959، ص 79.

(3) العلوان وعباوي ، المصدر السابق ، ص 315.

أشارت الإحصائيات الى أن أكبر معدل لمساحات الملكيات الزراعية كان من ناحية جرف الصخر⁽¹⁾ حيث بلغت تلك المساحات بحدود (664,9) مشاركة، ويليه معدل مساحات الملكيات في ناحية المحاويل⁽²⁾ حيث بلغت فيها تلك المساحات بحدود (401,1) مشاركة، أما أصغر معدل المساحات للملكيات الزراعية فكان في ناحية الجدول الغربي وناحية أبي غرق حيث بلغ فيها هذا المعدل (14,5) مشاركة و(51) مشاركة على التوالي، ويظهر من الجدول رقم (6) إنه يوجد في لواء الحلة (231) ملكية زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها (1000) مشاركة أو أكثر ، ويبلغ مجموع مساحة هذه الملكيات الكبيرة (947097) مشاركة، وعلى ذلك فإن (1,5%) من أصحاب الملكيات الزراعية يمتلكون نحواً (66,4%) من مجموع مساحات الملكيات الزراعية في لواء الحلة.

يوجد في لواء الحلة (2920) ملكية ووحدة زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها (60) مشاركة أو أكثر و (1175) ملكية وحدة زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها (120) مشاركة أو أكثر أما عدد الملكيات والوحدات الزراعية التي تبلغ مساحة الواحدة منها (1000) مشاركة أو أكثر فإنه يبلغ (235) وحدة، في حين بلغ مجموع مساحتها (981461) مشاركة وعلى ذلك فإن (1,4%) من أصحاب الملكيات الزراعية أو المتصرفين في الأراضي الأميرية الصرفة يمتلكون أو يتصرفون بـ (63,5%) من الأراضي الزراعية في لواء الحلة⁽³⁾.

وبعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958 ، أصبح مجمع الأراضي الزراعية المستولى عليها في لواء الحلة ، من تأريخ تطبيق القانون في 1958/9/3 وحتى 1959/12/31 بحدود (417,161) مشاركة أما عدد الملاكين الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي من المقرين⁽⁴⁾ والمعلنون⁽⁵⁾ والمستولى على أراضيهم⁽⁶⁾ فقد بلغ بحدود (303) ملاكاً⁽¹⁾، ينظر الجدول الاتي الذي يبين المقرين والمعلنين والمستولى على أراضيهم في العراق. وكان من أبرز هؤلاء الملاكين الذي تم الاستيلاء على أراضيهم وفق قرار الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بجلستها المنعقدة بتاريخ 1959/6/2 في لواء الحلة وهم.

- 1- السيد رضا السيد هادي القزويني .
- 2- خضوري صالح ساسون دانيال .
- 3- السيدة صالحة معلم حسقيش شلو موداوت⁽²⁾. وهذا ما توضحه ارقام الجدول الاتي.

(1) تشكلت ناحية جرف الصخر عام 1932 ، يحدها من الشمال قضاء الفلوجة ومن الشرق نهر الفرات ومن الغرب لواء كربلاء ومن الجنوب نهر الفرات ، تبلغ مساحة الناحية بحدود (349) كم² ، ويبلغ عدد نفوس الناحية بحدود (16439) حسب تعداد عام 1957 ، لمزيد من التفاصيل ينظر الحلة في ظلال تموز كتاب وثائقي عن محافظة بابل ، بغداد ، مطبعة الشعب ، 1969 ، ص 31.

(2) استحدث قضاء بعد أن كان ناحية في عام 1969 ، وبموجب المرسوم الجمهوري المرقم (660) ، وعين السيد عبد الوهاب فيضي حكمت أول قائم مقام له، المزيد من التفاصيل ينظر ، الحلة في ظلال تموز، المصدر السابق ، ص 32 .

(3) وزارة التخطيط دائرة الإحصاء الرئيسية، نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة 1958-1959، بغداد، مطبعة الحكومة، ص 254.

(4) المقرين، وهم الملاكين الذين قدموا استمارة الاقرار الحاوية على تفاصيل الأرض العائدة له.

(5) المعلنين: هم المقرين الذين أبدت دائرة الطابو المختصة تفاصيل إقراره وصادقت الهيئة عليه.

(6) المستولى على أراضيهم : ويشمل كل ملاك صدر قرار الاستيلاء النهائي على أرضه ووفق قانون الإصلاح الزراعي، لمزيد من التفاصيل ينظر، حسن، محمد سلمان، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1966، ص 50.

(1) حسن، محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص 51.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 191، 1959/6/30، وكذلك ينظر ملحق رقم (1).

جدول رقم (7) يبين المقرين والمعلنين والمستولى على أراضيهم الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 وفي جميع ألوية العراق وبضمنها لواء الحلة

اللواء	عدد الملاكين الخاضعين للإصلاح الزراعي			مجموع المساحة	
	المقرون	المعلنون	المساحة (مشاركة)	المستولى على أراضيهم	الملكيات المستولى عليهم
أربيل	187	102	580,737	39	174,936
الموصل	410	224	1,662,279	73	14,894
كركوك	253	131	899,864	5	157,911
سليمانية	92	68	410,842	31	157,911
بغداد	205	76	591,875	20	235,78
ديالى	305	94	505,84	21	194,224
الرمادي	52	27	99,669	---	---
الحلة	216	83	417,161	4	64,965
كربلاء	45	38	125,465	5	14,206
الكوت	341	138	1,497,941	48	850,998
العمارة	35	29	111,932	1	22,434
البصرة	68	1	3,663	1	---
الديوانية	345	95	663,691	9	17,801
الناصرية	699	41	---	---	---

المصدر: حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص 51.

نستنتج من الجدول أعلاه أن عدد الملكيات الزراعية المستولى عليها في لواء الحلة وضمن قرارات قانون الإصلاح الزراعي قد بلغت (64.965) وحدة زراعية في حين بلغت المساحة الكلية لتلك الوحدات (417,161) مشاركة، موزعة على المقرين الذين بلغ عددهم (216) ملاكاً، والمعلنون (83) ملاكاً، وبلغ عدد المستولى على أراضيهم (4) ملاكين⁽¹⁾.

وفي نهاية عام 1960 وصلت مجموع مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وفق هذا القانون في لواء الحلة الى (101736) مشاركة و (20) أولك⁽²⁾ و (19) متراً⁽³⁾. لتواصل هذه الأرقام بالإرتفاع حتى وصلت في 1961/3/31 الى (175419) مشاركة⁽⁴⁾. وخلال عام 1962 إستطاعت الهيئة العامة المشرفة على قانون الإصلاح الزراعي من الاستيلاء على (52505) مشاركة و (11) أولك و (15) متراً⁽⁵⁾.

وفي عام 1964 تم الاستيلاء على عدد من الأراضي الزراعية في لواء الحلة بلغ مجموع مساحتها بحدود (22267) مشاركة ليرتفع عدد المساحات الزراعية والتي تم الاستيلاء عليها حتى نهاية العام المذكور الى (250191) مشاركة⁽⁶⁾.

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر ملحق رقم (2).

(2) الأولك = (100) م².

(3) وزارة التخطيط، الدائرة الرئيسية للإحصاء، الإحصاء العام لسنة 1959، بغداد، مطبعة الحكومة، 1959، ص 28.

(4) وزارة الثقافة و الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الثالث، بغداد، دون مطبعة، 1960، ص 391.

(5) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، الإحصاء العام لسنة 1963، بغداد، مطبعة الحكومة، 1963، ص 253.

(6) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1965، بغداد، مطبعة الحكومة، 1965، ص 26.

وقبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1971 (7) وصل مجموع مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في لواء الحلة الى (47205) مشاركة من الأراضي المألحة غير الصالحة للزراعة، و(25086) مشاركة من الأراضي المتروكة، و(383230) من الأراضي الزراعية ، ليصل مجموع الأراضي الزراعية المستولى عليها منذ تطبيق القانون في 1958/9/30 ولغاية 1970/5/30 بحدود (705,602) مشاركة(8).

ويمكن أن نستنتج من صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 حدثاً هاماً في تاريخ العراق الحديث ، لما تضمنه التشريع من أهدافا أساسية تعمل على تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتساير متطلبات التقدم الاقتصادية الحديث ، لما أتصف به القطاع الزراعي في العراق وقبل صدور القانون من تخلف في مستويات الإنتاج الزراعي ، وقد كان من الدوافع الأساسية لثورة 14 تموز عام 1958 هو تحرير العراق اقتصادياً ودفعه نحو التنمية الاقتصادية الشاملة بأعتبار أن التغيرات الثورية في الإنتاجية الزراعية شرطاً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية لذا جاء الإصلاح الزراعي العراقي ضرورة لتغيير البنيان الزراعي، لما أتصف به هذا البنيان من تخلف ذي جذور عميقة كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالإصلاح الزراعي للتطبيق في العراق(1).

ويعتبر تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في لواء الحلة انعكاساً إيجابياً على عملية الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني على الرغم مما إحتواه القانون من هفوات ومثالب، فإنه خطوة الى الأمام نحو تحقيق إصلاح زراعي جذري في العراق بصورة عامة ولواء الحلة بصورة خاصة مما اعطى للمزارع في هذا اللواء الفرصة على تحسين وضعه الاقتصادي.

ومما يؤخذ على هذا القانون انه وبسبب طبيعة القانون الإصلاحية أصلاً وما تضمنه للإقطاعيين من امتياز التعويض واختيار الأرض وتقسيمها بين أفراد عائلاتهم، وما جرى على القانون المذكور من تعديلات(2)، لصالح الإقطاعيين فقد سادت في العراق أوضاع سيئة وبالغة التعقيد فقد كان النفوذ وبرغم القضاء عليه تشريعياً ونظرياً ما زال قوياً، ومما زاد في قوته تلك هو التطبيق الخاطئ والاهمال للقطاع الزراعي مما أضعف الإنتاج بشكل ملحوظ، وكان قطاع الملكية الصغيرة الذي نشأ عن تطبيق القانون أعلاه ضعيفاً ومتدهوراً الإنتاج، جراء افتقار الفلاحين الصغار الى رؤوس الأموال والى البذور والآلات الزراعية مما أدى الى تقليص الأراضي الصالحة للزراعة(3)، ونتيجة الملوحة في الأراضي واهمال الدولة وعجز الفلاحين الصغار عن بزل أراضيهم الأمر الذي أدى الى ظهور المرابون في الريف وظهرت علاقات استغلالية جديدة من خلال تأجير الأراضي التي عجز فلاحوا الإصلاح الزراعي عن زراعتها للنفات البرجوازية وبقايا الاقطاع(4).

(7) تضمن هذا القانون (5) أبواب مهمة منها، تحديد الملكية الزراعية والتوزيع وشمل القانون كذلك العلاقات الزراعية والعديد من المواد التي تخص عملية الإصلاح الزراعي، لمزيد من التفاصيل عن هذا القانون، جريدة الوقائع العراقية، العدد 884 في 1970/5/30.

(8) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1970، بغداد، مطبعة الحكومة، 1970، ص 99.

(1) جمال الدين ، معتصم محمود ، الإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية ، العدد السابع ، السنة السابعة ، تموز ، 1980 ، ص 179.

(2) عدل قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 ، (15) مرة كانت المرة الأولى التي عدل فيها في 1957/1/17، والمرة الأخيرة في 1961/8/5، ينظر التعديل الأخير في جريدة الوقائع العراقية، العدد 557 في 1961/8/5.

(3) الخالد والأرزي، المصدر السابق، ص 191.

(4) شاخبازيان، رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية، 1958 – 1968، ترجمة يوسف سلمان، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، دون سنة طبع، ص 45.

يعد القطاع الزراعي من الشرايين المهمة في الحياة الاقتصادية للعراق⁽¹⁾ إذ تعود أهميته الى مساهمته الكبيرة في الدخل القومي⁽²⁾، وتشغيل أيدي عامل كثيرة بطريقة أو بأخرى سواء في المؤسسات الزراعية أم في الصناعات الزراعية التي تقوم بتصنيع المنتجات الزراعية، والذي يؤدي بدوره الى زيادة معدل دخل الفرد وبالتالي تقديم موارد إضافية للدولة يمكن ان تستفيد منها في قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والتجارة، الأمر الذي حفز بعض المزارعين وممن يملكون رؤوس أموال كبيرة على تشغيل هذه الأموال في قطاعات أخرى⁽³⁾.

ومن أجل تطوير واقع الزراعي في العراق فقد قامت الحكومات العراقية المتعاقبة على إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة التي كان لها الأثر الكبير في رفع مستوى القطاع الزراعي، وكان من أبرزها قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958⁽⁴⁾، وما تبعه من قوانين مهمة مثل قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (117) لسنة 1970 والذي تم بموجبه تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية⁽⁵⁾.

أولاً : زراعة المحاصيل الشتوية

أ- زراعة محصول الحنطة.

تزرع في لواء الحلة كما هي الحال في جميع ألوية العراق، أنواع مختلفة من المحاصيل الحقلية، إلا أن أهمها من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج وقيمتها الغذائية هي محاصيل الحبوب وخاصة محاصيل الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء⁽²⁾. فقد مثلت زراعة محصول الحنطة في سنة 1958 وفي جميع ألوية العراق حوالي (41 %) من مجمع مساحة الأراضي الزراعية وفي مختلف المحاصيل أي بحدود (6,130,000) مشارة، وقد قدرت الكمية المنتجة من تلك المساحة حوالي (757,000) طن⁽³⁾.

أما بالنسبة الى لواء الحلة فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الحنطة حوالي (191289) مشارة وبلغ مجموع الإنتاج الكلي من تلك المساحة بحدود (33121) طن، في حين بلغ معدل إنتاج المشارة الواحدة (173) كغم وهي مقسمة على الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة⁽⁴⁾ وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (8) يبين مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الحنطة في لواء الحلة سنة

1958 .

ت	الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة	محصول الحنطة	
		المساحة (مشارة)	الإنتاج (طن)
1	ناحية مركز لواء الحلة	6720	1624
2	ناحية المحاويل	39209	1536

(1) احمد، عباس، العلم والتطورات الزراعية، مجلة ألف باء، العدد 612، 1980/8/20، ص 56.

(2) وهو مجموعة العوائد أو الدخول النقدية التي توزع على عناصر الإنتاج نتيجة لتقديمهم خدمات هذه العناصر في سبيل تحقيق الناتج القومي، لمزيد من التفصيلات ينظر، عمر، حسين، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط1، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1989، ص 455.

(3) جريدة الصباح، العدد 1228، 2007/10/9.

(4) الداهري، عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، بغداد، مطبعة المعارف، 1969، ص 223.

(5) محمد، حميد فرج، تطور الزراعة في العراق، مجلة آفاق عربية، العدد 5، 1988/5/13، ص 20.

(2) العمري، سناء، إنتاج واستهلاك الحنطة في العراق 1950 - 1980، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980، ص 17.

(3) الخباز، فاضل، موجز الجغرافية الاقتصادية، بغداد، مطبعة الرشاد، 1963، ص 13.

(4) نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة 1958 - 1959، ص 270.

3	مشروع المسيب الكبير	14789	3641
4	ناحية المدحتية	54445	8214
5	ناحية القاسم	12447	1797
6	ناحية أبي غرق	4575	475
7	ناحية الكفل	2766	5692
8	ناحية الجدول الغربي	4223	915
9	ناحية جرف الصخر	9350	1021
10	ناحية سدة الهندية	8959	1495
11	ناحية الإسكندرية	9506	1716
12	المجموع	191289	33121

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لسنة 1958 – 1959 ، ص 267 .

نلاحظ من الجدول السابق، أن إنتاج ناحية المدحتية من محصول الحنطة لتلك السنة قد بلغ حوالي (8214) طناً، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الحنطة حوالي (54445) مشارة بحيث مثلت أعلى نسبة للإنتاج . ويرجح الباحث ان أسباب ذلك تعود الى :-
 أولاً: سعة المساحة الإدارية التي تمثلها ناحية المدحتية مقارنة مع باقي المساحات التي تحتلها الوحدات الإدارية الأخرى التابعة الى لواء الحلة . وبالتالي سعة المساحة الزراعية في الناحية والتي بلغت حوالي (301,855) مشارة .
 ثانياً: ان نسبة (95 %) من تلك الأراضي والبالغة بحدود (289,512) مشارة ، تسقى أما سيجاً أو بالمضخات أو بواسطة الدواليب ، أي أن جميع الأراضي الزراعية في ناحية المدحتية مستغلة تقريباً

ب- زراعة محصول الشعير

وهو من المحاصيل الزراعية الاقتصادية في جميع دول العالم ومنها العراق⁽¹⁾ إلا إنه أقل أهمية بالنسبة للاستهلاك البشري ، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم العوائل العراقية الفقيرة تستخدمه للاستهلاك بعد خلطه بالحنطة، ويستعمل الشعير بصورة كبيرة كعلف للحيوانات ، وكذلك يستخدم كمادة أولية في بعض الصناعات⁽²⁾ .
 يزرع الشعير في جميع ألوية العراق ويلاحظ أن المناطق الوسطى والجنوبية والتي تعتمد أراضيها على الري هي التي تتفوق على المحافظات الشمالية التي تعتمد أراضيها على الأمطار من حيث الكمية المنتجة والمساحة المخصصة لزراعة ذلك المحصول ويعزو سبب ذلك الى نسبة الملوحة الموجودة في تركيب التربة لمعظم أراضي المحافظات الوسطى ، إذ أن الشعير هو أكثر مقاومة للأملاح من الحنطة وبقية الحبوب ، كما أن الشعير بالإمكان أن ينمو في الأراضي الضعيفة⁽³⁾ . بصورة أفضل من نمو القمح فيها ذلك لأن جذوره سطحية ، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على امتصاص الغذاء من الطبقات العليا من التربة⁽⁴⁾ ، هناك عدة أنواع من الشعير تزرع

(1) عربو، حنا بولص والعزاوي ، خلف سهيل ، زراعة المحاصيل الحقلية العلمية في العراق ، ط1، بغداد ، مطبعة شفيق ، 1958 ، ص 68.

(2) العبادي ، المصدر السابق ، ص 196.

(3) وزارة الزراعة ، مديرية الديوان العامة، دليل القطاع الزراعي العام في العراق لعامي 1968 - 1969، إعداد قسم الاقتصاد الزراعي ، نشرة رقم (7)، بغداد، مركز وسائل الإيضاح للطباعة والنشر، 1970 ، ص 32.

(4) العلوان وعباوي ، المصدر السابق ، ص 25 .

في العراق منها (ترابوت والشعير الأسود) الذي يزرع في المناطق الشمالية الديمة من العراق أما الأصناف الأخرى مثل (ماريوت المراكشي وسبركلان والشعير العراقي المحلي والتراپوت) فانها تزرع في المنطقتين الوسطى والجنوبية في العراق⁽¹⁾. بلغ إنتاج العراق من محصول الشعير ولجميع الأصناف في عام 1958 حوالي (954) ألف طن بمساحة بلغت حوالي (4,626,000) مساحة⁽⁶⁾. أي ان (47%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق⁽⁷⁾. في حين بلغ إنتاج لواء الحلة من محصول الشعير ولنفس السنة حوالي (101) ألف طن موزعة بمساحة بلغت حوالي (39748) مساحة من الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة ذلك المحصول، توزعت على معظم الوحدات الإدارية

التابعة للواء الحلة ، بحيث بلغ إنتاج المشارة الواحدة من المحصول حوالي (387,2) كغم، وكان الصنف السائد هو الشعير المحلي⁽⁴⁾، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (9) يظهر إنتاج محصول الشعير لكافة الوحدات الإدارية في لواء الحلة للموسم الزراعي 1958

الوحدات الادارية في لواء الحلة	المساحة (مشارة)	الإنتاج (طن)
مركز لواء الحلة	13812	2269
ناحية المحاويل	60858	14589
مشروع المسيب الكبير	14561	3759
ناحية القاسم	58755	7124
ناحية المدحتية	62828	10440
ناحية أبي غرق	37670	4334
ناحية الكفل	44152	8482
ناحية الجدول الغربي	49444	7397
ناحية سدة الهندية	25551	3703
ناحية الاسكندرية	14593	3112
المجموع	397848	66706

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعامي 1958 – 1959، ص 270.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ناحية المحاويل قد احتلت المرتبة الأولى على بقية الوحدات الإدارية التابعة للواء الحلة في إنتاج محصول الشعير بمساحة قدرت بحوالي (60858) مساحة⁽¹⁾. وإذا نظرنا الى كمية الإنتاج لمحصول الشعير في لواء الحلة نجد بأنها نسبة لا بأس بها الى بقية ألوية العراق ، وهذا ما أكدته وزارة الزراعة العراقية ، حيث أكدت أن محصول الشعير كانت حالته جيدة من ناحية الكمية والنوعية⁽²⁾.

ثانيا : زراعة المحاصيل الصيفية

أ- زراعة محصول الرز

الرز وهو من محاصيل الحبوب المهمة وذلك لاحتوائه على عناصر غذائية مهمة للإنسان⁽³⁾. وكذلك يعتبر من الموارد الاقتصادية المهمة للبلاد ، حيث يصدر منه كميات معينة الى خارج العراق وذلك عندما يكون الإنتاج جيداً بحيث يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي⁽⁴⁾

(1) وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي في العراق لعامي 1968 – 1969، ص 32.

(6) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1958، بغداد، مطبعة الحكومة، 1958، ص 128.

(7) خباز ، المصدر السابق، ص 17.

(4) دار الكتب والوثائق، محصول الشعير في لواء الحلة للموسم 1958، رقم الملف 1005، و 5، ص 76.

(1) نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعامي 1958 – 1959، ص 272.

(2) دار الكتب والوثائق، محصول الشعير في لواء الحلة لسنة 1958، رقم الملف 1005، و 5، ص 77.

وعلى الرغم من قدم زراعة الرز في العراق الا أنه ينتج على نطاق ضيق نسبياً اذا ما قيس بإنتاج محاصيل الحبوب الأخرى كالحنطة والشعير، والسبب في ذلك يعود الى:

- 1- قلة المياه المتوفرة أحياناً في الأنهار خلال موسم زراعته.
 - 2- عدم أو قلة المبازل في معظم الأراضي التي يزرع فيها الرز⁽¹⁾.
- قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة الرز في العراق بحوالي 5% من مجموع الأراضي الزراعية فيه أي بحدود (637) ألف طناً⁽²⁾، بمعدل إنتاجي بلغ حوالي (نصف) طن للمشاراة الواحدة، في حين قدرت مساحة الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الرز في لواء الحلة حوالي (124663) مشاراة وكان معدل إنتاج المشاراة الواحدة بحدود (173) كغم⁽³⁾، وبلغ مجموع ما أنتجته جميع الوحدات الإدارية التابعة الى اللواء من محصول الرز ولعام 1958 حوالي (21534) طناً⁽⁴⁾، وكما مبين في الجدول الآتي.
- جدول رقم (10) يوضح مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة محصول الرز وكمية الإنتاج في لواء الحلة لعام 1958 .

الوحدات الادارية	المساحة (مشاراة)	الإنتاج (طن)
مركز لواء الحلة	2052	326
ناحية المحاويل	15104	3588
مشروع المسيب الكبير	--	--
ناحية القاسم	9279	1473
ناحية المدحتية	31773	5177
ناحية أبي غرق	11432	1436
ناحية الكفل	22988	3562
ناحية الجدول الغربي	19672	3719
ناحية جرف الصخر	2831	354
ناحية سدة الهندية	5899	1051
ناحية الاسكندرية	3633	848
المجموع	124663	21534

المصدر: نتائج الإحصاء الحيواني والزراعي لعامي 1958 – 1959، ص 271

ب- زراعة الذرة الصفراء

يعتبر محصول الذرة الصفراء من محاصيل الحبوب المهمة، فبالإضافة الى كونه مادة غذائية أساسية فمكانته من الناحية الصناعية لا تخلو من الأهمية إذ يدخل في صناعة الزيوت النباتية بالإضافة الى صناعة مادة النشا، ولتعدد استعماله البشرية والحيوانية، فإنه يأتي بالمرتبة الرابعة من حيث الأهمية، بعد محاصيل الحنطة والشعير والرز⁽¹⁾.

والذرة الصفراء العراقية هي ذات حبوب صغيرة مستديرة الشكل وهي على لونين حمراء وصفراء والصنفان متشابهان بخواصها ولا يتميزان الا باللون، وكثيراً ما يزرعها الفلاح

(3) الداهري ، المصدر السابق، ص 179 .

(4) وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي لعامي 1968 – 1969، ص 43.

(1) العلوان وعباوي ، المصدر السابق ، ص 209.

(2) لداهري، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، ص 179.

(3) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1958، ص 134.

(4) نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لسنة 1958 – 1959، ص 252.

(1) السميع ، محمود بدر ، الخصائص الجغرافية الطبيعية لمحافظة بابل وإمكانية التوسع في زراعة الذرة الصفراء ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 5 ، 2004 ، ص 127 .

العراقي بصورة مخلوطة، وان هذا النوع من الذرة من الناحية الزراعية ليس اقتصادياً، لأن نباتها قصير لا يرتفع كثيراً وعرايصها صغيرة نسبياً وحبوبها ناعمة. وبالإجمال فإن انتاجها قليل⁽²⁾.

الا إنها ذات أهمية كبيرة عند إستخدامها كعلف حيواني وذلك نتيجة التوسع الحاصل في تربية الحيوان، وانتشار مشاريع الدواجن في القطاعين الحكومي والخاص بصورة كبيرة، فقد أصبحت كميات الذرة الصفراء المنتجة محلياً تتناسب تناسباً طردياً مع كثرة احتياجات تلك المشاريع لحبوب الذرة باعتبارها أحد مكونات علائق الدواجن الأساسية⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك فقد ازداد الاهتمام بزراعة الذرة الصفراء، حيث بلغ إنتاج ألوية العراق من الذرة الصفراء وخلال عام 1958 حوالي (5893) طناً، بمساحة قدرت بحوالي (41441) مشارة⁽²⁾، بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الذرة الصفراء في لواء الحلة حوالي (216) مشارة بلغت إنتاجيتها (19) طناً⁽³⁾، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي.

جدول رقم (11) يوضح مساحة الأراضي وكمية الإنتاج من محصول الذرة الصفراء في لواء الحلة

الوحدات الإدارية	المساحة (مشارة)	الإنتاج (طن)
مركز لواء الحلة	--	--
ناحية المحاول	10	1
مشروع المسيب الكبير	--	--
ناحية القاسم	140	10
ناحية المدحتية	--	--
ناحية أبي غرق	--	--
ناحية الكفل	--	--
ناحية الجدول الغربي	66	8
ناحية جرف الصخر	--	--
ناحية سدة الهندية	--	--
ناحية الإسكندرية	--	--
المجموع	216	19

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعام 1958 – 1959، ص 272.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة والبالغة (8) وحدات من أصل (11) وحدة إدارية هي مجموع الوحدات الإدارية في لواء الحلة ، لم تزرع فيها محصول الذرة الصفراء ، حيث بلغ الإنتاج حوالي (19) طناً من مساحة قدرت بحوالي (216) مشارة .

ويرى الباحث أن تكون الأسباب كالآتي:

- 1- إنها لم تدخل في الصناعة بعد
- 2- بدائية زراعة هذا المحصول من حيث الوسائل والأساليب المستعملة في الإنتاج.
- 3- عدم أو قلة الاهتمام بحفر المبازل لتصريف المياه الفائضة عن الحاجة ، وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة نسبة الملوحة في التربة .

ج- زراعة محصول القطن

(2) عربو والعزاوي، المصدر السابق، ص 109.

(1) وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي لعامي 1968 – 1969، ص 53.

(2) الداهري، المصدر السابق، ص 184.

(3) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1958، ص 42.

تنتشر زراعة القطن في العراق وخاصة في ألوية بغداد وديالى والكوت والرمادي والموصل، ومن أقدم أصناف القطن التي زرعت في العراق هي الصنف الأمريكي الذي أدخلت بذوره في عام (1921)، ومنذ ذلك التاريخ كانت التجارب مستمرة حتى إستقرت عل نجاح نوعين وهما (أكالا روجرز وكوكرولت) وذلك لملائتهما للعوامل الطبيعية وفي مقدمتها المناخ والتربة والموارد المائية، أما العوامل البشرية المتمثلة باليد العاملة في مزارع القطن في العراق فإنها لا تظهر تحمساً في زراعة القطن، وذلك لإصابته بالأمراض التي يصعب عليهم مكافحتها، فضلاً عن إن زراعته تتطلب أيد عاملة كثيرة وخبرة جيدة وهذا يكلف نفقات عالية ليس باستطاعة المزارعين الصغار تغطيه تلك النفقات، ونتيجة للأسباب أعلاه فإن الفلاحين في العراق يتجهون الى زراعة محاصيل أخرى⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك عدم رغبة الفلاح بزراعته ذلك لأنه محصول لا يستطيع أن يتغذى عليه مباشرة، وإن زراعته تحتاج إلى جهد وعناية أكثر مما تحتاجه المحاصيل الأخرى⁽²⁾. اما فيما يخص لواء الحلة فقد كانت مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة القطن لعام (1958) تبلغ حوالي (15897) مشارة بلغ إنتاجها ما يقارب (2848) طناً ، توزعت على كافة الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة ، بإستثناء ناحية الجدول الغربي حيث لم تتوفر فيها إحصائيات رسمية عن زراعة محصول القطن في تلك السنة⁽³⁾ وكما موضح في الجدول الآتي .

جدول رقم (12) يبين مساحة الأرض الزراعية وكمية الإنتاج لمحصول القطن في لواء الحلة لعام 1958

ت	الوحدات الادارية	المساحة (مشارة)	الإنتاج طن
1	مركز لواء الحلة	656	145
2	ناحية المحاويل	8307	1639
3	مشروع المسيب الكبير	2178	355
4	ناحية القاسم	500	68
5	ناحية المدحتية	1410	228
6	ناحية أبي غرق	25	1,5
7	ناحية الكفل	793	147
8	ناحية الجدول الغربي	--	--
9	ناحية جرف الصخر	117 (12) رقم الجدول	90
10	ناحية سدة الهندية	1308	122
11	ناحية الاسكندرية	603	53
	المجموع	15897	2848,5

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعامي 1958 – 1959، ص 271.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ناحية المحاويل كانت قد احتلت المرتبة الأولى في مجموع المساحة الزراعية لمحصول القطن وكمية إنتاجه على الوحدات الإدارية التابعة للواء الحلة.

ثالثاً: زراعة النخيل في لواء الحلة

احتل النخيل ومنذ فجر التاريخ المكان الأول بين الأشجار في معظم بلاد الشرق الأدنى، ولقد ورد ذكره في آداب الأمم السامية، وسجلت مآثره بوجه خاص في التراث الأدبي العراقي⁽¹⁾،

(1) البرازي ، نوري خليل، والمشهداني ، عبد الجبار، الجغرافية الزراعية ، ط2، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000، ص191.

(2) الداهري ، المصدر السابق، ص185.

(3) نتائج الإحصاء الحيواني والزراعي لعامي 1958 – 1959، ص 271 .

(1) ذنون ، احمد ، التكنولوجيا تتعامل مع أقدم شجرة عراقية ، مجلة ألف باء ، العدد 651، آذار 1981، ص20.

اذ يعتبر العراق الموطن الأصلي لأشجار النخيل، وتعد منطقة بابل من أقدم المناطق التي عرفت النخيل في وادي الرافدين⁽²⁾.

تنتشر زراعة النخيل في أحد عشر لواء من ألوية العراق باستثناء المناطق الشمالية⁽³⁾، وضم لواء البصرة وحده بحدود (13,399,772) نخلة وشكلت نسبة (41,10%) من مجموع نخيل العراق، ويلي لواء البصرة لواء الحلة في عدد النخيل الذي وصل الى (3,466,378) نخلة وشكلت (14,82%) من مجموع نخيل العراق⁽⁴⁾، موزعة على الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة وكما موضح في الجدول الآتي

جدول رقم (13) يوضح عدد أشجار النخيل في الوحدات الإدارية التابعة للواء الحلة سنة 1958

الوحدات الإدارية	عدد أشجار النخيل المثمر
مركز لواء الحلة	414459
ناحية المحاويل	356215
مشروع المسيب الكبير	90
ناحية القاسم	263587
ناحية المدحتية	429307
ناحية أبي غرق	556679
ناحية الكفل	354285
ناحية الجدول الغربي	808883
ناحية جرف الصخر	111625
ناحية سدة الهندية	106870
ناحية الاسكندرية	64378
المجموع	3466378

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعامي 1958 – 1959، ص 280.

رابعاً : الثروة الحيوانية في لواء الحلة.

تعتبر الثروة الحيوانية من المصادر المهمة للثروة الزراعية في العراق ، حيث يساهم إنتاجها سنوياً بقسط كبير في تكوين الدخل القومي⁽¹⁾. حيث يعتبر العراق من الأقطار الغنية جداً بثروته الحيوانية وخاصة الأغنام، ويتميز الإنتاج الحيواني في العراق بعدة مميزات أهمها، أن تربية الأغنام والماعر تغلب على تربية الحيوانات الأخرى، فضلاً عن إن تربية الحيوانات في العراق لم تطرأ عليها أية تغيرات تذكر من ناحية تحسين نوعياتها أو تنميتها بصورة جيدة⁽¹⁾.

في عام 1958 جرى إحصاء زراعي وحيواني شمل جميع ألوية العراق لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية الصيفية منها والشتوية، وكذلك شمل أنواع وأعداد الحيوانات الداجنة في

(2) باقر ، طه ، النخيل في المصادر المسمارية ، مجلة الزراعة العراقية ، ج 4 ، المجلد السابع ، 1952 ، ص 24

(3) الدباغ، عبد الوهاب، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وأصناف التمور وصناعاتها وتجارتها ، بغداد ، مطبعة الأمة ، 1956 ، ص 70.

(4) السامرائي ، سعيد عبود ، موارد العراق الاقتصادية ، ط 1، النجف الأشرف ، مطبعة القضاء ، 1970 ، ص 197.

(1) العلوان وعباوي ، المصدر السابق، ص 246.

(1) السامرائي ، سعيد عبود ، التنمية الاقتصادية في العراق ، بغداد ، مطبعة الأزهر، 1969، ص 133.

الملكيات الزراعية في كل لواء⁽²⁾، وبعد الاطلاع على ذلك الإحصاء نستنتج ان لواء الحلة كان قد احتل المرتبة الرابعة في تلك السنة بالنسبة لمجموع الأبقار بعد كل من لواء العمارة والديوانية والناصرية بأعداد بلغت بحدود (76720) رأساً، بينما احتل المرتبة الخامسة في عدد الأغنام بعد كل من ألوية الموصل وديالى وبغداد والديوانية بأعداد بلغت بحدود (293388) رأساً، اما بالنسبة الى باقي الحيوانات الأخرى فقد احتل لواء الحلة مرتبة لاباس بها في أعدادها وهي موزعة على الوحدات الإدارية التابعة الى اللواء وفق الجدول الآتي.

جدول رقم (14) يبين عدد وأنواع الحيوانات الداجنة في لواء الحلة لسنة 1958

الوحدات الإدارية	الأبقار	الأغنام	الجاموس	الماعز	الدجاج
مركز لواء الحلة	4286	13073	197	4633	16281
المحاويل	10716	50987	151	10228	48658
مشروع المسيب	1112	3212	--	402	4541
القاسم	8063	33096	435	6104	31760
المدحتية	12315	39328	537	9903	84984
أبي غرق	10764	30696	319	2132	37452
الكفل	7143	43269	318	1404	22753
الجدول الغربي	14786	43269	1417	2057	58539
جرف الصخر	1875	35915	17	4679	14479
سدة الهندية	3883	17805	234	2006	24081
الاسكندرية	1777	16493	58	1180	2331
المجموع	76720	9517	3683	43728	350859

المصدر: نتائج الإحصاء الزراعي والحيواني لعامي 1958 – 1959، ص 275.

الموسم الزراعي لسنة 1960 في لواء الحلة.

أ- زراعة محصول الحنطة:

بلغ مجموع المساحة الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الحنطة وفي جميع ألوية العراق حوالي (5,085,000) مساحة⁽¹⁾، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة بحدود (591519) طناً، في الوقت الذي بلغ فيه معدل غلة إنتاج الحنطة الواحدة حوالي (116) كغم⁽²⁾، في حين بلغت المساحة التي خصصت لزراعة محصول الحنطة في لواء الحلة حوالي (55000) مساحة، وبلغ الانتاج لها بحدود (13000) طناً في حين بلغ معدل انتاج الحنطة الواحدة (112) كغم⁽³⁾.

ب- زراعة محصول الشعير.

بلغت المساحة الكلية التي خصصت لزراعة محصول الشعير في سنة 1960 وبجميع ألوية العراق حوالي (4,355,000) مساحة، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة بحدود (733000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج الحنطة الواحدة حوالي (167) كغم⁽⁴⁾، في حين بلغت المساحة الكلية التي خصصت لزراعة محصول الشعير في لواء الحلة حوالي (505000) مساحة، وبلغ

(2) محمود، حافظ إبراهيم، الثورة الحيوانية في العراق وسبل وتطويرها، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص 193.

(1) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1960، بغداد، مطبعة الحكومة، 1961، ص 118.

(2) الداهري، عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، بغداد، مطبعة العاني، 1969، ص 387.

(3) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1961، بغداد، مطبعة الحكومة، 1962، ص 51.

(4) الداهري، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، ص 175.

الإنتاج الفعلي لتلك الأراضي بحدود (124000) طناً وهي بهذا الإنتاج قد احتلت المرتبة الثالثة بعد لوائي الموصل والكوت على التوالي⁽⁵⁾

ج- زراعة محصول الرز.

بلغ مجموع المساحة التي خصصت لزراعة محصول الرز في جميع ألوية العراق في سنة 1960 بحدود (305723) مشارة، بلغ مجموع الإنتاج الكلي لتلك المساحة حوالي (118326) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة بحدود (387) كغم⁽¹⁾. أما بالنسبة الى لواء الحلة فقد بلغت المساحة الكلية والتي خصصت لزراعة محصول الرز حوالي (19720) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي لتلك المساحة (4779) طناً، في الوقت الذي بلغ فيه معدل غلة إنتاج المشارة الواحدة حوالي (142) كغم⁽²⁾.

د- زراعة النخيل وإنتاج التمور في لواء الحلة.

بلغ مجموع الإنتاج الكلي للتمور وبكافة أصنافها وفي جميع ألوية العراق حوالي (300) ألف طن وبلغت الكميات المصدرة منه بحدود (165) ألف طن ، في الوقت الذي بلغت فيه قيمة المصدر منه (5,434) ألف دينار⁽³⁾ أما بالنسبة الى لواء الحلة فقد بلغت المساحة المزروعة بأشجار النخيل بحدود (60107) مشارة ، وبلغ عدد أشجار النخيل فيها حوالي (4749862) ، وبلغت كمية الإنتاج في لواء الحلة من التمور بحدود (65000) طناً، وبذلك احتل لواء الحلة المرتبة الثانية في عدد أشجار النخيل وإنتاج التمور بعد لواء البصرة⁽⁴⁾.

(5) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1960، ص 118.

(1) الداهري ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ، ص 394.

(2) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1960، ص 120.

(3) العلوان وعباوي ، المصدر السابق ، ص 236 .

(4) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1964، بغداد، مطبعة

الحكومة ، 1965، ص 95.

المبحث الثالث

النشاط الزراعي في لواء الحلة من عام 1963 – 1968

أولاً : الإنتاج الزراعي في لواء الحلة عام 1963 - 1964

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

ج- زراعة محصول الرز

د- زراعة محصول القطن

ثانياً : الإنتاج الزراعي في لواء الحلة عام 1964 – 1965

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

ج- زراعة محصول الرز

ثالثاً : الإنتاج الزراعي في لواء الحلة عام 1967 – 1968

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

ج- زراعة محصول الرز

د- زراعة النخيل وإنتاج التمور

هـ- الثروة السمكية

أولاً: الإنتاج الزراعي في لواء الحلة للموسم 1963 - 1964

أ- زراعة الحنطة.

في الموسم الزراعي 1963 - 1964 ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الحنطة في عموم العراق عما كانت عليه في المواسم السابقة حيث بلغت حوالي (6,818,000) مشارة ، وبلغ الإنتاج الكلي لها بحدود (488,000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (68) كغم⁽¹⁾ بينما بلغت مجموع الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعته في لواء الحلة حوالي (93050) مشارة بلغ الإنتاج الكلي فيها ما يقارب (18002) طناً ، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة فيها بحدود (193,4) كغم⁽²⁾.

ب- زراعة الشعير.

أما بالنسبة لزراعة محصول الشعير فقد بلغت مجموع الأراضي التي خصصت لزراعته في جميع ألوية العراق حوالي (4,874,034) مشارة، بلغ إنتاجها ما يقارب (946,836) طناً⁽³⁾. أما في لواء الحلة فقد كانت مجموع الأراضي التي خصصت لزراعة محصول الشعير حوالي (93,000) مشارة ، بلغ الإنتاج فيها حوالي (14,000) طناً في حين بلغ معدل إنتاج المشارة الواحدة بحدود (253,4) كغم⁽⁴⁾.

ج- زراعة محصول الرز.

بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الرز في جميع ألوية العراق حوالي (430,821) مشارة بلغ إنتاجها الكلي بحدود (14316) طناً، وفي لواء الحلة بلغت مساحة تلك الأراضي (65850) مشارة، بلغ مجموع إنتاجها (16651) طناً بمعدل إنتاج للمشاراة الواحدة بلغت (267,4) كغم⁽⁵⁾.

د- زراعة محصول القطن.

أما بالنسبة لمحصول القطن فقد بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعته في جميع ألوية العراق حوالي (98,000) مشارة ، بلغ الإنتاج الكلي فيها حوالي (17000) طناً⁽⁶⁾، في حين بلغ معدل إنتاج المشارة الواحدة حوالي (152) كغم ، بينما بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعته في لواء الحلة حوالي (5828) مشارة ، بلغ إنتاجها حوالي (14,000) طناً في حين بلغ إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (200) كغم⁽¹⁾.

لقد تباينت المصادر في تحديد الكميات المنتجة لمحاصيل الحنطة والشعير والرز للموسم الزراعي 1963- 1964 فقد اشار عبد الصاحب العلوان ان كمية الانتاج لمحصول لحنطة قد بلغت (833000) طناً، ولمحصول الشعير (722000) طناً، و لمحصول الرز (193000) طناً

(1) العاني، خطاب صكار والمشهداني، ابراهيم عبد الجبار، جغرافية الوطن العربي، ط2، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1999، ص236.

(2) وزارة الزراعة ، مديرية الزراعة العامة، قسم الاقتصاد الزراعي، شعبة الإحصاء الزراعي، النشرة الإحصائية لعام 1963، بغداد، دون مطبعة، 1964، ص18.

(3) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، قسم الاقتصاد الزراعي، ص42.

(4) وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي في العراق لعامي 1968 - 1969، ص50.

(5) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1963، ص24.

(6) العاني، خطاب صكار والبرازي ، نوري خليل ، جغرافية العراق، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، 1979، ص213.

(1) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، قسم الاقتصاد الزراعي ، ص131.

(2) في حين اشار عبد الوهاب مطر الداهري ان كمية الانتاج لمحصول الحنطة ولنفس العام قد بلغت (807013) طناً، في حين بلغ انتاج محصول الشعير بحدود (623000) طناً، وبلغ انتاج محصول الرز (184000) طناً⁽³⁾، في حين اشارت المصادر الرسمية والصادرة من وزارة التخطيط ان كميات الانتاج للمحاصيل اعلاه قد بلغت لمحصول الحنطة (807000) طناً ومحصول الشعير (946836) طناً ومحصول الرز (14316) طناً⁽⁴⁾. والباحث يرجح بيانات وزارة التخطيط كونها بيانات دقيقة وموثقة من قبل مختصين حكوميين اطلعوا عليها بصورة مباشرة.

ثانياً: الانتاج الزراعي في لواء الحلة للموسم 1964 - 1965

أ- زراعة محصول الحنطة :

بحلول الموسم الزراعي (1964 - 1965) كانت الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الحنطة وفي جميع ألوية العراق بحدود (6,507,000) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي فيها حوالي (807,000) طناً⁽⁵⁾، أما بالنسبة الى لواء الحلة فقد بلغت مجموع المساحة الكلية والتي خصصت لزراعة محصول الحنطة ولنفس السنة بحدود (143,000) مشارة بلغ مجموع الإنتاج الكلي فيها حوالي (26,000) طناً، في الوقت الذي بلغ فيه معدل إنتاج المشارة الواحدة (120) كغم⁽⁶⁾.

ب- زراعة محصول الشعير : بلغ مجموع الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الشعير وفي جميع ألوية العراق حوالي (4,391,000) مشارة ، وكان الإنتاج الكلي لها قد بلغ حوالي (623000) طناً، في الوقت الذي بلغ فيه معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (142) كغم⁽¹⁾. أما بالنسبة الى لواء الحلة فقد بلغ مجموع الأراضي التي خصصت لزراعة محصول الشعير حوالي (741000) مشارة، بلغ مجموع الإنتاج الكلي فيها بحدود (129000) طناً، في الوقت الذي بلغت فيه معدل غلة المشارة الواحدة حوالي (133) كغم⁽²⁾.

ج- زراعة محصول الرز:

بلغ مجموع مساحة الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الرز وفي جميع ألوية العراق حوالي (438000) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الى تلك المساحة بحدود (184000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج المشارة الواحدة حوالي (421) كغم⁽³⁾. وفي لواء الحلة فقد بلغت المساحة الكلية والتي خصصت لزراعة محصول الرز في اللواء بحدود (74200) مشارة، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة حوالي (24910) طناً، في الوقت الذي بلغ فيه معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (250) كغم⁽⁴⁾.

(2) الطوان وعباوي، المصدر السابق، ص 208-210

(3) الداهري ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ص 387-388-394

(4) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1963.

(5) العمري ، المصدر السابق ، ص 295.

(6) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1964، ص 82.

(1) الداهري، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، ص 175.

(2) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1964، ص 82.

(3) الجنابي، صلاح حميد وغالب، سعدي علي، جغرافية العراق الإقليمية، الموصل، مطبعة جامعة الموصل،

1992، ص 316.

(4) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1964، ص 83.

ثالثاً: الزراعة في لواء الحلة للموسم 1967 – 1968

أ-زراعة الحنطة.

في سنة 1965 صدر قانون الخطة الخمسية للسنوات (1965 – 1969) رقم (87) لسنة 1965⁽⁵⁾، وبلغت مجموع تخصيصاتها (668) مليون دينار، خصص منها للقطاع الزراعي (173,6) مليون دينار أي ما يعادل (29,2%) من مجموع التخصيصات الاستثمارية وجاء بالمرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي⁽⁶⁾، حيث أكدت تلك الخطة على إعطاء القطاع الزراعي أهمية استثنائية بما يعزز قدرات العراق على زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية منها⁽⁷⁾، ونتيجة لذلك فقد زاد الاهتمام بزراعة محصول الحنطة إذ وصلت مساحة الأراضي الزراعية في الموسم الزراعي (1967 – 1968) والتي خصصت لزراعته إلى (8,040,628) مشارة، بلغ مجموع الإنتاج فيها حوالي (1,730,740) طناً⁽¹⁾، أما بالنسبة إلى لواء الحلة فقد بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعة محصول الحنطة حوالي (135400) مشارة، بلغ مجموع انتاجها (54240) طناً، في حين بلغت انتاجية غلة المشارة الواحدة (392,5) كغم⁽²⁾، موزعة على الوحدات الإدارية التابعة إلى لواء الحلة ووفق جدول الآتي.

جدول رقم (15) الذي يوضح المساحة المزروعة وكمية الإنتاج ومعدل غلة إنتاج المشارة الواحدة من

محصول الحنطة في لواء الحلة للموسم 1967 – 1968

القضاء أو الناحية	مساحة (100) مشارة	إنتاج (10) طن	معدل غلة المشارة
مشروع المسيب الكبير	212	808	380 كغم
الهندية	76	287	377,8 كغم
مركز الحلة + المحاويل	502	2126	423,5 كغم
الهاشمية	564	2203	390,6 كغم
المجموع	1354	5424	392,5

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1968، ص 127.

ب- زراعة محصول الشعير

أما بالنسبة إلى محصول الشعير فقد بلغت المساحة المخصصة لزراعته في عموم مناطق العراق حوالي (4,872,985) مشارة، بلغ مجموع الإنتاج الكلي فيها حوالي (390,947) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة بحدود (191) كغم. في حين بلغ مجموع المساحة المخصصة لزراعة محصول الشعير في لواء الحلة حوالي (275700) مشارة، كان مجموع الإنتاج فيها ما يقارب (112,140) طناً، في حين بلغ معدل غلة المشارة الواحدة حوالي (406,7) كغم⁽³⁾. وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (16) يوضح المساحة الكلية وكمية الإنتاج ومعدل غلة المشارة الواحدة لمحصول الشعير في الوحدات الإدارية التابعة إلى لواء الحلة للموسم الزراعي 1967 – 1968.

(5) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1135 ، 1965/7/1.

(6) المحمداوي، المصدر السابق ، ص 176.

(7) قفطان، محمد فاضل ، التنمية الاقتصادية ، ط1، بغداد ، مطبعة الحوادث ، 1984 ، ص 324.

(1) وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي في العراق لعام 1968 – 1969 ، ص 30.

(2) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1968 ، بغداد ، مطبعة

الجهاز المركزي للإحصاء ، 1969 ، ص 127.

(3) وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي في العراق لعامي 1968 - 1969 ، ص 34.

الوحدات الإدارية	المساحة (مشاره)	الإنتاج (طن)	غلة إنتاج المشارة الواحدة
المسيب	43200	17700	409,7
الهندية	37000	16220	488,5
الحلة	65500	27540	414,2
الهاشمية	12900	50680	392,9
المجموع	275700	112,140	406,7

المصدر: وزارة التخطيط, المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1968، ص 127.

ج- زراعة محصول الرز:

بلغت مجموع الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الرز في لواء الحلة حوالي (35815) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي لتلك المساحة حوالي (21559) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة (479) كغم، وبذلك الإنتاج احتل لواء الحلة المرتبة الثالثة على عموم ألوية العراق بعد لوائي العمارة والديوانية على التوالي، أما أهم الوحدات الإدارية التابعة الى لواء الحلة والتي تمت فيها زراعة محصول الرز فهي مبينة وفق الجدول الآتي

جدول رقم (17) يوضح المساحة المزروعة وكمية الإنتاج لمحصول الرز في لواء الحلة للموسم الزراعي

1968 - 1969⁽¹⁾

القضاء	مراكز الأقضية والنواحي	المساحة المزروعة	الإنتاج (طن)
المسيب	الإسكندرية - سدة الهندية	1796	952
الهندية	الكفل - الجدول الغربي - الخيرات - أبي غرق	19936	12279
الحلة	الحلة - المحاويل - المشروع	10484	5963
الهاشمية	القاسم - الشوملي - المدحتبة	3599	2365
المجموع		35815	21559

د- زراعة محصول القطن:

ازدادت أهمية زراعة القطن في المواسم الزراعية 1967 - 1968 في جميع ألوية العراق، ومنها لواء الحلة الذي احتل المرتبة الخامسة بمساحة قدرت بحدود (8341) مشارة، بلغ إنتاجها (724) طناً، في حين كان معدل غلة إنتاج المشارة الواحدة (86) كغم،⁽²⁾.

ويرجع الباحث ان تكون الأسباب في ذلك الى:

- 1- توفر المياه اللازمة لزراعته وخاصة بعد إكمال مشاريع الري الجديدة.
- 2- استخدام الأسمدة الكيماوية بصورة مكثفة أكثر من السابق.
- 3- استخدام المكنائ والمعدات الزراعية الحديثة، في عمليتي زراعته وحصاده.
- 4- استعمال البذور المحسنة والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية والحشرات التي تصيب محصول القطن وجوزة القطن.
- 5- افتتاح عدد من المصانع والمعامل التي اختصت بصناعة الألبسة القطنية في القطاعين الخاص والعام (مصنع النسيج الناعم في الحلة).
- 6- زيادة المساحة المخصصة لزراعة محصول القطن وذلك عن طريق مساعدة الجمعيات الفلاحية للمزارعين وذلك عن طريق منحهم السلف المالية والمساعدات التي مكنتهم من زراعة ذلك المحصول.

(1) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1968، ص 132.

(2) المصدر نفسه، ص 134.

7- الاهتمام الكبير بطرق النقل والمواصلات وتعبيد وتبليط الطرق التي تربط أفضية ونواحي لواء الحلة بمركز اللواء، والتي أدت بالتالي الى تسهيل عملية تسويقه الى الأسواق.

هـ- زراعة النخيل وإنتاج التمور في لواء الحلة:

في عام 1967 بلغ مجموع النخيل في العراق بحدود (32,056,801) نخلة، وتبلغ المساحة الكلية لبساتين النخيل في العراق حوالي (447,958) مشارة⁽¹⁾، وقدرت المساحة التي زرعت بأشجار النخيل في لواء الحلة بحدود (60107) مشارة، بلغ عدد النخيل فيها بحدود (4,749,862) نخلة، في حين بلغ الإنتاج الكلي لها بحدود (80,000) طناً⁽²⁾، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (18) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج وعدد اشجار النخيل للموسم الزراعي 1967 - 1968 في العراق

اللواء	المساحة المزروعة بالنخيل	عدد أشجار النخيل	الإنتاج (طن)
البصرة	195348 (مشارة)	13,399,772	90000
الحلة	60107	4,749,862	80000
الديوانية	55644	3,480,085	45000
ديالى	35042	2,797,662	23000
بغداد	23898	2,210,890	15000
الناصرية	27517	2,210,668	16000
كربلاء	31634	1,870,839	50000
الرمادي	7000	600000	5000
الكويت	5400	378512	2000
العمارة	5368	302110	2000
مناطق متفرقة من العراق	1000	56401	2000
المجموع	447958	32056801	330000

المصدر: وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي لعامي 1968 - 1969، ص 94.

ز- الثروة السمكية:

أما بالنسبة الى الثروة السمكية في لواء الحلة ، فقد لاقت إهتماماً كبيراً واسعاً من قبل المسؤولين الزراعيين في اللواء، وذلك بسبب سد الحاجة المحلية من الأسماك وإنعاش الإقتصاد في اللواء، لذلك ساهمت مديرية زراعة الحلة على تشجيع المستثمرين في إنشاء بحيرات الأسماك لغرض زيادة الإنتاج ورفع السوق المحلية للواء وتسويق الفائض منه الى باقي ألوية العراق⁽¹⁾، فكانت أول بحيرة أسماك قد تأسست في لواء الحلة بتاريخ 1965/12/8 تعود الى عباس عبيد شبر⁽²⁾، وهي تقع في منطقة (جزرة ومرانة) ضمن مركز لواء الحلة، وكانت الأرض التي تم إنشاء البحيرة عليها هي ملك صرف وتبلغ مساحتها الكلية (8) مشارات أما المساحة المائية فكانت بحدود (5) مشارات ، وقد أعطيت إجازة البحيرة في 1965/5/27⁽³⁾. أما

(1) وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي لعامي 1968 - 1969، ص 94.

(2) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، بغداد، مطبعة

الزهراء، 1969، ص 43.

(1) السويدي، المصدر السابق، ص 161.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر، ملحق رقم (3).

(3) مديرية زراعة بابل، قسم الثروة السمكية، شعبة الأسماك، بيانات غير منشورة.

عن أهم الأسماك التي كانت تربي في تلك البحيرة فهي الكارب والبنّي والشبوط التي كانت تستورد أمهاتها من إندونيسيا⁽⁴⁾.

(4) مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي حيدر احمد حمزة، رئيس شعبة الأسماك في مديرية زراعة بابل بتاريخ 2008/4/2.

المبحث الرابع

النشاط الزراعي في محافظة بابل للمدة من 1969 – 1979

أولاً: الإنتاج الزراعي في محافظة بابل للموسم 1969 - 1970

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

ج- زراعة محصول الرز

د- زراعة محصول القطن

هـ- زراعة محصول الذرة الصفراء

ثانياً: الإنتاج الزراعي في محافظة بابل للموسم 1972 - 1973

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

ثالثاً: الإنتاج الزراعي في محافظة بابل للموسم 1977 - 1978

أ- زراعة محصول الحنطة

ب- زراعة محصول الشعير

رابعاً: الثروة الحيوانية

أولاً: الزراعة في محافظة بابل بعد عام 1968 .

بعد عام 1968 كان اهتمام الحكومة العراقية كبيراً بالنشاط الزراعي⁽¹⁾ في جميع محافظات العراق، وقد نال هذا الاهتمام محافظة بابل⁽²⁾ باعتبارها من المحافظات التي تتمتع بخصوصية زراعية تفوق باقي محافظات العراق لذلك أصدرت الحكومة العراقية مجموعة من القوانين والقرارات الخاصة بالإنتاج الزراعي لغرض تطويره وزيادة إنتاجيته⁽³⁾ فكان القانون رقم (116) لسنة 1970⁽⁴⁾ والذي نص على تأليف المجلس الزراعي الأعلى⁽⁵⁾ وذلك لتجديد السياسة الزراعية وأهدافها، ضمن الأهداف العامة في خطط التنمية المقررة ووضع خطة متكاملة وتفصيلية للتنمية الزراعية والمناهج الإستثمارية المنبثقة عنها⁽⁶⁾، وبعد ذلك صدر القانون رقم (117) لسنة 1970⁽⁷⁾، وكان من السمات البارزة لهذا القانون هو التأكيد على التوزيع الجماعي والزراعة الجماعية، وكذلك الدعم الكامل للحركة التعاونية في الريف، ومن النقاط المهمة التي كان يحتويها هذا القانون أيضاً أنه عالج وبشكل حاسم مسألة تجزئة الاستثمارات الزراعية، وأعتبر الفلاح وعلاقته بالأرض القضية المركزية، وكذلك إعتبر إن مسألة تطوير الحركة التعاونية والزراعة الجماعية هي المعالجة العلمية لوضع الزراعة الجديدة في العراق⁽⁸⁾.

وعلى أثر تلك القوانين فقد إستفادت محافظة بابل من مزارع الدولة ودخول المزارعين على إستغلالها ووفق تلك القوانين، فكان عدد المستفيدين من تلك القوانين وفي محافظة بابل بحدود (10669) شخصاً، وزعت عليهم أراضٍ زراعية بلغت مجموع مساحتها حوالي (29326) مشارة، بحيث أدى ذلك الى زيادة مجموع مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة الأمر الذي انعكس إيجابياً على زيادة الإنتاج الزراعي فيها⁽⁹⁾، والذي تمثل بزراعة المحاصيل الآتية:

أ- زراعة محصول الحنطة :

احتلت محافظة بابل المرتبة السادسة على مستوى محافظات العراق في زراعة محصول الحنطة للموسم الزراعي 1969 – 1970 بمساحة قدرت بـ (1,508,000) مشارة، واحتلت المرتبة السادسة أيضاً في كمية إنتاجها للمحصول بإنتاج بلغ حوالي (54100) طناً، بينما بلغ معدل غلة إنتاج المشارة الواحدة (358,8) كغم⁽¹⁾، وكما مبين في الجدول الآتي، في الوقت الذي كانت فيه مجموع الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الحنطة وفي جميع

(1) السامرائي، سعيد عبود، التنمية الاقتصادية في العراق، ص 113.

(2) في عام 1969 أصبح لواء الحلة يسمى بـ (محافظة بابل)

(3) الخالد والأرزي، المصدر السابق، ص 195.

(4) جريدة الوقائع العراقية العدد 1884 في 1970/5/30.

(5) يكون هذا المجلس مسؤولاً عن تنسيق فعاليات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في كافة الأعمال المتعلقة بالزراعة وتكون له صلاحيات تخطيطية وتنفيذية واسعة ويشترك في عضوية هذا المجلس الوزارات والدوائر ذات العلاقة. لمزيد من التفاصيل ينظر، السامرائي، سعيد عبود، التخطيط الزراعي في العراق (دراسة التنمية الزراعية مشاكلها وحلولها)، بغداد، مطبعة الأمة، 1980، ص 147.

(6) المصدر نفسه، ص 100.

(7) جريدة الوقائع العراقية العدد 1844، في 1970/2/25.

(8) ناصر، سعدون، تطور الحركة التعاونية الزراعية بعد تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970، مجلة المثقف العربي، العدد 3، السنة السابعة، 1975، ص 104.

(9) السويدي، المصدر السابق، ص 154.

(2) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1970، بغداد، مطبعة الزهراء، 1970، ص 133.

محافظات العراق حوالي (8,135,000) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي لتلك المساحة بحدود (977,800) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة (187) كغم⁽²⁾.
جدول رقم (19) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج ومعدل غلة المشارة الواحدة من محصول الحنطة في محافظة بابل لعام 1969 .

القضاء	مراكز الأقضية والنواحي	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	معدل الغلة
المسيب	الإسكندرية – سدق الهندية – الجدول رقم (20)	30200	14550	481,8
الهندية	الكفل – الجدول الغربي – ناحية الخيرات – أبي غرق	10100	2550	252,8
مركز القضاء	الحلة – المحاويل – مشروع المسيب	62700	22330	356,1
الهاشمية	القاسم – الشوملي – المدحتية	47800	14680	307,1
المجموع		150,800	54110	358,8

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 35.

ب- زراعة محصول الشعير :

أما بالنسبة الى زراعة محصول الشعير ، فقد بلغت المساحة الزراعية التي خصصت لزراعته وفي جميع محافظات العراق بحدود (4,872,000) مشارة ، في الوقت الذي بلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة (1,250,000) طناً ، وبلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة بحدود (257) كغم⁽³⁾.

أما بالنسبة الى محافظة بابل، فقد بلغ مجموع الأراضي الزراعية والتي خصصت لزراعته بحدود (262,800) مشارة، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة حوالي (104540) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة (397,8) كغم⁽¹⁾. وهي موزعة على الوحدات الإدارية وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (20) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج لمحصول الشعير في محافظة بابل لسنة 1969 .

المحافظة	الوحدات الإدارية	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	معدل الغلة
بابل	المسيب	51100	21060	412,1
	الهندية	50600	13060	321,6
	مركز القضاء	69800	25450	364,6
	الهاشمية	101300	44970	443,9
	المجموع	262800	104540	397,8

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 135.

ج- زراعة محصول الرز :

بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الرز في جميع محافظات العراق حوالي (424000) مشارة، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المساحة بحدود (318000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة (750) كغم⁽²⁾.

أما في محافظة بابل فقد بلغت المساحة الزراعية والتي خصصت لزراعة محصول الرز بحدود (35815) مشارة، وبلغ الإنتاج الكلي لتلك المشارة حوالي (21559) طناً، وبلغت

(3) العاني، خطاب صكار، دراسات في جغرافية الوطن العربي، بغداد ، مديرية مطبعة الجامعة، 1985، ص 88.

(3) العاني والمشهداني ، المصدر السابق ، ص 245.

(1) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 135.

(2) الجنابي وغالب، المصدر السابق، ص 316.

غلة إنتاجية المشاركة الواحدة (601,9) كغم⁽³⁾ موزعة حسب الوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل وحسب الجدول الآتي.

جدول رقم (21) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج لمحصول الرز في الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة بابل في سنة 1969 .

القضاء	مركز القضاء والناحية	المساحة المزروعة	الإنتاج (طن)	معدل الغلة
المسيب الهندية	الإسكندرية ، سدة الهندية ، أبو غرق ، الجدول الغربي ، ناحية الخيرات	1796 19936	952 12279	530,1 615,9
الحلة	مركز الحلة ، الكفل	7633	4588	901,1
المحاويل	مركز المحاويل ، الإمام ، المشروع	2851	1375	482,3
الهاشمية	القاسم ، الشوملي ، الطليعة ، المدحتية	3599	2365	657,1
المجموع		35815	21559	601,9

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 142.

د- زراعة محصول القطن :

أما بالنسبة الى زراعة محصول القطن، فقد بلغت مجموع مساحة الأراضي والتي خصصت لزراعة محصول القطن وفي جميع محافظات العراق بحدود (238,000) مشاركة، وبلغت الكمية المنتجة من تلك المساحة حوالي (40000) طنا ، في حين بلغ معدل غلة إنتاج المشاركة الواحدة (168) كغم⁽¹⁾.

وفي محافظة بابل فقد بلغ مجموع الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول القطن حوالي (2312) مشاركة، وبلغ مجموع انتاجها الكلي بحدود (169) طنا، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشاركة الواحدة (73,1) كغم⁽²⁾ وهي موزعة على الوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل وفق الجدول الآتي.

جدول رقم (22) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج لمحصول القطن في جميع الوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل لسنة 1969 .

القضاء	مركز القضاء والناحية	المساحة المزروعة	الإنتاج (طن)	معدل الغلة (كغم)
المسيب	الإسكندرية	83	9	107,2
المحاويل	مركز القضاء ، ناحية الإمام	1070	46	43,0
الهاشمية	القاسم ، الشوملي ، الطليعة ، المدحتية	1159	114	98,4
المجموع		2312	169	73,1

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 144.

هـ- زراعة الذرة الصفراء:

أما بالنسبة الى زراعة محصول الذرة الصفراء، فقد بدأت التجارب برزاعته في محافظة بابل وبصورة تجارية عام 1969، إذ تم زراعة حوالي (120) مشاركة ضمن مزرعة (المرادية الجماعية) في ناحية الكفل، وقد حشدت الجهود لغرض إنجاح هذه التجربة ، إذ ساهمت الجهات الزراعية في محافظة بابل وذلك بتقديم البذور والأسمدة والإرشادات الخاصة بزراعة هذا المحصول، كما تم الاستعانة بطلبة المدارس في المحافظة في عملية جني المحصول بطريقة

(3) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 141.

(1) العاني، المصدر السابق ، ص 122.

(2) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1969، ص 150.

العمل الشعبي، وكذلك تم استخدام السيارات الحكومية العائدة الى بلدية الحلة في نقل الحاصل، مساهمة منها في دعم هذه التجربة في المنطقة، كما قامت الجهات الزراعية بتشجيع المزارعين والفلاحين في المحافظة على زراعته، في حين قام بعضهم بطبخ البذور أو تقديمها علفاً للحيوانات، وبيعت الأسمدة التي وزعت عليهم، الا إن نجاح زراعة الذرة الصفراء لدى عدد من الفلاحين والمزارعين وما حققته من إنتاجية عالية، وقد شجع الآخرين على زراعتها في المواسم التالية⁽¹⁾.

ثانياً: الزراعة في محافظة بابل للموسم الزراعي 1972-1973

أ- زراعة محصول الحنطة .

بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعة محصول الحنطة لجميع مناطق العراق في ذلك الموسم حوالي (6,715,200) مشارة، بلغ معدل الإنتاج الكلي لها حوالي (957000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (142,51) كغم⁽²⁾. وفي محافظة بابل فقد بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعة محصول الحنطة حوالي (188,700) مشارة، بلغ الإنتاج الإجمالي لها بحدود (90400) طن ، بينما بلغت معدل غلة المشارة الواحدة حوالي (478,7) كغم⁽³⁾. كان إنتاج محافظة بابل لمحصول الحنطة في الموسم أعلاه قد احتل المرتبة الثالثة بعد كل من محافظتي بغداد وواسط على التوالي ويرى الباحث أن أسباب ذلك تعود الى:

- 1- الزيادة المستمرة في المساحة المخصصة لزراعته في محافظة بابل .
- 2- ازدياد عدد المكنائ والآلات الزراعية التي استخدمت في عملية زراعة وحصاد الحنطة وخاصة بعد إنشاء مشروع الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية عام 1969 ، كما سنفصل ذلك لاحقاً في الفصل الثاني.
- 3- اهتمام الجمعيات الفلاحية بحملة الزراعة والحصاد لمحصول الحنطة في ذلك الموسم .
- 4- ملائمة الظروف المناخية والطبيعية في ذلك الموسم لزراعته والاستخدام الأمثل لعملية الري.

ب- زراعة محصول الشعير :

أما بالنسبة لزراعة محصول الشعير، فقد بلغت المساحة الكلية التي خصصت لزراعته في جميع محافظات العراق بلغت بحدود (4,353,000) مشارة، كان مجموع الإنتاج الكلي لها حوالي (1,104,000) طناً في حين بلغ معدل إنتاج المشارة الواحدة حوالي (254) كغم⁽¹⁾ وبلغت المساحة المخصصة لزراعته في محافظة بابل حوالي (233,400) مشارة، بلغ معدل الإنتاج الكلي لها بحدود (87300) طناً، أما بالنسبة لمعدل غلة المشارة الواحدة فقد بلغت حوالي (374,1) كغم⁽²⁾

(1) السميع، المصدر السابق، ص 129.

(2) العمري، المصدر السابق، ص 302.

(3) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1974، بغداد، مطبعة الزهراء ، 1975، ص 78.

(1) الجنابي وغالب ، المصدر السابق ، ص 302.

(2) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1974، ص 79.

ج- زراعة محصول الرز :

في حين بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول الرز وفي جميع مناطق ومحافظة العراق حوالي (354000) مشارة، بلغ مجموع الإنتاج الكلي لها بحدود (160,000) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (451) كغم⁽³⁾. أما بالنسبة الى محافظة بابل فقد بلغت مساحة زراعة محصول الرز حوالي (600) مشارة، وبلغ معدل الإنتاج الكلي لها، حوالي (300) طناً بمعدل غلة المشارة الواحدة بحدود (443,8) كغم⁽⁴⁾.

د- محصول القطن:

أما بالنسبة للمساحة المخصصة لزراعة محصول القطن فقد بلغت في جميع محافظات العراق حوالي (13900) مشارة بلغ الإنتاج الكلي لها بحدود (4100) طناً ، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (195) كغم. بينما بلغت المساحة المخصصة لزراعته في محافظة بابل حوالي (5520) مشارة بلغ الإنتاج الكلي لها حوالي (820) طناً ، ومعدل غلة إنتاج المشارة الواحدة حوالي (147,87) كغم⁽⁵⁾.

ثالثاً - الزراعة في محافظة بابل للموسم الزراعي 1977 – 1978**أ- زراعة محصول الحنطة.**

في الموسم الزراعي 1977 – 1978 بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول الحنطة في محافظة بابل حوالي (63206) مشارة، بلغ الإنتاج الكلي فيها بحدود (35591) طناً، في حين بلغ إنتاج غلة المشارة الواحدة حوالي (562) كغم⁽¹⁾ موزعة على الوحدات الإدارية التابعة الى المحافظة وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (23) يوضح المساحة المزروعة وكميات الإنتاج ومعدل غلة المشارة الواحدة لمحصول الحنطة للوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل للموسم 1977 – 1978 .

الوحدات الإدارية	المساحة (مشارة)	الإنتاج (طن)	غلة المشارة / كغم
مركز الحلة	1760	1144	650
أبي غرق	2193	1250	570
الكفل	6085	4989	820
القاسم	5227	1317	252
الطليلة	4755	2757	580
المدحتية	6690	1692	252
الشوملي	3672	2989	814
المحاويل	8817	5995	680
ناحية الإمام	12513	8884	710
جرف الصخر	4298	2363	550
السدة	4173	1919	460
الإسكندرية	123	92	751
المجموع	58306	35591	%562

المصدر: العبادي، المصدر السابق، ص 193.

(3) العاني والمشهداني ، المصدر السابق ، ص 250.

(4) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1974، ص 81.

(5) المصدر نفسه ، ص 83.

(1) رئاسة المنطقة الزراعية في محافظة بابل؛ العبادي ، المصدر السابق، ص 193.

ب- زراعة محصول الشعير.

بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول الشعير في محافظة بابل حوالي (156018) مشارة، وبلغت كمية الإنتاج فيها بحدود (37463) طناً، في حين بلغ معدل غلة إنتاج المشارة الواحدة حوالي (244) كغم،⁽²⁾ وهي مقسمة على الوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل وفق الجدول الآتي :

جدول رقم (24) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج ومعدل غلة المشارة الواحدة لمحصول الشعير في محافظة بابل للموسم 1977 – 1978

الوحدات الإدارية	المساحة مشارة	الإنتاج طن	معدل الغلة / كغم
مركز الحلة	5011	1231	246
أبي غرق	8954	2248	251
الكفل	12814	3449	269
القاسم	13843	5290	382
الطليلة	13096	5752	349
المدحتية	277883	6568	235
الشوملي	10371	3850	194
مركز المحاويل	19209	5554	289
ناحية الإمام	21081	4197	219
جرف الصخر	4977	952	191
السدة	8113	1720	213
الإسكندرية	666	133	200
المجموع	156018	37463	244

المصدر: العبادي، المصدر السابق، ص¹⁹⁹.

نستدل من الجدول السابق ما يلي:

ان ناحية المدحتية تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة وتشكل نسبة تزيد على 17 % من المساحة الإجمالية المزروعة بالشعير في المحافظة.

ويرجح الباحث ان تكون الأسباب

1-ان نسبة ما يشتغلون في الزراعة في ناحية المدحتية تشكل أعلى نسبة من المشتغلين في باقي القطاعات الأخرى والتي بلغت بحدود (16667) شخصاً .

2-سعة المساحة الإدارية لناحية المدحتية وبالتالي سعة المساحة المخصصة للزراعة والبالغة بحدود (301855) مشارة .

3-كثرة الأراضي الخصبة المزروعة بهذا المحصول .

ج- زراعة محصول القطن:

نلاحظ ان مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة محصول القطن قد ازدادت في عموم محافظات العراق حيث بلغت تلك المساحة بحدود (68519) مشارة، بلغ انتاجها الكلي حوالي (13925) طن، في حين بلغ معدل غلة انتاج المشارة الواحدة (203,4) كغم⁽¹⁾، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول رقم (25) يبين المساحة وكمية الإنتاج ومعدل الغلة للمشاراة الواحدة لمحصول القطن في

محافظات العراق للموسم الزراعي 1977 – 1978

(2) العبادي، المصدر السابق، ص¹⁹⁸.

(1) وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية لعامة لسنة 1978، بغداد ، مطبعة الزهراء ، 1979، ص⁷⁰.

المحافظة	المساحة (مشاره)	الإنتاج (طن)	الغلة (كغم)
نينوى	6391	1881	294,3
صلاح الدين	1492	364	244,0
التأميم	14346	3203	223,3
ديالى	11199	1192	106,4
بغداد	5214	1032	197,9
الأنبار	3046	1104	362,4
بابل	30108	2697	266,8
كربلاء والمثنى	---	---	---
ذي قار وميسان	166	8	48,2
القادسية	3908	250	64,0
واسط	8292	991	119,5
البصرة	---	---	---
دهوك	---	---	---
أربيل	1626	798	49,8
السليمانية	2730	415	152,0
المجموع	68519	13935	203,4

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لعامة لسنة 1978، ص 30.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن محافظة بابل احتلت المرتبة الثانية على مستوى العراق في كمية الإنتاج التي بلغت بحدود (2697) طن والمرتبة الثالثة في المساحة المزروعة والتي بلغت بحدود (30108) مشارة.

ويرجح الباحث ان أسباب ذلك تعود الى :

- 1- القيام بأعمال المكافحة بشكل مستمر وعلى نطاق واسع .
- 2- توفر المياه اللازمة لزراعته .
- 3- توزيع أصناف محسنة من البذور على الفلاحين من قبل الجمعيات الفلاحية. 4- زيادة الطلب عليه وخاصة بعد إنشاء معمل النسيج الناعم في الحلة الذي يعتمد في إنتاجه بالدرجة الأولى على القطن.

د- زراعة محصول الذرة الصفراء :

بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي خصصت لزراعة الذرة الصفراء ولعموم محافظات العراق حوالي (130852) مشارة ، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي لتلك المساحة بحدود (95765) طناً ، بينما بلغت إنتاج غلة المشارة الواحدة (731) كغم⁽¹⁾. ينظر جدول الآتي.

جدول رقم (26) يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج ومعدل غلة المشارة الواحدة لمحصول الذرة الصفراء لعموم محافظات العراق.

المحافظة	المساحة (مشاره)	كمية الإنتاج (طن)	غلة المشارة الواحدة (كغم)
نينوى	14	15	1071,4
صلاح الدين	15411	5477	355,4
التأميم	3050	1661	544,6
ديالى	9807	3779	385,3

(1) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1978، ص 31

827,5	4206	5083	بغداد
288,4	212	735	الأنبار
705	45738	64842	بابل
1027,7	1633	1589	كربلاء
765,0	814	1064	النجف
655,0	2195	3351	القادسية
--	--	--	المتن
706,6	566	801	ذي قار
737,7	6636	8995	واسط
543,5	1003	1824	ميسان
583,9	160	274	البصرة
555,6	15	18	دهوك
666,7	16	24	أربيل
731	74126	116882	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1978، ص 32.
 نلاحظ من الجدول اعلاه ان محافظة بابل قد احتلت المرتبة الأولى في مجموع المساحة الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الذرة الصفراء، بمساحة قدرت بحدود (64842) مشارة، أما بالنسبة الى كمية الإنتاج نلاحظ ان المحافظة قد احتلت المرتبة الأولى أيضاً، بكمية من الإنتاج بلغت (45738) طناً.

ويرجح الباحث ان تكون الأسباب كما يلي:

ان هذا الإرتفاع الكبير في المساحات المزروعة وكميات الإنتاج من محصول الذرة الصفراء يعود الى تحول الفلاح في زراعة بعض المحاصيل الصيفية وخاصة القطن ، وذلك بسبب إنتشار دودة القطن في تلك المنطقة وبشكل وبائي، وضعف المكافحة لهذه الدودة، فضلاً عن ان محافظة بابل كانت من المحافظات التي تزرع مساحات واسعة من الرز، فمنعت السلطات في عام 1972 زراعته في المحافظة، فدفع هذا الإجراء أغلبية الفلاحين لزراعة محاصيل صيفية تدر عليهم أرباحاً كبيرة و هذا ما حققته الذرة الصفراء والبالغة (90) ديناراً للطن الواحد، إضافة الى سهولة العمل في زراعتها مقارنة بعمليات زراعة الرز في المحافظة.
 بلغت المساحة الزراعية التي خصصت لزراعة محصول الذرة الصفراء في محافظة حوالي (64842) مشارة، وبلغ مجموع الإنتاج الكلي فيها بحدود (45738) طناً، في حين بلغ معدل إنتاج غلة المشارة الواحدة (705) وهي موزعة حسب الوحدات الإدارية التابعة الى محافظة بابل وفق الجدول الآتي.

جدول رقم (27) يبين المساحة المزروعة بالذرة الصفراء ، وكمية الإنتاج حسب الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة بابل لسنة 1978 .

الوحدات الإدارية	المساحة (مشارة)	الإنتاج (طن)	غلة المشارة الواحدة
مركز الحلة	2097	1899	913
أبي غرق	2448	2286	934
الكفل	12530	10024	800
القاسم	6131	3678	800
الطليبة	1240	744	600
المدحتية	11516	9212	600
الشوملي	12420	7452	800
مركز المحاويل	6064	4608	600

760	4138	8276	ناحية الإمام
800	343	430	جرف الصخر
800	328	410	سدة الهندية
800	1024	1280	الإسكندرية
705	45738	64842	المجموع

المصدر: العبادي، المصدر السابق، ص²⁰⁶

رابعاً: الثروة الحيوانية:

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فأن الجدول الآتي يبين المجاميع الكلية للحيوانات حسب صنفها والمحافظة.

جدول رقم (29) يوضح أعداد الحيوانات الداجنة في محافظات العراق لعام 1978

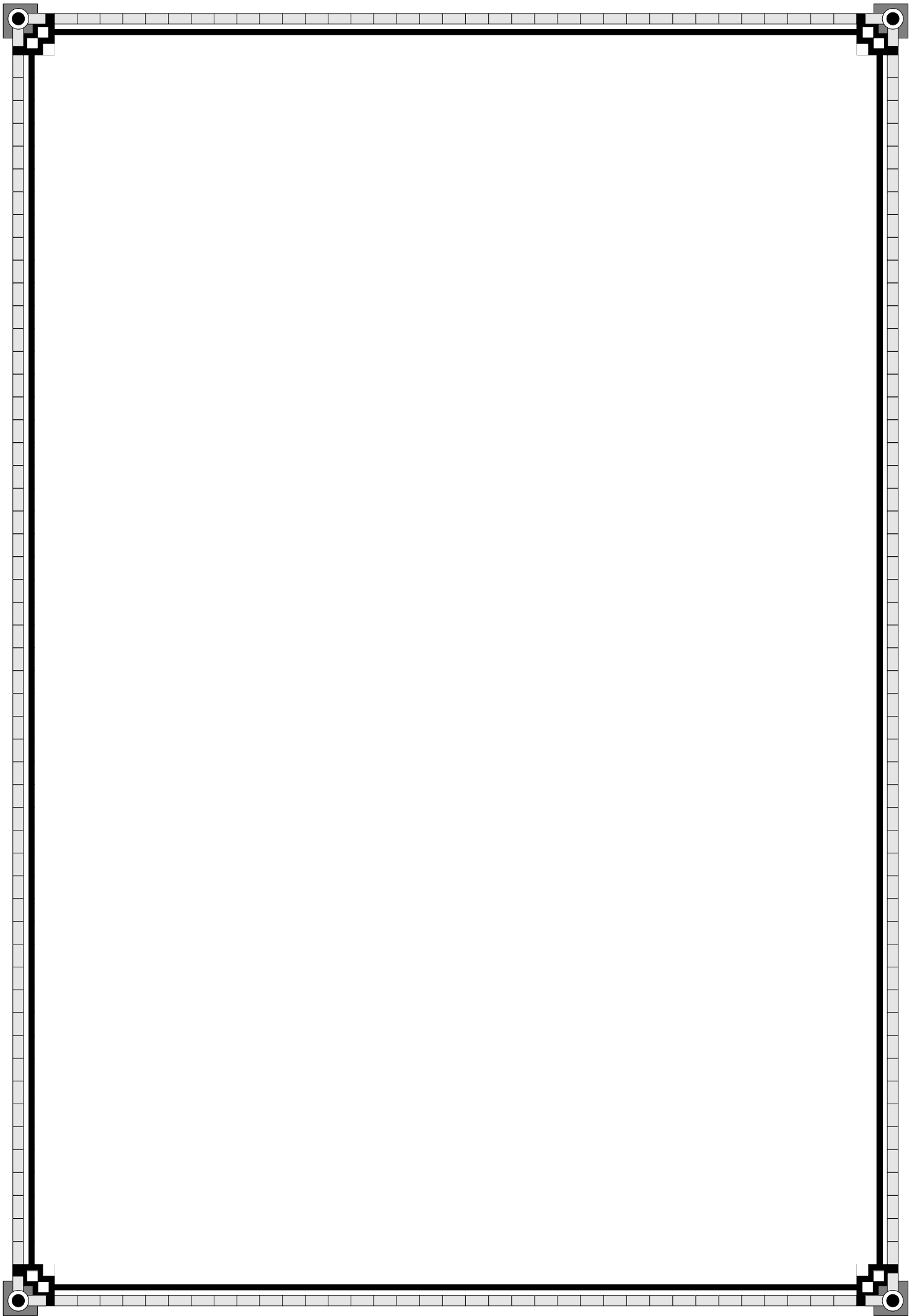
المحافظة	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز
نينوى	107506	6014	207623	244107
صلاح الدين	62055	1624	632169	127645
التأميم	48464	1850	473513	114561
ديالى	114937	5867	712166	187830
بغداد	160174	41773	204672	68822
الأنبار	64448	1152	489356	36381
بابل	160327	7001	505616	124713
كربلاء	26676	2985	91718	10063
النجف	62489	8104	124874	5418
القادسية	129691	11455	570926	111053
المتن	53258	2478	753806	32654
ذي قار	178882	20761	899982	54322
واسط	169576	8428	857647	348157
ميسان	146883	26318	517107	46467
البصرة	80252	22558	111707	14675
دهوك	13674	236	128609	158669
أربيل	35447	537	330382	183195
السليمانية	82878	1211	291436	189573
المجموع	1697617	170352	9723309	2058305

المصدر: وزارة التخطيط مديرية الإحصاء العامة ، نتائج مسح الثروة الحيوانية لسنة 1978 الإحصاء السنوي لعام 1978 ، ص⁸⁷.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان محافظة بابل قد احتلت المرتبة الخامسة من بين محافظات العراق في عدد الأبقار، والتي قدر عددها في عام 1978 بحدود (160327) رأس من الأبقار أما بالنسبة الى عدد الأغنام فأنا نرى بأن محافظة بابل قد احتلت المرتبة الثامنة، حيث كان عدد رؤوس الأغنام فيها حوالي (505616) رأس، نلاحظ أن محافظة بابل قد إهتمت بتربية الأبقار والأغنام بصورة كبيرة أكثر من باقي مجاميع الحيوانات الأخرى وذلك لتوفر الظروف الطبيعية والبشرية والتي ساعدت في ذلك.

يظهر مما تقدم أن محافظة بابل تعتبر من المحافظات التي احتلت ولا زالت أهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية حيث احتلت في فترات مختلفة ومن خلال سني البحث المركز الأول في إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية على مستوى محافظات العراق وخاصة فيما يتعلق بمحصولي الحنطة والشعير ويظهر ذلك بوضوح خلال بداية عقد السبعينات . في الوقت الذي احتلت فيه المركز الثالث في إنتاجها للثروة الحيوانية وخاصة تربية الأبقار والأغنام وكان ذلك في الموسم الزراعي 1977 - 1978.

ونتيجة لتلك الأهمية التي احتلتها محافظة بابل في القطاع الزراعي انعكس ذلك إيجابياً على القطاع الصناعي الذي كان له دوره الفعال في دعم الإقتصاد العراقي. كما سيظهر ذلك واضحاً خلال مناقشتنا الى فصل الصناعة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُكَ يَا رَبَّنَا يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

يَا مَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

صَدَقَ اللَّهُ وَالْعَظِيمُ

(3/2/1) هـ ١٤٣٧

الفصل الثاني

القطاع الصناعي في محافظة بابل 1958-1979

المبحث الأول:-الصناعات الغذائية.

المبحث الثاني:- الصناعات النسيجية .

المبحث الثالث :- الصناعات الإنشائية .

المبحث الرابع :-الصناعات الميكانيكية

الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعات الغذائية من أولى الصناعات التي يجب ان تولى بالرعاية والاهتمام لما لها من أهمية في تدعيم الاقتصاد الوطني , وذلك بتحويل الخامات الزراعية الأولية إلى سلع غذائية ذات مردود اقتصادي اكبر , إضافة إلى توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة⁽¹⁾ ونتيجة لذلك كله تعد الصناعات الغذائية من أكثر الحرف انتشارا , فلا تكاد تخلو منه قرية او مدينة , ومع هذا الانتشار الواسع فقد تنوعت الصناعات الغذائية في أنماط بنيتها وذلك لتباين مقوماتها من مدينة إلى أخرى⁽²⁾ , وتأتي أهمية هذه الصناعات في محافظة بابل كونها تعمل على سد الحاجات الأساسية للسكان من المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك اليومي , كما انها تعمل على توفير فرص عمل لا بأس بها في المحافظة .

اتصفت الصناعات الغذائية في محافظة بابل بكون منشأتها الصناعية صغيرة او متوسطة الحجم وغالبا ماتعود ملكيتها الى القطاع الخاص اما القطاع العام فاقصر دوره على بعض المنشآت الكبيرة مثل صناعة كبس التمور والمشروبات الغازية وغيرها من الصناعات الأخرى⁽³⁾.

1. صناعة كبس التمور

تعد صناعة كبس التمور من الصناعات الغذائية التي اشتهرت بها محافظة بابل⁽⁴⁾ , إذ بدأت في عشرينيات القرن الماضي⁽⁵⁾ وذلك لما تحويه هذه المحافظة من إعداد هائلة من أشجار النخيل , إذ تحتل المرتبة الثانية بعد البصرة على مستوى محافظات العراق⁽⁶⁾.

كانت عملية صناعة كبس التمور تجري بشكل بدائي وغير خاضع للشروط الصحية حيث كانت تتم في أماكن مخصصة لهذا الغرض تطلق عليها اسم (الجرادبع) ومفردها جرداغ⁽⁷⁾.

وبالرغم من عدم توفر المعلومات عن عدد الذين يشتغلون في صناعة كبس التمور , وطبيعة العمل هو على الأغلب موسمي يستغرق من شهرين الى أربعة اشهر في السنة , الا ان عملية كبس التمور كانت تعد مجالا استثماريا مهما وواسع الانتشار في منطقة الفرات الأوسط⁽⁸⁾.

وفي عام 1931 أصدرت الحكومة العراقية نظاما خاصا بكبس التمور , منع بموجبه كبس التمور إلا في المكابس التي تجيزها السلطات الصحية المحلية (سنة بسنة) , وبعد تأكدها من توفر الشروط الصحية اللازمة في مثل هذه المكابس⁽¹⁾.

في عام 1940 بلغ عدد المكابس المجازة في محافظة بابل أكثر من (40) مكبسا موزعة على مركز المحافظة وباقي الوحدات الإدارية التابعة لها , وكانت جميع هذه المكابس تعود ملكيتها الى القطاع الخاص⁽²⁾.

(1) مكي , محمد سعيد , السيطرة النوعية ودورها في الصناعات الغذائية العربية , مجلة الصناعات الغذائية , العدد السابع , السنة الثانية , بغداد , 1981 , ص 26.

(2) الشبلأوي , سلمى عبد الرزاق , الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1998 , ص 300.

(3) حمادي , المصدر السابق , ص 101.

(4) الكعبي , المصدر السابق , ص 156.

(5) الكعبي , حسين وحيد , الصناعات الغذائية في مدينة الحلة , مجلة البحوث الجغرافية , العدد 3 , 2002 , ص 352.

(6) باصات , فاروق فرج , تصنيع منتجات النخيل , بغداد , مطبعة الأديب , 1971 , ص 7.

(7) وهي عبارة عن مخيمات بسيطة مصنوعة من القصب او القش وغالبا ما تقام مثل هذه المخيمات في مناطق بساتين النخيل , وتعود ملكيتها إلى أصحاب تلك البساتين او تجار التمور , لمزيد من التفاصيل ينظر , الدرة , صباح , التطور الاقتصادي في العراق (القطاع الخاص) , بغداد , مطبعة النجوم , 1968 , ص 238.

(8) حسن , التطور الاقتصادي في العراق , ص 288-289.

(1) الدرة , المصدر السابق , ص 238.

(2) الكعبي , الصناعات الغذائية في مدينة الحلة , ص 352.

وفي عام 1954 كان هناك أول إحصاء صناعي في العراق، اظهر ان نسبة صناعة كبس التمور قد بلغت (39,1%) من مجموع الهيكل الصناعي في محافظة بابل، أي نسبة تبلغ أكثر من ثلث الصناعات القائمة آنذاك⁽³⁾، وذلك بسبب توفر المواد الأولية من التمور من مركز المحافظة والوحدات الإدارية التابعة إلى المحافظة وبكميات كبيرة، حيث تفيض عن الحاجة المحلية، الأمر الذي دفع الصناعيين في المحافظة إلى إنشاء ذلك الكم الكبير من المكابس في عموم المحافظة، حيث كانت تكبس تمور الزهدي والشكر في أكياس مصنوعة من سعف النخيل تسمى (الحلان)، أما تمور الخستاوي فكانت تكبس باكياس من جلود الحيوانات تسمى (كيشة) وكانت تصدر إلى الهند وإيران، كما ان قسما من التمور كانت تكبس في علب من المعدن وتصدر إلى اندونيسيا⁽⁴⁾.

في عام 1961 تأسس أول مصنع لكبس التمور في محافظة بابل وتعود ملكيته إلى القطاع العام، وقد اختير موقعه في حي الجزائر في الجانب الشمالي من المحافظة، ويعود السبب في ذلك إلى قربته من سكة القطار، وكذلك موقعه القريب جدا من الطريق العام الذي يربط بين مدينتي الحلة وبغداد⁽⁵⁾ ازدادت الأهمية الاقتصادية بمكبس التمور في محافظة بابل، وذلك بعد أعلنت مصلحة التمور العراقية⁽⁶⁾، عن إبرام صفقة لبيع التمور العراقية إلى جمهورية الصين الشعبية في 13/ آذار / 1963، حيث بلغت كمية التمور المصدرة في هذه الصفقة بحدود (24) ألف طن من تمور الزهدي⁽⁷⁾ الحصة الأكبر من تلك التمور تعود إلى إنتاج محافظة بابل والتي بلغت بحدود (10) ألف طن⁽¹⁾، وقد بلغت قيمة الصفقة في حينها حوالي (428) ألف دينار⁽²⁾ وفي 9/ 1 / 1964 بلغت كمية التمور المصدرة إلى خارج العراق بحدود (229,670) طن، وبلغت قيمة تلك الصفقة بحدود (6,500,000) دينار. وفي نهاية عام 1964 قامت مصلحة التمور العراقية ومن أجل تحسين نوعية التمور المصدرة إلى الخارج بالاتصال ببعض المصانع في ألمانيا الغربية من أجل الوصول إلى أحدث الطرق الفنية في عملية تغليب التمور في محافظات المنطقة الوسطى ومنها مدينة الحلة، وبواسطة أكياس من النايلون مفرغة من الهواء، وقد دلت النتائج في حينها على أن التمور المعلبة بهذا الشكل تعتبر نقطة تحول في عملية كبس التمور وتغليبها في العراق⁽³⁾.

في عام 1979 وصل إنتاج التمور في محافظة بابل بحدود (240) ألف طن من مختلف أنواع التمور⁽⁴⁾، في حين وصل إنتاج مكبس التمور في المحافظة بحدود (96,383) طن ومن مختلف أنواع التمور⁽⁵⁾ وكما يشير الجدول الآتي.

جدول رقم (33) يبين نوع التمور في مكبس الحلة عام 1979

(3) حمادي، المصدر السابق، ص 101.

(4) الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى، ص 56.

(5) الخطيب، المصدر السابق، ص 112.

(6) تأسست مصلحة التمور العراقية بموجب المرسوم رقم (6) لسنة 1939، نص هذا المرسوم على أن المصلحة غايتها النفع العام وهي أشبه بالمؤسسة الحكومية وتتألف من مدير عام ومعاونيه ولجنة مؤلفة من تسعة أشخاص، ستة منهم من ملاكي التمور في البصرة واثنتان من ملاكي تمور الألووية الوسطى وشخصا يمثل الحكومة يعين من قبل وزارة المالية. لمزيد من التفاصيل ينظر، الهلالي، عبد الرزاق، معجم العراق، ج 1، بغداد، مطبعة النجاح، 1953، ص 320.

(7) العاني، نوري عبد الحميد، تأريخ الوزارات العراقية (1958-1968)، ج 5، ط 1، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص 282.

(1) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1964، ص 21.

(2) العاني، المصدر السابق، ص 282.

(3) وزارة الثقافة والإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها السابع، بغداد مطبعة دار الجمهورية للطباعة والنشر، 1964، ص 27.

(4) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المجموعة الإحصائية العامة لسنة 1979، بغداد، مطبعة الجهاز

المركزي للإحصاء، 1980، ص 23.

(5) وزارة التخطيط، نتائج الإحصاء الصناعي لسنة 1979 في محافظة بابل، بغداد، مطبعة الحكومة، 1980، ص 17.

نوع الإنتاج	الكمية المنتجة (طن)
تمور محسنة الكبس	8084
تمور مكبوسة	87650
تمور عزل	649
المجموع	96383

المصدر: مديرية إحصاء بابل، شعبة الإحصاء الصناعي، سجلات المؤسسات الصناعية الكبيرة لعام 1979؛ الأوسى، حسين موسى جاسم، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص 65.

2:- صناعة الدبس

تشتهر منطقة الفرات الأوسط وخاصة محافظة بابل بصناعة الدبس التي تعتبر من أقدم الصناعات فيه⁽⁶⁾ حيث ظهرت بداية هذه الصناعة قبل عام 1920 اذ كانت صناعتها تقوم في البيوت وذلك لسد الحاجة المحلية⁽¹⁾ وتستعمل تمور الزهدي في هذه الصناعة وهي تستهلك سنوياً زهاء (15) ألف طن من التمور في عموم العراق منها بحدود (10) آلاف طن من تمور (زهدي) المحافظة⁽²⁾ وكانت تستخدم الطريقة البدائية في صناعة الدبس⁽³⁾ وفي عام 1940 وصل عدد معامل⁽⁴⁾ صناعة الدبس حوالي خمسة معامل موزعة بين أنحاء المدينة⁽⁵⁾، وفي عام 1960 وصل عدد المعامل (المسابك) حوالي (140) معملاً جميعاً في مركز المحافظة، تعمل وفق الطرق الصناعية القديمة لاستخراج الدبس، وكان إنتاج هذه المعامل من الدبس يسد جزءاً لا بأس به من حاجة السوق المحلية في أنحاء القطر إضافة إلى تصدير جزء من إنتاجها إلى خارج القطر مثل الأردن وسوريا⁽⁶⁾.

في عام 1967 منعت السلطات الصحية تصدير هذا النوع من الدبس، بحيث أدى ذلك الإجراء إلى إعاقة تصريف جزء من إنتاج هذه المعامل، فضلاً عن منافسة الدبس المصنع وفق أحدث الطرق الميكانيكية، لذا تعذر على العديد من هذه المعامل على الاستمرار في العمل مما اضطر معه أصحابها على غلق تلك المعامل ولم يبق منها في عام 1980 سوى ستة عشر معملاً تستهلك من التمور نحو (168) سنوياً، تحصل على 80% من تلك الكمية الفلاحين مباشرة أو ما تبقى من مصلحة التمور العراقية في المحافظة وتنتج هذه المعامل في عام 1980 حوالي (600) كيلو غرام من الدبس يومياً يصدر معظمها إلى محافظات العراق، مما أدى ذلك إلى أن توفر مورداً اقتصادياً لسكان المحافظة⁽⁷⁾.

3: صناعة المشروبات الغازية

أ-مصنع عصير الفيجاء (القطاع الخاص)

يعد معمل عصير الفيجاء من أوائل معامل إنتاج العصير الصناعي في محافظة بابل، وتعود ملكية هذا المعمل إلى (الحاج محمد ناصر) حيث بدأ إنتاج المعمل من العصير عام 1929، وفي مكان يشغل حالياً (مقهى أبو سراج) قرب الجسر القديم، مقابل مصرف الرشيد الحالي في مركز مدينة الحلة، وكان يدار المعمل بواسطة التعبئة اليدوية لقناني العصير، انتقل المعمل في سنة 1935 إلى موقع آخر في

(6) المرزوك، صباح نوري، صناعة الدبس في الحلة، مجلة التراث الشعبي، العدد 10، السنة الرابعة، 1973، ص 79.

(1) الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى، ص 57.

(2) العبادي، المصدر السابق، ص 116.

(3) باصات، المصدر السابق، ص 116.

(4) يطلق على المعمل التي تتم فيه صناعة الدبس اسم (المسبك)، وقد حملت بعض الأسر الحلية هذه التسمية (السباك)، وكانت هذه المسابك منتشرة في أزقة محلات الحلة القديمة وخاصة في محلة جبران لمزيد من التفاصيل ينظر، عوض، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة، ط 1، بابل، مكتبة الإمام الصادق (ع)، 2005، ص 126.

(5) الكعبي، الصناعات الغذائية في مدينة الحلة، ص 353.

(6) العبادي، المصدر السابق، ص 133.

(7) الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى، ص 57.

منطقة (باب المشهد بالقرب من مدرسة صفي الدين الحلي الابتدائية) وفي مجمع (محمد سلمان اللوزة)⁽¹⁾، وفي عام 1956 استورد (محمد الناصر) صاحب المعمل وبمشاركة (علي جابر علوش) خط تعبئة آلي من ألمانيا الغربية، وصنعت قنينة زجاجية خصيصا لمشروب عصير الفيحاء في إحدى الدول الأوربية، وقد صدر المعمل إنتاجه إلى مدن الفرات الأوسط وبألوانه الثلاثة (البرتقالي والأصفر والأسود)، وبقي المعمل يزاول عمله إلى أن أغلق تماما سنة 1968 بسبب انعدام الفائدة الاقتصادية من المعمل⁽²⁾.

ب- مصنع الحلة للمشروبات الغازية (القطاع العام)

تعتبر صناعة المشروبات الغازية إحدى الصناعات الغذائية المهمة في النشاط الصناعي في محافظة بابل⁽³⁾، وتأتي تلك الأهمية من ارتفاع عدد العاملين فيها، نظرا لاتساع أسواقها المحلية كونها تستهلك من قبل كافة طبقات المجتمع ولمختلف الفئات العمرية⁽⁴⁾، تأسس مصنع الحلة للمشروبات الغازية – الفرات سابقا – في 1955/6/29 كشركة مساهمة، وبرأسمال قدره (4000000) دينار⁽⁵⁾. وكان التاجر المعروف (أنور محمد الجوهر) هو الذي ترأس حملة إنشاء المشروع، وجمع لذلك المساهمين، وطرحت الأسهم للبيع لتأسيس (مصنع الفرات للمشروبات الغازية) وكان الإقبال عليه جيدا وذلك لضمان عدم خسارة المشروع⁽⁶⁾.

بلغت مساحة المصنع الإجمالية بحدود (12500) متر مربع، وهي تشمل قاعة الإنتاج ومجمع الإدارة، والمخازن الخلفية، وعدد من الوحدات التابعة للمصنع⁽⁷⁾ وكان للسوق، واحتياجاته للمياه بكميات كبيرة، الأثر الكبير في اختيار موقعه قريبا من مركز مدينة الحلة وعلى الضفة القريبة من شط الحلة⁽⁸⁾.

وبعد أن تم الانتهاء من بناء المصنع وملحقاته، باشرت إدارة المصنع باستيراد المكينات الخاصة بالمصنع من شركة (Mayer - ماير) الانكليزية لصناعة مكائن ومعامل إنتاج المشروبات الغازية، فتم تجهيز المصنع بخطين إنتاجيين، ليدخلا فعلا إلى الخدمة الإنتاجية في عام (1957)، وكان عدد العاملين حينذاك بحدود (125) بين موظف وفني وعامل⁽⁹⁾. تألف المصنع من عدة أقسام أهمها:

أولا :- قاعة الإنتاج :

تحتوي قاعة الإنتاج على خطين لإنتاج المشروبات الغازية، كان الخط الأول مخصص لإنتاج مشروب البيبسي كولا، أما الخط الثاني فكان مخصصا لإنتاج مشروب (الكوكاكولا)، ويتألف الخط الواحد من عدد من المكائن أهمها.

أ-ماكينة تفريغ القناني الزجاجية من الصناديق وتسمى (الالكسير).

ب-ماكينة غسل القناني: تقوم هذه الماكينة بعملية غسل القناني الفارغة والداخلية إلى المصنع بعد الاستهلاك، وعادة تكون تلك القناني غير نظيفة⁽¹⁾.

1-يحتوي جهاز غسل القناني على خمسة أحواض، أربعة منها مملوءة بالماء ومادة (الصودا الكاوية والتالكون) وهي جميعا مواد معقمة وتكون بنسب محددة مع درجة حرارة مرتفعة، في حين يعمل

(1) عوض، الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958 – 1968)، ص 34.

(2) عوض، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة، ص 132.

(3) الكعبي، الصناعات الغذائية في مدينة الحلة، ص 354.

(4) الشبلاوي، المصدر السابق، ص 308.

(5) إدارة مصنع الحلة للمشروبات الغازية، بيانات غير منشورة.

(6) عوض، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة، ص 133.

(7) مقابلة شخصية مع صلاح سعود خياط، بتاريخ 2007/12/16، في داره الواقعة في حي المهندسين.

(8) الخطيب، المصدر السابق، ص 110.

(9) إدارة مصنع الحلة للمشروبات الغازية، بيانات غير منشورة.

(1) زيارة ميدانية قام بها الباحث إلى مصنع الحلة للمشروبات الغازية بتاريخ 2008/1/14.

الحوض الخامس على غسل نهائي للقناني⁽²⁾، وبعد ذلك يتم فحص القناني من قبل كاشف الكتروني لكشف ماتبقى من شوائب في القناني الفارغة⁽³⁾

2- جهاز التعبئة: بعد إن تخرج القناني من الجهاز الكاشف تسير على نواقل تسمى (السرابس) لتصل إلى جهاز التعبئة الذي يسمى (الفلر)⁽⁴⁾ حيث يحتوي على (40) خانة (حوض) يعمل على ملئ القناني بالشراب⁽⁵⁾

3- جهاز الكراوز: وهو جهاز كابس لأغطية القناني (السدادات)، حيث يعمل على غلق القنينة بعد ملئها بالشراب بواسطة (السداة) أو (cap)⁽⁶⁾

4- جهاز (الكيس بكر): وهو جهاز يقوم بعملية تعبئة القناني المملوءة بالشراب بالصناديق الخاصة بها حيث يحتوي كل صندوق على (24) قنينة، وبعد ذلك تخرج عن طريق فتحة في قاعة الإنتاج إلى ساحة التسويق⁽⁷⁾

ثانياً: وحدة تصفية المياه.

بالنظر لحاجة صناعة المشروبات الغازية لكميات كبيرة من المياه فقد تأسست وحدة لتصفية المياه، وبالقرب من قاعة الإنتاج الرئيسية، حيث تقوم تلك الوحدة بسحب المياه من شط الحلة بواسطة أنبوب يبلغ طوله بحدود (150) متر، وبقطر (10) انج لتزويد المصنع بما يحتاجه من المياه، وبعد أن تتم معالجة المياه من الشوائب من قبل تلك الوحدة ليصبح بعد ذلك جاهزاً لدخوله في عملية صناعة المشروبات الغازية⁽⁷⁾

ثالثاً: وحدة تحضير العصير

غالباً ما يتم استيراد المادة المركزية الرئيسية الداخلة في صناعة مشروب البيبسي، وتكون تلك المادة مركزة جداً بحيث تشبه العسل الطبيعي وتكون ذات لون داكن، ويتم استيرادها من شركة (coca cola) الأمريكية، ويتم في هذه الوحدة إذابتها بالماء والسكر وتهيئته في خزانات كبيرة ليتم بعد ذلك دفعه إلى الجهاز (tarter) ليكون جاهزاً لتعبئته بالقناني⁽¹⁾.

الإنتاج:

كانت الخطوط الإنتاجية في المصنع صغيرة الحجم، ولا تفي متطلبات السوق وسد الحاجة المحلية من هذا المنتج، حيث كانت البدايات الأولى للإنتاج لا تتعدى (450 صندوق/ ساعة) لإنتاج مشروب الكوكاكولا⁽²⁾، وفي عام 1967 توقف المصنع عن إنتاج هذا النوع من المشروب وذلك بسبب مقاطعة الدول العربية للكيان الصهيوني على اعتبار إن هذه الشركة هي شركة (إسرائيلية). بعد ذلك الغي الاتفاق مع هذه الشركة، وحوّرت الخطوط الإنتاجية إلى إنتاج مشروب (البيبسي كولا) وخاصة بعد قرارات التأمين وكان ذلك في عام 1967.⁽³⁾

لقد حقق الإنتاج في مصنع الحلة للمشروبات الغازية نمواً سريعاً خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي وذلك بهدف تغطية احتياجات السوق المحلية من منتجاته. حيث ارتفع إنتاج المصنع من

(2) الشبلاوي، المصدر السابق، ص 313

(3) زيارة ميدانية قام بها الباحث إلى مصنع بيبسي الحلة للمشروبات الغازية بتاريخ 2008/3/24

(4) مقابلة شخصية مع صلاح سعود خباط (مقابلة سابقة)

(5) الشبلاوي، المصدر السابق، ص 313

(6) زيارة ميدانية قام بها الباحث إلى مصنع بيبسي الحلة للمشروبات الغازية بتاريخ 2008/3/24

(7) الشبلاوي، المصدر السابق، ص 314

(1) زيارة ميدانية للباحث بتاريخ 2008/3/28

(2) مقابلة شخصية مع صلاح سعود خباط، (مقابلة سابقة)

(3) لفقة، عبد الأمير وآخرون، بابل بين الماضي والحاضر، بغداد، مطبعة ثويني، 1986، ص 142.

(4) عوض، الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958 – 1968)، ص 43.

(947000) صندوقاً في عام 1970، ارتفع إلى (1442191) صندوقاً في عام 1975 ليواصل بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل إلى (40740180) صندوقاً عام 1979، وبذلك ازداد الإنتاج بنحو ثلاثة أضعاف وكما موضح في الجدول الآتي⁽⁴⁾.

جدول رقم (34) يبين كميات الإنتاج المخطط والفعلي من المشروبات في مصنع الحلة للمشروبات الغازية خلال المدة 1979-1970.

السنة	الوحدة القياسية	الإنتاج المخطط	الإنتاج الفعلي
1971/1970	صندوق	950000	947000
1972/1971	=	900,000	811,000
1973/1972	=	982,000	981,000
1974/1973	=	1,023,200	965,788
1975/1974	=	862650	1,162,177
1975 تسعة أشهر	=	1,024,155	1,442,191
1976	=	1,705,800	1,915,143
1977	=	2,169,000	3,292,318
1978	=	3,985,000	4,134,731
1979	=	4,030,000	4,074,180

المصدر: الأوسي، المصدر السابق، ص 68.

نلاحظ من الجدول السابق أن كمية الإنتاج أخذت بالارتفاع منذ السنوات الأولى لعقد السبعينات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها وكان ذلك في عام 1978، حيث وصل الإنتاج فيها إلى (4134731) صندوق.

ويوزع الباحث أسباب ذلك إلى ارتفاع المستوى المعاشي للمواطنين الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على المنتج هذا من ناحية والزيادة المتحققة في نسبة السكان من ناحية أخرى. كان هذا المصنع منذ بداية تأسيسه ولغاية غلقه نهائياً في عام 2003 يجهز مدينة الحلة بما تحتاجه من المشروبات الغازية، إضافة إلى تصديره إلى محافظات النجف و كربلاء والقادسية والمثنى بالإضافة إلى محافظة ذي قار⁽¹⁾.

يعتبر مشروع مصنع الحلة للمشروبات الغازية من المشاريع الصناعية المهمة في محافظة بابل، لما حققه هذا المصنع من تشغيل أيدي عاملة بلغت في مرحلة السبعينات من القرن الماضي بحدود (200-300) موظف وعامل⁽²⁾.

وأهم ما يلاحظ على قطاع الصناعات الغذائية في محافظة بابل إنها احتلت المرتبة الأولى على باقي القطاعات الصناعية الأخرى في عدد مؤسساتها، وعدد العمال المستخدمين في هذا القطاع، ويظهر ذلك بوضوح خلال المدة من عام 1959-1971، حيث بلغ عدد تلك المؤسسات بحدود (18) مؤسسة مثلت حوالي (40%) من مجمل المؤسسات الصناعية في المحافظة، في حين بلغ عدد العاملين في هذا القطاع بحدود (243) عاملاً⁽³⁾، وفي عام 1979 ارتفع عدد تلك المؤسسات ليصل إلى (22) مؤسسة وبلغ عدد العاملين فيها بحدود (1094) عاملاً⁽⁴⁾ وكما موضح في الجدول الآتي جدول رقم (35) يوضح نوع المؤسسات الكبيرة التي اختصت بالصناعات الغذائية وعدد العمال فيها لغاية عام 1979.

(5) الأوسي، المصدر السابق، ص 67

(1) الكعبي، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى، ص 60.

(2) إدارة مصنع الحلة للمشروبات الغازية، بيانات غير منشورة.

(3) الفضلي، عبد خليل، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1976، ص 206.

(4) الكعبي، الصناعات الغذائية في مدينة الحلة، ص 356.

عدد المنشآت	عدد	نوع الصناعة
15	330	طحن الحبوب
1	99	صناعة التمور
1	90	المخابز والأفران
1	20	البسكويت
1	10	المعكرونة والشعرية
1	10	المرطبات
1	436	المشروبات الغازية
1	99	الأغذية الحيوانية
22	1094	المجموع

المصدر: الكعبي, الصناعات الغذائية في مدينة الحلة, ص³⁵⁶.

المبحث الثاني

الصناعات النسيجية في الحلة من عام 1958 – 1979

أولاً: نبذة تاريخية عن صناعة النسيج في العراق

ثانياً: الصناعات النسيجية في الحلة

1- مشروع النسيج الناعم في الحلة.

2- نبذة تاريخية عن صناعة الحرير الصناعي في العراق

3- مشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية

أولاً : نبذة تاريخية عن صناعة النسيج في العراق

تعد صناعة النسيج من الصناعات المهمة في العراق , اذ شكلت بعد تأسيسها وتشغيلها عاملاً مهماً من عوامل نهوض الاقتصاد الوطني ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية⁽¹⁾, اذ لم يكن في العراق اية معامل لإنتاج الصناعات النسيجية قبل عام 1926 , لذا كان اعتماد السوق العراقية على تلك المنتجات من الأقمشة المستوردة من الخارج⁽²⁾ وبعد عام 1926 تأسس معملان للنسيج , أولهما معمل عزيز عزرا يعقوب وشركاه , الذي انشيء في احد ضواحي بغداد(مدينة الاعظمية) ويختص بغزل الصوف ونسجه

(1) خضير، عباس سعد وعبد حامد كريم ، تقويم الأداء في مصانع نسيج الحلة ، مجلة جامعة بابل ، مج7، العدد 1 ، تموز، 2002، ص375.

(2) عبد الرحمن، صباح ، النشاط الاقتصادي ليهود العراق ، 1917 – 1952، ط1، بغداد ، مطبعة بيت الحكمة ، 2002، ص104.

وفيه عشرة النوال فقط وهي من صنع ألماني، وأكثر منتجاته من البطانيات والاجواخ الكبيرة الثقيلة⁽³⁾، ويجهز مقداراً كبيراً من إنتاجه إلى مدارس الجيش والشرطة، أما المعمل الآخر فهو معمل فتاح باشا وأولاده الذي افتتح في أوائل عام 1929 في (الكاظمية) في بغداد، وفيه أربعون نولاً، وأدواته مستوردة من بولندا، وقد عهد بالإدارة الفنية في المعمل إلى مراقبين بولنديين، وقد استخدم المعمل نحو (300) عامل بينهم عدداً من العاملات. تتراوح أجورهم بين (50 - 250) فلساً في اليوم الواحد واختص هذا المعمل في صناعة (الاجواخ)، من الصنف المعروف باسم (تويد وسرج وجريدين) وهي تباع بأسعار تتراوح بين (200-300) فلساً للياردة الواحدة، أما البطانيات فقد تراوحت أسعارها بين (450 - 750) فلساً للبطانية الواحدة⁽⁴⁾ لقد نشأت صناعة النسيج في العراق بصورة فعلية في عام 1945⁽⁵⁾، وذلك عندما شيد أول معمل للنسيج القطني في منطقة (الكاظمية) في بغداد⁽⁶⁾ وكان يسمى بـ (معمل الوصي) وذلك لإسهام الوصي (عبد الإله)⁽⁷⁾ بجزء من رأسمال المعمل⁽¹⁾ والذي كان يبلغ بحدود (150000) دينار ساهم المصرف الصناعي⁽²⁾، بنسبة (35%) من رأسمال المعمل⁽³⁾.

كانت السعة القصوى للمعمل على أساس ثلاث وجبات تبلغ بنسبتها (6000000) رطل من الغزول سنوياً، وإن سعة النسيج القطني لذلك المعمل الذي يحتوي على (584) نولاً أوتوماتيكياً تبلغ (15000000) ياردة⁽⁴⁾، من النسيج القطني والحريري، وهذه السعة الإنتاجية تقل عن ربع حاجة البلاد في مختلف المنتجات القطنية والحريرية آنذاك⁽⁵⁾ في حين بلغ عدد العمال فيه بحدود (1448) عاملاً ماهراً و (438) عاملاً غير ماهراً⁽⁶⁾.

ثانياً: الصناعات النسيجية في الحلة:

(3) الأجواخ الكبيرة: نوع من أنواع القماش الذي يستخدم في صناعة العباءة الرجالية ويكون عادة ثقيلة الوزن.

(4) حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، المطبعة الأمريكية، 1938، ص 245.

(5) السامرائي، سعيد عبود، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، ط1، النجف الأشرف، مطبعة القضاء، 1973، ص 132.

(6) حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص 294.

(7) هو الأمير عبد الله بن الملك علي بن الشريف حسين بن علي، ولد في الحجاز عام 1913، انتقل إلى العراق مع والده بعد خلع من عرش الحجاز، أصبح وصياً على عرش الملك فيصل الثاني بعد مقتل والده الملك غازي عام 1939، أصبح ولياً للعهد بعد أن بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد عام 1953 وقُتل في 14 تموز عام 1958، لمزيد من التفاصيل ينظر، الناصري، طارق، عبد الله الوصي على عرش العراق (1939 - 1958) ج 1، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1990.

(1) كجة جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق للحقبة 1921-1980، ج 1، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 72.

(2) تأسس المصرف الصناعي لأول مرة كمؤسسة مشتركة مع المصرف الزراعي عام 1936 ونتيجة للتطورات الاقتصادية والمالية، وتوسيع القاعدة الصناعية في العراق ظهرت الحاجة لإيجاد دائرة متخصصة في تطوير وتنمية الصناعة، وصدر قانون تأسيس المصرف الصناعي رقم (12) لسنة 1940. لمزيد من التفاصيل ينظر، التركي، فاطمة حسين، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1979.

(3) رسول، أحمد حبيب، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، بغداد، مطبعة العاني، 1975، ص 218.

(4) الياردة أقل من المتر و تساوي (91) سنتيمتر.

(5) حسن، التطورات الاقتصادية في العراق، ص 294.

(6) السامرائي، سياسات التصنيع في العراق، ص 132.

من المعروف إن محافظة بابل تعتبر من المدن العراقية المهمة والقديمة في صناعة النسيج , فنادرا ما تخلو بيوتها القديمة من هذه الحرف وما شاع فيها هو (جوم الكاع)⁽⁷⁾ اذ كانت محلات (الجامعين والطاق وجبران ومنطقة الجبل) من المراكز الرئيسية لهذه الصناعة , فضلا عن ان هناك أعداداً كبيرة من العمال الماهرين الذين اختصوا بتلك الصناعة⁽⁸⁾، ثم دخلت صناعة نسيج (اليشماغ) في أواسط الأربعينات فكان تأثيرها كبيرا في تشغيل الأيدي العاملة , وفي ثراء جماعة من أصحاب هذه المعامل , فكان هذا الوقت يعتبر عصرا ذهبيا لعمال النسيج فقد بلغ دخل العامل الشهري في هذا الوقت (تسعين) دينارا⁽⁹⁾، لقد نشأ أول معمل للنسيج الميكانيكي في الحلة عام 1957⁽¹⁰⁾. وبعد التغيير الذي حصل في تموز عام 1958 وتأسيس المصرف الصناعي في مدينة الحلة⁽¹⁾، وتسليفه لأصحاب المعامل لشراء مكائن جديدة , وتوسيع المعامل القديمة , فبعد ان كان عددها اثنين في الخمسينات , ارتفع إلى (18) معملا في بداية وأواسط الستينات , ليصبح في نهاية عام 1971 بحدود (28) معملا , تشغل ما مجموعه (164) ماكينة , وان اكبر تلك المؤسسات الصناعية الأهلية هي التي تحتوي على (24) ماكينة , وهناك وحدات صغيرة يديرها عامل واحد (وهو في الغالب رب العمل) وتشغل ماكينة واحدة , وقد استوردت في نهاية عام 1971 ما يقارب الـ (18) ماكينة و كان اغلبها لغرض توسيع المعامل الموجودة⁽²⁾.

1- مشروع النسيج الناعم في الحلة :

اما القطاع العام فقد تمثل بمشروع النسيج الناعم في الحلة, حيث يعد هذا المشروع من اكبر المشاريع التي اقتصت بصناعة النسيج في العراق, يقع المشروع إلى الجنوب من مركز مدينة الحلة⁽¹⁾(منطقة حي نادر حاليا).

أدرج هذا المشروع ضمن المشاريع التي تم الاتفاق عليها بموجب الاتفاقية الاقتصادية الفنية المعقودة مابين الجمهورية العراقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي في عام 1959⁽³⁾ وقد تم إقرار هذا المشروع في عام 1963⁽⁴⁾، تبلغ المساحة الكلية له حوالي (292000) مترا مربعا , والشركة التي قامت بأبنائه هي (Platt sacoloweel) الانكليزية, وتمت عمليات البناء بأشراف الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي التابعة إلى وزارة الصناعة⁽⁵⁾، وبدأت هذه الشركة بتنفيذ العمل في تموز من

(7) جوم الكاع : وهي حفرة صغيرة يحفرها الحائك لوضع عدة النساجة فيها , يبلغ عمقها مترا واحدا وعرضها متر ونصف حتى تتسع لالة النساجة , وتتألف الجومة من سبعة اقسام وهي (النول , الدفه , البزار , الدواس , بركال , البسطة , مناوهر) لمزيد من التفاصيل ينظر عوض , تأريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة , ص 105.

(8) الشمري , محمود محمد حسن , الصناعات النسيجية في محافظة بابل دراسة في جغرافية الصناعة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة القادسية , 2005 , ص 16.

(9) الخطيب, المصدر السابق, ص 122.

(10) عرفت مدينة الحلة أول معمل للنسيج الميكانيكي تعمل مكائنه بالطاقة الكهربائية سنة 1957 وقد نصبت ماكينتان أحدهما في محلة الجامعين والأخرى بالقرب من السوق الكبير الحالي تعود إلى رضا عبد الله ال خوجة نعمه , لمزيد من التفاصيل ينظر , عوض , تأريخ الصناعات والحرف الشعبية , ص 16.

(1) تأسس المصرف الصناعي في محافظة بابل عام 1960 , وبأشر بتسليف المواطنين من أجل إنشاء المشاريع وتطوير بعض المعامل , مقابلته شخصيه مع الأستاذ نصر خليل هاشم مدير المصرف الصناعي في الحلة لغاية عام 1979 في مقر عمله في شارع 40 يوم 2008 /7/2

(2) الخطيب, المصدر السابق , ص 123.

(3) البرازي , نوري , خليل , الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق , بغداد , مطبعة العاني , 1966 , ص 208.

(4) حمادي, المصدر السابق, ص 69, ولمزيد من التفصيلات عن هذه الاتفاقية ينظر ملحق رقم (8).

(5) وزارة الصناعة, مديرية الديوان العامة , منجزاتنا في عام 1971 – 1972, بغداد , دار الحرية للطباعة , 1973 , ص 40.

(6) الإدارة العامة لمصنع النسيج الناعم في الحلة, بيانات غير منشورة.

عام 1965⁽⁶⁾ وتم الانتهاء منه وافتتاحه في 1/8/1970 وبأشر المشروع في إنتاجه التجاري للمنسوجات في 8/2/1971⁽⁷⁾ أما بالنسبة إلى أهم الأسباب التي تم بموجبها اختيار مكانه فهي:

1- توفر المادة الأولية الداخلة في صناعة النسيج (وهي الألياف الحريرية التي تجلب من مصنع الحرير الصناعي في سدة الهندية) ومركز المدينة والمناطق المجاورة لها⁽⁸⁾.
2- تعتبر صناعة النسيج في مدينة الحلة من أكثر الصناعات التي تتطلب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتي تتوافر فيها نسبة ملحوظة من المهارة الفنية، وتأتي هذه المهارة من خبرة سابقة اكتسبت من مزاوله هذه المهنة⁽¹⁾.

3- يعد السوق من العوامل المشجعة لاختيار موقع المشروع في مدينة الحلة .
4- وأخيرا فإن طرق المواصلات تعد عاملا مهما في اختيار هذا الموقع، حيث يتمتع المشروع بموقع جيد من حيث تسهيلات النقل والمواصلات والمساحة الواسعة من الأرض أو الابتعاد عن المواقع السكنية لما له من تأثير ومضايقة لها⁽²⁾.

اختص مشروع النسيج الناعم في الحلة بإنتاج الأقمشة القطنية والحريرية والمخلوطة والقديفة والكوبلان والألبسة الرجالية⁽³⁾.

في الوقت الذي بلغ فيه عدد العمال بحدود (2348) منتسب ما بين عامل وموظف ومستخدم ، في حين بلغ رأسمال الشركة حوالي (10,000,000) دينار عراقي ، كان هذا المبلغ هو كلفة الأبنية والمكائن والمعدات وكان ذلك في السنة المالية (1970 – 1971)⁽⁴⁾، يتكون المشروع من أربعة أقسام وهي حسب أهميتها⁽⁵⁾:

1- قسم الغزل وتحضيراته . تبلغ المساحة المشيدة لهذا القسم حوالي (13204) أمثارا مربعة ، وكان يضم عند بداية التشغيل في عام 1971 بحدود (40) ألف مغزل⁽⁶⁾ ويضم هذا القسم أيضا الآلات والمكائن والأدوات الميكانيكية التي تقوم بعملية تحويل⁽⁷⁾ المواد الأولية وخاصة (القطن) إلى خيوط الغزل⁽⁸⁾ والتي قدرت طاقتها الإنتاجية القصوى بحدود (1000,000) كيلو غرام من الغزل الحريرية في السنة⁽⁹⁾ ومن الشعب الإنتاجية التابعة إلى هذا القسم هي:

أ-شعبة التفيتح :- وهو خط إنتاجي متكامل يقوم بتحويل ألياف القطن من مادته الأولية الخام إلى مادة صناعية على شكل ملف مهياة للعمليات اللاحقة .

ب-شعبة التسريح (الكرد) :- وهي ماكينة تقوم بتحويل الملف إلى شريط من الخيوط ومن ثم تقوم بعملية تمشيط تلك الألياف وتنظيمها واستخلاص الشعيرات القصيرة .

ج-شعبة السحب :-وهي ماكينة تقوم بتنظيم الشعيرات باتجاه واحد .وبشكل متوازي ،وتقوم كذلك بسحب الأشرطة وبنسب مختلفة ومتفاوتة .

(7) عوض، عبد الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958-1968) ، ص 326.

(8) منجزاتنا في عام 1971 – 1972 ، ص 40.

(9) الشماع ، سميرة كاظم ، مناطق الصناعة في العراق ، بيروت ، مؤسسة إيف للطباعة والتصوير ، 1980 ، ص 205.

(1) الأوسي ، حسين موسى ، تقييم المواقع الصناعية في مدينة الحلة الكبرى ، مجلة جامعة بابل ، العدد 1 ، 2000 ، ص 125.

(2) الكعبي ، الوظيفة الصناعية في مدينة الحلة الكبرى ، ص 62.

(3) زكي ، هيثم ، دليل الشركات العامة في الجمهورية العراقية ، ط1 ، بغداد ، دون مطبعة ، 2006 ، ص 181.

(4) منجزاتنا في عام 1971 – 1972 ، ص 40.

(5) خضير ، وعبد حامد ، المصدر السابق ، ص 376.

(6) منجزاتنا في عام 1971 – 1972 ، ص 40.

(7) البرازي ، المصدر السابق ، ص 209.

(8) الإدارة العامة لمصنع نسيج الحلة ، بيانات غير منشورة.

(9) البرازي ، المصدر السابق ، ص 209.

د-شعبة البرم :- وتقوم تلك الشعبة بإضافة برمات على شريط السحب الداخل الى ماكينة البرم لتمنح المنتج المتانة اللازمة لتحويل الأشرطة إلى خيوط.

هـ-شعبة الغزل النهائي :- تقوم ماكينات تلك الشعبة بتحويل الشريط إلى خيوط عبر عملية الطرد المركزي من خلال سرعة عالية جداً⁽¹⁾

2-قسم النسيج وتحضيراته.

تبلغ المساحة المشيدة بهذا القسم حوالي (23726)مترا مربعا، وكان يضم بحدود (1584) نولا نسيجيا ميكانيكيا و (20) ماكينة سنمسا تك (sinmsn atik) ألمانية الصنع⁽²⁾

ويقوم هذا القسم بإنتاج أصناف متعددة الأقمشة الحريرية والمخلوطة (البولستر)، ويمر الإنتاج في هذا القسم بثلاثة مراحل وهي :-

أ- مرحلة تحضيرات النسيج وتضم ستة شعب وهي .

شعبة تدوير البكر 2-شعبة تدوير المخاريط 3-شعبة الزوي يكون عمل هذه الشعب هو إعادة تدوير البكر المخروطي أو المخاريط الواردة، من مكائن الزوي وتهيئته للمراحل اللاحقة⁽³⁾

4-شعبة المواسير :- تقوم هذه الشعبة بتحويل البكر إلى مواسير وتذهب بعد ذلك إلى قسم الزوي⁽⁴⁾

5-شعبة التسدية :- في هذه الشعبة تقوم المكائن بتحويل بكرة الخيط إلى أي نوع يلائم القماش المراد إنتاجه وبأطوال محددة وتهيئتها إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة التنشية .

6-شعبة التنشية :وهي عبارة عن مكائن تقوم بتحويل مطاوي التسدية وبعدها وحسب نوع القماش إلى مطوى نسيج واحد بعد أكساء الخيط بمادة النشا ومواد أخرى كيميائية لغرض تهيئته لعملية النسيج⁽⁵⁾.

ب-مرحلة سيطرة النسيج الميدانية / وتكون مسؤوليتها متابعة مواصفات المنتج ميدانيا والسيطرة عليه والتبليغ عن الأخطاء الأنوية على الماكينة الإنتاجية.

ج-مرحلة النسيج النهائي: وتضم شعبتين وهما:

1-شعبة فحص القماش الخام / حيث يتم في هذه الشعبة تحديد الأخطاء في الإنتاج بعد لف القماش.

2-شعبة لف القماش /تقوم هذه الشعبة بلف القماش الخام بعد عزل المخالف منه للمواصفات المطابقة⁽¹⁾

3-قسم التكملة:

تبلغ مساحة القسم المشيدة حوالي (10920)مترا مربعا⁽²⁾ تجري في هذا القسم عملية طباعة وصباغة الأقمشة المنتجة في قسم النسيج، فبعد مرور الإنتاج على مكائن متعددة في هذا القسم يكون الإنتاج النهائي، أما قماش مقصور أو مطبوع أو مصبوغ، وبعد ذلك يصبح المنتج جاهزا للتسويق⁽³⁾

4-الأقسام المساعدة .

وتتضمن هذه الأقسام ، قسم الخدمات ، ومحطة المراجل البخارية وورشة التصليح ومحطة تكييف الهواء، ومحطة تصفية المياه الصناعية ،والطاقم الكهربائي يعمل بمحرك ديزل لاستعماله في الحالات الاضطرارية والمطعم التعاوني⁽⁴⁾.

(1) مقابلة شخصية مع المهندس اياد حمد مسؤول قسم الغزل في مصنع النسيج الناعم في الحلة في مقر عمله بتاريخ 2008/10/21.

(2) منجزاتنا في عام 1971-1972، ص40

(3) مقابلة شخصية مع ماجدة كاظم مسنولة وحدة التدوير في مصنع النسيج الناعم في الحلة في مقر عملها بتاريخ 2008/10/12.

(4) مقابلة شخصية مع المهندس حسين عبد محيسن مسؤول شعبة تدوير المواسير في مصنع النسيج الناعم في الحلة في مقر عمله بتاريخ 2008/10/25.

(5) مقابلة شخصية مع المهندس سليم حفطي مسنول وحدة التنشية في معمل النسيج الناعم في الحلة بتاريخ 2008/10/12

(1) مقابلة شخصية مع احمد محمد عبد الرحمن فيزيواي اقدم في معمل النسيج الناعم في الحلة بتاريخ 2008/10/12

(2) منجزاتنا في عام 1971 – 1972، ص40.

(3) إدارة مصنع نسيج الحلة ، بيانات غير منشورة .

قدرت الطاقة الإنتاجية لمشروع النسيج الناعم في الحلة في حينه بحدود (45000000) مليون ياردة , او ما يعادل (42000000) متر مربع تبلغ مجموع تكاليفها بحدود (3110532) ديناراً , اما الإرباح الصافية فقدرت بحدود (1077368) ديناراً⁽⁵⁾.

يتم في مصنع النسيج الناعم في الحلة وكما ذكرنا سابقاً أنواع متعددة من الأقمشة الحريرية والقطنية (المخلوطة) (المصبوغة والمطبوعة والمقصورة وهذه الأنواع هي :-

1- قماش الريفون -الكدرى : ويستعمل للألبسة النسائية .

2-ستان :- ويستعمل للفرش والأغطية .

3-تبترون بولستر :- ويستعمل للألبسة الرجالية والنسائية .

4-بطانة حريرية :- ويستعمل لبطانة الملابس للأعمار المختلفة .

5-ستائر :-ويستخدم الستائر والشراشف .

6-أصناف أخرى تنتج بكميات مختلفة وحسب حاجة السوق⁽⁶⁾.

ويوضح الجدول الآتي تطور وتائر الإنتاج في هذا المشروع من عام 1970-1979⁽⁷⁾

جدول رقم (36) يوضح تطور الإنتاج في معمل نسيج الحلة من عام 1971-1979.

السنة	كميات الإنتاج (مليون م ²)	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	عدد العاملين (الف عامل)	الرواتب والأجور (مليون دينار)
1971	17,1	2,0	7,3	0,5
1972	30,3	4,0	2,8	0,8
1973	27,6	3,7	2,9	1,0
1974	27,6	4,6	3,2	1,3
1975	20,7	4,1	3,1	1,0
1976	27,9	4,9	3,0	1,6
1977	31,1	5,5	3,1	2,0
1978	27,7	5,6	2,8	2,2
1979	30,7	7,1	3,7	2,7

المصدر: عباس وحامد , المصدر السابق , ص³⁷⁸.

نلاحظ من الجدول السابق إن كميات الإنتاج في المشروع قد ارتفعت من (17100000) متر مربع في عام 1971/1970 إلى (30700000) في عام 1979 , ولكن خلال تلك المدة قد تخللتها نوعاً من الهبوط في كميات الإنتاج , واشد تلك المراحل كانت في عام 1975 , وهذا ناجم عن طبيعة تلك السنة التي اعتبرت تسعة أشهر إنتاجية فقط وفي كافة المؤسسات الصناعية وحسب نظام السنة المالية , فضلاً عن هبوط كميات الإنتاج من (30000000) متر مربع في عام 1977 إلى (27000000) متر مربع في عام 1978 , ولعل السبب في ذلك يعود إلى نقصان في الطاقة الإنتاجية المقامة فعلياً في الساعة بسبب نوعية المواد الوالدية المستخدمة .

ولم يقتصر التطور في مشروع النسيج الناعم في الحلة على كميات الإنتاج المتحققة وإنما تجاوز ذلك إلى كميات المبيعات , إذ شهدت مبيعات هذا المشروع من الأقمشة الحريرية المختلفة زيادة كبيرة سواء في الكميات المباعة أو قيمها , إذ بلغت كمية المبيعات في العام 1971/1970 ما مقداره (2399791) متراً مربعاً وقيمة (274,956) ديناراً , ارتفعت الى (30,100,466) متراً مربعاً وقيمة (7,050,832) ديناراً في عام 1979⁽¹⁾ وكما موضح في الجدول الآتي.

(4) مصنع النسيج الناعم في الحلة , قسم التخطيط والمتابعة , بيانات غير منشورة .

(5) البرازي , المصدر السابق , ص²⁰⁹.

(6) عباس وحامد , المصدر السابق , ص³⁷⁶.

(1) إدارة مصنع النسيج الناعم في الحلة , بيانات غير منشورة.

(2) الأوسي , التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل , ص⁸⁶.

جدول رقم (37) يوضح كمية المبيعات وقيمتها من الأقمشة في مشروع النسيج الناعم في الحلة سنة 1979

نوع المبيعات	الكميات المباعة (مليون م ²)	قيمة المبيعات (دينار)
أقمشة الساتان	5,646,557	1,468,059
أقمشة الريون	17,957,766	3,736,560
أقمشة الفوجيت	20,718	4,350
أقمشة متنوعة	6,391,065	1,744,215
غزل مختلفة للبيع	84,360	97,648
المجموع	30,100,466	7,050,832

المصدر: الاوسى، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل، ص 90

لم يقتصر إنتاج مشروع النسيج الناعم في الحلة على أنواع الأقمشة المذكورة في أعلاه ، وإنما يقوم كذلك بانتهاج أقمشة (القديفة والحيكارد) وذلك باستحداث معمل جديد لإنتاج تلك الأقمشة فقد أعدت دراسة بإنشاء معمل القديفة وكان ذلك في عام 1973 من قبل لجنة متخصصة في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية⁽¹⁾، الأمر الذي أدى إلى إقرار إنشاء ذلك المعمل⁽²⁾ بموجب قرار مجلس التخطيط المرقم (7) في جلسته السابعة بتاريخ 1974/9/7 ، والمتضمن إنشاء مشروع لإنتاج أقمشة (القديفة والجاكارد) في معمل يلحق بالشركة العامة للنسيج الناعم في الحلة⁽³⁾، وقد تضمنت الدراسات الأولية تأمين غزل بنمر وألوان مختلفة لهذا المشروع⁽⁴⁾.

وقد كانت الطاقة المقررة لهذا المشروع هي (900,000) متر مربع في السنة ، بلغت كمية الغزل المخمئة لحاجة المشروع في حينه (400) طن سنوياً ، قامت الشركة العامة للنسيج الناعم بإجراءات زيادة التخصصات والاتفاق على تنفيذ البناء في 1976/6/20⁽⁵⁾ على مساحة تبلغ حوالي (13000) متر مربع ، وان الشركة التي قامت بإنشاءه هي شركة (كونسرتكس consertex) الألمانية الغربية⁽⁶⁾ تم الانتهاء من انجاز المشروع بعد ثلاثة سنوات من عملية بناءه وافتتح في 1980/4/7 حيث بدأ بالإنتاج التجاري في ذلك التاريخ⁽⁷⁾.

وأخيراً يمكن القول ان قيام مشروع النسيج الناعم في الحلة كان ذا أهمية كبيرة للعراق شكل عام ولمحافظة بابل شكل خاص ، وذلك بالاستعانة بالإنتاج المحلي لهذا المشروع من الأقمشة الحريرية المختلفة المنتجة في مصنع الحرير الصناعي في سدة الهندية وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، إذا ما علمنا ان القطر العراقي كان يستورد كميات كبيرة من تلك الأقمشة من مختلف المنشآت العالمية وبقيم مرتفعة اذ بلغت قيمة الأقمشة الحريرية الصناعية المستوردة (5,9) مليون دينار عام 1959 ارتفعت إلى (6,7000,000) مليون دينار عام 1969⁽¹⁾.

نستنتج مما تقدم أن مشروع النسيج الناعم في الحلة قد حقق نوعاً من التكامل الاقتصادي والصناعي، اذ يعتبر هذا المشروع هو مكمل لمشروع الحرير الصناعي في ناحية سدة الهندية ، حيث

(1) لمزيد من التفصيلات عن هذا المشروع ينظر ملحق رقم (9).

(2) ادارة مصنع النسيج الناعم في الحلة، بيانات غير منشورة.

(3) لمزيد من التفصيلات ينظر ملحق رقم (10).

(4) وزارة الصناعات الخفيفة، المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، المنشأة العامة للصناعات النسيجية في الحلة، الدائرة الفنية، بغداد، مطبوع بالرونيو، ص 1.

(5) المنشأة العامة للنسيج الناعم في الحلة، الدائرة الفنية، دراسة فنية واقتصادية أولية، لزيادة الطاقة الإنتاجية في معمل القديفة، قسم الدائرة الفنية، بيانات غير منشورة.

(6) الإدارة العامة لمصنع النسيج الناعم في الحلة، بيانات غير منشورة .

(7) الإدارة العامة لمصنع النسيج الناعم في الحلة، قسم الهندسة، بيانات غير منشورة.

(1) هاشم، جواد وآخرون، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي (قطاع التجارة الخارجية)، ط 1، بغداد، مطبعة العاني، 1973، ص 29.

يعتمد مشروع النسيج الناعم في الحلة اعتمادا مباشرا على ماينتجه مشروع الحرير الصناعي من الألياف والخيوط الحريرية، فضلا عن مساهم به هذا المشروع من توفير فرص العمل لأبناء المحافظة

2- نبذة تاريخية عن صناعة الحرير في العراق:

يعد الحرير من أكثر خامات النسيج قيمة، لما يجمعه من صفات جيدة، فهو يمتاز باللمعان والرقعة ونعومة اللمس، فضلا عن المرونة والمتانة وقوة التحمل⁽²⁾

تصنع الياف الحرير الصناعي من مادة (السيليلوز) التي توجد في لب الخشب وفي ألياف القطن وفي قشور الرز، ويحتاج الطن الواحد من الحرير الصناعي الى حوالي (1,1) طن من السيليلوز وحوالي (ثمانية) أطنان من الوقود، ومجموعة كبيرة من المواد الكيميائية المساعدة، أهمها الصودا الكاوية وحامض الكبريتيك وحامض الخليك⁽³⁾ كما تتطلب هذه الصناعة كميات كبيرة من المياه، فلإنتاج الطن الواحد من الريون (الحرير الصناعي) نحتاج الى حوالي (22,000) غالون من المياه. لذا كان عنصر الماء من الضوابط الرئيسية لتركز هذه الصناعة بالقرب من مصادر المياه⁽⁴⁾. وبدأت صناعة الحرير الصناعي في العراق عام 1935 وتحديدًا في مدينة الموصل، حيث بدأت من قبل أحد التجار المستوردين (لخيوط الريون) من الخارج⁽⁵⁾، حيث قام بتأسيس معمل يتضمن (9) أنوال آلية و(45) نولًا يدويًا لإنتاج أقمشة من الحرير الصناعي بدلا من الأقمشة القطنية، وقد بلغ معدل الإنتاج السنوي لأقمشة (الريون) في العراق نهاية عقد الثلاثينات نحو (14) طن سنويا⁽⁶⁾.

وتبرز أهمية الحرير الصناعي (الريون) من تضاعف استهلاك العراق من منتجات الحرير الصناعي بسرعة كبيرة منذ بداية خمسينات القرن الماضي، فقد استورد العراق في عام 1950 ما قيمته أقل من مليون دينار، بينما ارتفعت قيمة الاستيراد عام 1956 الى أكثر من (5) مليون دينار، أي خمسة أضعاف ما كان عليه في عام 1950 الأمر الذي أدى إلى اهتمام القطاع الخاص بإنشاء عدد من المصانع التي تزاوَل هذا النوع من الصناعة، ففي عام 1969 بلغ عدد المصانع بحدود (50) مصنعا يعمل فيها (2027) عاملا أي بمعدل (40) عاملا لكل مؤسسة وجميعها كانت معامل صغيرة الحجم تعتمد في عملها على الغزول المحلية والمستوردة، وكانت تعمل لسد الحاجة المحلية من أقمشة الحرير الصناعي والقوط والعباءات النسائية. ان المشكلة الأساسية التي كانت تعاني منها هذه الصناعة في السابق هي اعتمادها على الخامات الأولية المستوردة من الخارج أي على استيراد الغزول الحريرية وخيوط الألياف الصناعية لهذا فقد بقي الإنتاج المحلي من المنسوجات الحريرية حتى عام 1967 متخلفا كثيرا قياسا بكميات الاستيراد، وبالتالي بالنسبة الى مجموع الطلب المحلي على هذا الصنف من المنتجات⁽¹⁾ كما هو موضح في الجدول الاتي

جدول رقم (38) يبين إنتاج واستيراد العراق من المنسوجات الحريرية خلال المدة

(1971-1949)

السنة	الإنتاج (مليون م2)	الاستيراد (مليون م2)	مجموع الطلب مليون م2	نسبة الإنتاج المحلي الى الطلب
1949	---	4,2	4,2	---
1953	3,0	37,7	40,7	8%
1957	5,6	75,6	81,2	7%
1958	5,6	62,1	67,4	8%

(2) حجازي، المصدر السابق، ص 136.

(3) شريف، إبراهيم وآخرون، جغرافية الصناعة، الموصل، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص 351.

(4) فضيل، عبد خليل ورسول، احمد حبيب، جغرافية العراق الصناعية، الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1984، ص 212.

(5) لم يتوصل الباحث الى اسم ذلك التاجر.

(6) الحمداني، ندى محمود شوقي، الصناعات النسيجية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب،

جامعة بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص 57.

(1) فضيل ورسول، المصدر السابق، ص 212.

1959	6,7	59,9	64,6	7,3%
1960	5,9	60,8	66,7	9%
1961	6,7	53,8	60,5	11,2%
1962	6,8	58,0	64,8	15,5%
1963	6,6	56,2	62,8	10,5%
1964	8,1	49,7	57,8	16,3
1965	9,5	50,5	60,0	18,8
1966	11,0	68,2	79,2	16,2
1967	13,5	50,7	64,2	26,6
1971	51,3	---	---	---

المصدر: رحيم، احمد خضير، التطور الصناعي في العراق 1958-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص 176.

يتبين لنا من الجدول السابق ان الإنتاج المحلي من المنسوجات الحريرية قد بقي حتى عام 1971 متخلفا كثيرا بالنسبة لكمية الاستيراد من المنسوجات الحريرية وبالتالي بالنسبة لمجموع الطلب المحلي لذلك الصنف من المنتجات وهذا التخلف يعزى الى عدة أسباب منها.

- 1- إن جميع مؤسسات هذه الصناعة هي مؤسسات أهلية صغيرة الحجم .
 - 2- إن هذه الصناعة لم تلق أي دعم او مساعدة من قبل الحكومة حيث كانت المتخصصة لاستيراد هذا النوع من المنسوجات حتى عام 1967 تأتي في مقدمة تخصيصات استيراد السلع .
- لذا عانت هذه الصناعة كثيرا من منافسة المنتجات الحريرية الصناعية الأجنبية ذات النوعية الجيدة والرخيصة الثمن . كما يعود سبب ارتفاع حجم استيراد المنتجات الحريرية الى عدة عوامل منها عامل نمو السكان وتغير الأذواق , حيث أصبح الاستهلاك الفردي من هذه المنتجات الحريرية يمثل اكبر نسبة من بين مجموع استهلاك باقي المنتجات منذ الخمسينات , وذلك لتحول المستهلكين من المنتجات القطنية والصوفية الى ذلك الصنف الجديد من المنتجات والذي تفوق مزاياه مزايا الصنفين المذكورين⁽¹⁾. الا ان مشكلة استيراد الغزول الحريرية وخيوط الألياف قد حلت بنسبة كبيرة في العراق , بعد انشاء معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية ومعمل النسيج الناعم في الحلة⁽²⁾

3- مشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية (الحلة)

أدرج هذا المشروع ضمن المشاريع الاستثمارية التي اقترحتها شركة (ارثر دي ليتل – Arthur De little) الاستشارية الأمريكية المحدودة في تقريرها الذي قدمته إلى الحكومة العراقية عام 1956⁽³⁾

(1) رحيم، المصدر السابق، ص 79.

(2) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص 65.

(3) Aethur D. little Inc, Aplen for Industrial Development in Iraq, 1950 P25.

فضلا عن ذلك فقد استدعت الحكومة العراقية عدة بعثات أجنبية لدراسة الوضع الاقتصادي في العراق وتقييمه وابداء المشورة في عملية البناء وهذه الشركات هي:

أ- بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير استدعتها في عام 1952.

ب- بعثة كارل ايفرسون – Karle Everson استدعتها في عام 1954.

ج- بعثة اللورد سولتر – The lord Salter استدعتها في عام 1955.

د- شركة آرثر دي ليتل – Arthur D. little Inc. استدعتها في عام 1956.

وكانت الدراسة التي قدمتها شركة (آرثر دي ليتل) الوحيدة التي تضمنت توصيات باقامة بعض المشاريع الصناعية التي تضمنتها برامج مجلس الاعمار التي كانت من بينها مصنع الحرير في سدة الهندية، لمزيد من التفاصيل ينظر حميد، جاسم حميد وآخرون، الاقتصاد الصناعي، بغداد، مطبعة العاني، 1979، ص 418-419.

حيث كان هذا المشروع النقطة المركزية التي دار حولها تقرير الشركة اعلاه⁽¹⁾.
لقد أوصى التقرير بتأسيس مصنع تبلغ سعته الإنتاجية (4500) طن من خيوط الحرير الصناعي أي بنسبة (70%) من الانتاج، و (1350) طناً من ألياف الحرير الصناعي وتكون نسبة ذلك (30%) من الانتاج الكلي على أن يتم هذا الانتاج من العجينة الصناعية المستوردة، في الوقت الذي يتم فيه تجهيز (30%) من انتاج المصنع الى مصانع النسيج المؤسسة سابقاً أو (70%) من الانتاج لتجهيز مصانع النسيج الأخرى والتي أوصى التقرير بتأسيسها⁽²⁾.

ونظراً لأهمية المشروع فقد أدرج ضمن المشاريع الاستثمارية التي وضعها مجلس الاعمار⁽³⁾ في خطته الاستثمارية الثالثة (1955 – 1959)⁽⁴⁾.

وابتدأت الخطوات الأولى للمشروع عندما وافق مجلس الاعمار على اختيار شركة (ماروير – Maryor) البريطانية للقيام بالأعمال الاستثمارية للمشروع وذلك بقراره المرقم (31) في 1957/3/9⁽⁵⁾ وفي 1957/4/15 بدأت الشركة أعلاه بأعمالها الاستثمارية استمرت أكثر من أربعة أشهر، قدمت الشركة تقريرها النهائي بتاريخ 1957/9/3 والمتضمن اختيار ناحية سدة الهندية المكان المناسب لإنشاء معمل الحرير الصناعي⁽⁶⁾.

وبعد ذلك قدمت الشركة تقريرها عن المرحلة الأولى للمشروع الى مجلس الاعمار بتاريخ 1957/10/20، والذي تناولت فيه دراسة عن وضعية السوق والمواد الأولية الداخلة في صناعة الحرير الصناعي، والمواصفات الفنية للمشروع وكذلك التخمينات الأولية وكلفة الإنتاج، وتحضير التصاميم الأولية للمشروع⁽⁵⁾.

وفي 1957/11/13 وافق مجلس الاعمار على تقرير الشركة أعلاه شرط أن تكون للمجلس عدد من التوصيات منها:

- 1- ان تكون سعة المعمل في بداية التشغيل (2300) طن سنوياً من الحرير الصناعي، و(2500) طن من خيوط الالياف، على ان تكون الماكينة الخاصة بالخيوط الليفية قد صممت لانتاج (300) طناً سنوياً.
- 2- ان يحتوي المعمل على وحدة لصنع حامض الكبريتيك، ووحدة أخرى لبرم الكبريت.
- 3- ان تشترط في أوراق المناقصة تقديم أسعار مفصلة لقسم صنع غزل الحرير الصناعي بطريقة فكسوز وقسمي الغزل والنسيج

وبتاريخ 1958/4/12 وافق مجلس الاعمار على ان تبدأ الشركة المذكورة بأعمال المرحلة الثانية للمشروع والمتضمنة إعداد المواصفات الفنية وأوراق المناقصة ودعوة المناقصين لتقديم عطاءاتهم وتحليل تلك العطاءات وإعداد التصاميم التفصيلية للعمل⁽¹⁾.

الا ان التغيرات التي حدثت في تموز عام 1958 حالت دون تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية والتي كان من ضمنها مشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية، الا انه أعيد التفكير في تنفيذ هذا

(1) رسول، المصدر السابق، ص 145

(2) بالوك، توماس، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العاني، 1958، ص 133.

(3) لمزيد من التفصيلات عن مجلس الاعمار ينظر عهول، عبد الله شاتي، مجلس الاعمار العراقي 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983.

(4) كجة جي، المصدر السابق، ص 113.

(5) الدرة، المصدر السابق، ص 216.

(6) وزارة الثقافة و الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الأول، ص 125.

(7) وزارة الثقافة و الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الثالث، ص 344.

(1) وزارة الثقافة و الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الأول، ص 127.

المشروع، حيث أدرج ضمن المشاريع الاستثمارية التي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفيتي عام 1959⁽²⁾.

إلا أن المشروع لم ينفذ في حينه، وذلك بعد أن تبين أن السعة الإنتاجية المقترحة غير اقتصادية، واستعيز عنها بمواصفات جديدة لمعمل جديد بسعة إنتاجية وقدرها (5500) طن سنوياً من ألياف الحرير (الفايبر) و (300) طن من خيوط الحرير (الريون)⁽³⁾. وفي عام 1967 عهدت الحكومة العراقية⁽⁴⁾ أمر تنفيذ هذا المشروع إلى شركة (ديدية خيركة – Dedieh Kherca) الألمانية الغربية، التي أنجزت المشروع في عام 1968⁽⁵⁾ وبدأ الإنتاج الفعلي في الربع الأول من السنة نفسها⁽⁶⁾.

واعتبر في حينه من أضخم المشاريع الكيماوية في الشرق الأوسط⁽⁷⁾. حيث بلغت تكاليف إنشائه بحدود (12620000) دينار وفي الوقت الذي بلغ فيه رأسماله الاسمي بحدود (20000000) دينار⁽⁸⁾ أنشئ معمل حرير السدة على مساحة (340000) متر مربع⁽⁹⁾، يقع المشروع في ناحية سدة الهندية وبالقرب من معمل اسمنت السدة، حيث لا يبعد المشروع عن مركز ناحية سدة الهندية أكثر من (4كم)⁽¹⁰⁾.

أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار موقع تنفيذ المشروع فهي:

1- سهولة الحصول على المواد الأولية الداخلة في صناعة الحرير الصناعي المحلية منها والمستوردة⁽¹⁾ وذلك لوقوعه على طرق برية تصل بين مدن كربلاء والحلة ومدينة بغداد الكبرى⁽²⁾ وكذلك وقوعه على سكة الحديد التي تربط شمال العراق بجنوبه⁽³⁾.

2- توفر المياه: حيث تعتبر المياه عنصراً رئيسياً في توطن صناعة الحرير الصناعي لذلك فإن إقامة مشروع الحرير الصناعي على الضفة الشرقية لنهر الهندية أحد فرعي نهر الفرات قد ساعد على توفر المياه اللازمة للعمليات الإنتاجية المختلفة في المشروع، حيث تقدر كميات المياه التي استخدمت في المشروع بنحو (100 م³/ساعة) ماء خام⁽⁴⁾، علماً أن للمشروع وحدة خاصة لتصفية المياه حسب متطلبات العملية الصناعية، ووحدة لمعالجة المياه المستخدمة في الصناعة قبل تصريفها إلى النهر⁽⁵⁾.

3- الأرض: تتميز صناعة الحرير بكونها من فروع الصناعات الكيماوية التي تتطلب مساحات كبيرة من الأرض وتتألف من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية المتداخلة والمتكاملة، لهذا اختير موضع المشروع على أرض واسعة تقدر مساحتها بحوالي (300) ألف متر مربع، بعيداً عن المناطق السكنية، كما استغلت المناطق الخالية والقريبة من موقع المشروع لإقامة منطقة سكنية لعمال وموظفي المشروع نفسه⁽⁶⁾.

(2) الجنابي، عبد الزهرة، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص 122.

(3) الدرة، المصدر السابق، ص 217.

(4) كانت الحكومة العراقية آنذاك برئاسة (عبد الرحمن محمد عارف)، الذي أصبح رئيساً للجمهورية في

18/نيسان/1966، إلى 30/تموز/1968.

(5) مجلة الكيماوي، نشر الجمعية الكيماوية العراقية، بغداد، 1973، ص 5.

(6) رسول، أحمد حبيب، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، بغداد، مطبعة العاني، 1975، ص 146.

(7) منجزاتنا في عام 1971 – 1972، ص 50.

(8) منشورات الثورة، التطور الاقتصادي في العراق، ص 129.

(9) لفته، المصدر السابق، ص 133.

(10) البرازي، المصدر السابق، ص 206.

(1) الشماع، المصدر السابق، ص 234.

(2) رسول، المصدر السابق، ص 146.

(3) الشماع، المصدر السابق، ص 234.

(4) الأوسي، المصدر السابق، ص 116.

(5) فيصل ورسول، المصدر السابق، ص 214.

(6) رسول، المصدر السابق، ص 148.

يحتوي معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية على عدة وحدات إنتاجية ومساعدة وخدمية⁽⁷⁾. فالوحدات الإنتاجية تشمل على:

- أ- وحدة الفسكوز والتي تقوم بإنتاج مادة (الفسكوز).
- ب- وحدة الغزل والتي تقوم بإنتاج الخيوط الحريرية بسعة إنتاجية قدرها (9) أطنان يوميا من مختلف الدرجات والنوعيات منها اللماع⁽⁸⁾ والناشف والملون، وإنتاج الألياف الحريرية بسعة قدرها (17) طنًا يوميا بنوعيه الصوفي والقطني اللماع والناشف والملون.
- ج- وحدة النسيج، وتقوم هذه الوحدة بتدوير لف ويرم الخيوط الحريرية وتغليفها.
- أما الوحدات المساعدة فتشمل وحدة حامض الكبريتيك التي تنتج إضافة إلى الحامض المواد التالية:
- أ- الصودا الكاوية وحامض الهيدروكلوريك بتركيز (30%) وبطاقة إنتاجية قدرها (35) طن يوميا.
- ب- هابيركلورات الصوديوم بسعة إنتاجية وقدرها (8) طنًا يوميا.
- ج- سائل (الكلورين) بطاقة إنتاجية وقدرها (1,5) طنًا يوميا.
- د- كبريتات الصوديوم بطاقة إنتاجية قدرها (8) طنًا يوميا⁽¹⁾.
- إضافة إلى هذه الوحدات الإنتاجية والمساعدة فإن مصنع الحرير الصناعي يضم عدة وحدات خدمية وهي المختبرات والورش ووحدات التكيف، كما يضم المصنع وحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتي تبلغ طاقتها بحدود (3,5) مكياواط / ساعة⁽²⁾.
- وقد وضعت الشركة خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية بما يضمن سد حاجة السوق المحلية من الخيوط والألياف والمواد الأخرى عن طريق زيادة كلفة المكاتن والآلات واستغلالها إلى أقصى حد وإدخال التحسينات عليها وتوسيع البعض منها.
- كما سعت الشركة إلى تصدير بعض منتجاتها وخاصة حامض (الهيدروكلوريك) وحامض (الكبريتيك) إلى دول الخليج العربي وخاصة دولة الكويت⁽³⁾.
- لقد شهد إنتاج مصنع الحرير الصناعي تطورا كبيرا ابتداء من عام 1970 وحتى عام 1979، حيث ارتفعت كمية الإنتاج من (132) طنًا من الألياف الحريرية عام 1970 إلى (3638) طنًا في عام 1977، حتى بلغت (4169) طنًا عام 1980، كما زاد إنتاج المصنع من الخيوط الحريرية من (1612) طنًا عام 1968 إلى (2432) طنًا عام 1980⁽⁴⁾. وكما موضح في الجدول رقم (39).
- وأخيرا يمكن القول أن انجاز مصنع الحرير الصناعي في سدة الهندية يعد تطورا كبيرا في هيكلية الصناعة في محافظة بابل، ودعما للاقتصاد الوطني ويمكن ان ندرك ذلك بصورة مباشرة عن طريق ما يوفره من خيوط الحرير وأليافه، التي تعتبر المادة الأولية الرئيسية التي يعتمد عليها معمل النسيج الناعم في الحلة، كما ان منتجات المصنع الأخرى التي يقوم مصنع الحرير بإنتاجها فانه تستخدم في صناعات أخرى لها دور كبير في إنتاجها فعلى سبيل المثال، يستخدم حامض الكبريتيك في صناعة (الجلود، الزجاج، وغيرها من الصناعات) أما الصودا الكاوية فانه تستخدم في صناعة الصابون والمنظفات الأخرى، أما سائل الكلورين فانه يستخدم في صناعة المواد المعقمة والقاصرة.
- كما ساعد المصنع على توفير العملات الصعبة للعراق والتي كانت تنفق في استيراد المنتجات الأولية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى ذلك فانه قد ساعد على تطوير ناحية سدة الهندية اقتصاديا

(7) فيصل ورسول، المصدر السابق، ص 213.

(8) منجزاتنا في عام 1971 - 1972، ص 51.

(1) الفلوجي، رؤوف، الصناعة في ضلال ثورة 17 تموز 1968، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1969، ص 56.

(2) الاوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل، ص 108.

(3) منجزاتنا في عام 1971 - 1972، ص 51.

(4) الشماع، المصدر السابق، ص 216.

المبحث الثالث:**الصناعات الإنشائية**

أولاً : نبذة تاريخية عن الصناعات الإنشائية في محافظة بابل.

ثانياً: صناعة الطابوق

أ: القطاع العام : معمل (طابوق المحاويل)

ب: القطاع الخاص : معمل (طابوق جبران)

ثالثاً : نبذة تاريخية عن صناعة الاسمنت في العراق

رابعاً: الصناعات الميكانيكية

أولاً: نبذة تاريخية عن الصناعات الإنشائية في محافظة بابل من عام 1958 -

1979

تشكل صناعة المواد الإنشائية ومواردها البنائية جزءاً مهماً من الاقتصاد الوطني العراقي، وركناً أساسياً من أركانها⁽¹⁾.

وكانت تلك الصناعة (وعلى الأخص صناعات الجص والاسمنت والطابوق) أول صناعة وطنية إنتاجية تجهز عمليات البناء بموادها الإنشائية وكانت بدايتها الحديثة مع الاتجاه نحو إنشاء دوائر الحكومة والمدارس ومباني الشركات والمؤسسات الحكومية والمدنية الأخرى⁽²⁾. كانت حركة الإنشاء تلك قد صاحبت ازدياد عوائد النفط⁽³⁾ والتي أدت إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وما نتج عنه من حركة بناء عامة وخاصة في بداية خمسينيات القرن المنصرم⁽⁴⁾.

وهناك عدد من العوامل التي أثرت وبشكل كبير في صناعة المواد الإنشائية في العراق منها، حجم الاستثمار الحكومي في بناء المؤسسات الحكومية والمنشآت الخدمية، وكذلك حجم الاستثمار في القطاع الخاص في الأبنية السكنية والخدمية، ومدى توفر المواد الإنشائية ونوعيتها، وكذلك الأجهزة والمعدات والآلات المستخدمة في هذا المجال⁽⁵⁾.

وان التوصيات المتعلقة برفع مستوى صناعة المواد الإنشائية تقع ضمن مجموعتين من التوصيات وهي:

أ- التوصيات التي تستهدف توسيع المعامل القائمة وإقامة معامل جديدة.
ب- التوصيات المتعلقة بالخطوات التي باستطاعة الحكومة العراقية اتخاذها لتسهيل الصناعات الإنشائية وتحسينها وتهيئة الرأسمال اللازم، وإحداث التشكيلات المقتضية لرفع مستوى صناعة المواد الإنشائية⁽⁶⁾. وعليه فإن الصناعات الإنشائية تحتل مكانة هامة من بين الصناعات الأخرى التي أنشئت في محافظة بابل، من حيث تشغيل الأيدي العاملة التي بلغت بحدود (813) عامل وذلك حسب إحصاء عام 1961، وكذلك في كمية الإنتاج التي بلغت (168,353) طن من الاسمنت وبحدود (44,191,000) طابوقة⁽¹⁾.

وسنتناول في هذا المبحث أهم صناعتين أنشئت في محافظة بابل وهي صناعة الطابوق وصناعة الاسمنت، على الرغم من وجود بعض الصناعات الإنشائية الأخرى في محافظة بابل إلا إنها لم تكن بتلك الأهمية التي احتلتها صناعة الطابوق والاسمنت في المحافظة.

ثانياً: صناعة الطابوق.

تميزت صناعة الطابوق بانتشارها الواسع في العراق وخاصة في المحافظات الوسطى والجنوبية من القطر وهذا الانتشار يأتي من طبيعة منتجات هذه الصناعة التي تتميز بكبر حجمها وخفض اسعارها،

(1) البرازي، المصدر السابق، ص 81.

(2) حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارية الخارجية والتطور الاقتصادي، ص 307.

(3) بتاريخ 3/شباط/1952، تم التوقيع في وزارة الاقتصاد العراقية على اتفاق تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية (حكومة نوري السعيد الحادية عشر) من جهة، وبين شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة من جهة أخرى (وقد سميت تلك الاتفاقيات باتفاقية مناصفة الأرباح). لمزيد من التفاصيل ينظر، الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ط 7، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988، ص 226؛ سليمان، حكمت سامي، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) القدس، دار الأيتام الإسلامية، 1958، ص 249.

(4) العاني والبرازي، المصدر السابق، ص 349.

(5) خلف، فليح حسن، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980، ص 249.

(6) السامرائي، التنمية الاقتصادية في العراق، ص 47.

(1) وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الشهري لسنة 1961 في لواء الحلة، جدول رقم 14 و 15.

وهي بهذا لا تحتاج الى تكاليف نقل مرتفعة، ونتيجة لذلك أصبحت هذه الصناعة من الصناعات المرتبطة بالأسواق المحلية⁽²⁾.

وتعد صناعة الطابوق من الصناعات التقليدية التي عرفها العراقيون منذ زمن بعيد⁽³⁾ وتأتي صناعة الطابوق في مقدمة الصناعات التي شهدت توسعا منذ السنوات الأولى لبداية التطور الصناعي الحديث في العراق⁽⁴⁾.

اما بالنسبة الى صناعة الطابوق في محافظة بابل، فتعد هذه الصناعة من الصناعات القديمة التي عرفها البابليون منذ أكثر من أربعة آلاف سنة ولا زالت تمارس الى يومنا هذا، وقد أشار عدد من الرحالة الأجانب الذين زاروا مدينة الحلة في أوقات مختلفة من القرن الثامن عشر والتاسع عشر ان بيوتها ومعالمها العمرانية الأخرى شيدت جميعا من طابوق مدينة بابل الاثرية، ولم يقتصر مجال الاستفادة من طابوق بابل الاثرية على النطاق المحلي فحسب بل نقل قسم منه إلى مدن أخرى مثل بغداد والنجف وكربلاء، حيث تم استخدامه في مختلف الاغراض العمرانية⁽⁵⁾.

وسنقتصر في دراستنا لصناعة الطابوق في المحافظة على معملين هما معمل طابوق المحاويل الذي تعود ملكيته الى القطاع العام ومعمل طابوق جبران والذي تعود ملكيته الى القطاع الخاص.

أ- القطاع العام (معمل طابوق المحاويل).

تأسس معمل طابوق المحاويل في عام 1976، وذلك بتوجيه من قبل الشركة العامة للصناعات التابعة لوزارة الصناعة، حيث عهدت تلك الشركة تصاميم المعمل وانشائه الى شركة ألمانيا وهي شركة (سالنر كيتنر - Salnar Geater) وشركة (كالور وولتر - Galour Waulter)، أما بالنسبة الى الأجهزة والآلات التي استخدمت في المعمل (وسائل الانتاج)، فهي ألمانية المنشأ أيضا، حيث جهز المعمل بأجهزة القص الميكانيكية من قبل شركة (هندل - Hendele) الألمانية أما أجهزة التعبئة فقد جهزت من قبل شركة (انكلر - Engler) الألمانية أيضا⁽¹⁾.

بني المعمل على مساحة تقدر بـ (1000) مشارة، وهي أراضي تعود ملكيتها الى الدولة، خص منها (600) مشارة كمقالع للتراب أما باقي المساحة وهي (400) مشارة فقد خصصت للمنشآت الصناعية والتي تقع داخل المعمل.

يقع معمل طابوق المحاويل الى الشمال من محافظة بابل بمسافة تبلغ بحدود (12 كم) على الجانب الأيمن من الطريق العام الذي يربط محافظة بابل بمحافظة بغداد. أما سبب اختياره لهذا الموقع فيعود الى.

1- قربه من مصادر المياه، حيث تحتاج صناعة الطابوق الى كميات كبيرة من المياه لذلك اختير موقعه هذا ليكون قريبا من نهر (الخاتونية).

2- نوعية التربة الجيدة والتي تستخدم كمادة أولية في صناعة الطابوق، والتي غالبا ما تكون خالية من الأملاح.

3- قربه من طرق المواصلات وخاصة سكة الحديد التي يقع المعمل قريبا منها،

4- تطور حركة البناء والعمران التي شهدتها المحافظة على المستويين العام والخاص⁽²⁾.

(2) فضيل ورسول، المصدر السابق، ص 252.

(3) المهداوي، المصدر السابق، ص 202.

(4) نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1985، ص 86.

(5) المهداوي، المصدر السابق، ص 201.

(1) سجلات الادارة العامة لمعمل طابوق المحاويل، بيانات غير منشورة.

(2) مقابلة شخصية مع المهندس صباح سعيد علي مهندس ميكانيك في معمل طابوق المحاويل، في إدارة معمل طابوق المحاويل بتاريخ 2008/6/24 الساعة العاشرة صباحا.

فعلى سبيل المثال فإن المدة الواقعة ما بين عامي 1971 – 1981 قد شهدت مدينة الحلة توسعا في حركة البناء والعمران، بحيث استغلت الأراضي الفارغة بين شارع (40) والشارع الخلفي له، وذلك بإنشاء محلتي (الكرامة والحسين)، ومحطة (لعمال معمل النسيج الناعم ومحطة الضباط والمحاربين) ومحلات أخرى مثل (الشاوي، الأمير، الزهراء، نادر)⁽³⁾.
بدأ الإنتاج الفعلي للمعمل في عام 1977 بإنتاج تصميمي بلغ بحدود (300) ألف طابوقة يوميا، مستخدما بحدود (10) آلاف لتر من الوقود يوميا من زيت الديزل مضافا إليه النفط الأسود. كان عدد العمال عند بداية التشغيل بحدود (150) عامل ما بين مهندس وفني وعامل ماهر، وكان أول مدير للمعمل هو المهندس غني عبد العباس حسن

ب: القطاع الخاص (معمل طابوق جبران)

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، فهناك عدد من معامل الطابوق التي تأسست في محافظة بابل في فترات متفاوتة من خمسينات وستينات القرن الماضي ومن بين هذه المعامل.
1- معمل طابوق الرافدين تأسس سنة 1952 من قبل صالح الدهان وعبد الله أبو النفط.
2- معمل طابوق الأمين تأسس سنة 1959 من قبل سعيد الأمين وشركائه
3- معمل طابوق مرجان تأسس سنة 1962 من قبل الحاج حسان مرجان وشركائه.
تقع هذه المعامل في الجهة الجنوبية من مدينة الحلة، أما في الجهة الشمالية من المدينة فتتخصص معامل الطابوق في المنطقة الممتدة ما بين قضاء المحاويل ومركز مدينة الحلة وهذه المعامل هي:
1- معمل طابوق المحاويل الذي أسسه عباس بيعي وأسعد قاضي جبران في عام 1954.
2- معمل طابوق النيل الذي أسسه اسعد قاضي جبران في عام 1956⁽¹⁾.
ونتيجة لحصول الباحث على معلومات مهمة عن بداية تأسيس معمل طابوق جبران ونشاطه فسيكون محورا لدراسة نشاط القطاع الخاص لهذه الصناعة.
تأسس المعمل في عام 1962 في قضاء المحاويل التابع لمحافظة بابل، وفق الإجازة المرقمة (827) والصادرة في 1962/8/6، وتعود ملكية المعمل إلى عبد القادر قاضي جبران، ووفق وثيقة الانتساب الصادرة من اتحاد الصناعات العراقي والمؤرخة في 1974/3/26، بني المعمل على مساحة تقدر بحدود (10) مشارات وهي أراضي ممنوحة باللزمة لمدة (99) عاما⁽²⁾.
يقع المعمل على الجانب الأيمن من الطريق العام الذي يربط محافظة بابل بمحافظة بغداد، وقد اختير موقعه هذا، لقربه من المواد الأولية الداخلة في صناعة الطابوق وكذلك موقعه القريب من مصادر المياه، وتلعب طرق المواصلات من سكك الحديد والطريق العام الدور الكبير في سبب اختياره هذا الموقع.
جهز المعمل بمكانن صنعت في شركة (ساميك - Sameeck) البلجيكية والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية بحدود (120) ألف طابوقة في اليوم وهي الطاقة الفعلية التي يصل المعمل إلى إنتاجها فعلا.
أما في الوقت الحاضر فلا زال المعمل يواصل إنتاجه من الطابوق وبنفس الكمية السابقة، وذلك لأنه لم تطرأ عليه أية تغيرات⁽³⁾.

(3) السعدي، عباس فاضل، نمو سكان مدينة الحلة وكثافتهم في العراق مجلة البحوث الجغرافية، العدد 5، السنة 2004، ص 37.

(1) عوض، عبد الرضا، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة، ص 144.

(2) ادارة معمل طابوق جبران، مجموعة اوراق بلا ارقام في ادارة المعمل.

(3) مقابلة شخصية مع صاحب معمل جبران مكي جاسم راشد، في ادارة المعمل بتاريخ 2008/6/28، الساعة العاشرة صباحا.

ثالثاً: نبذة تاريخية عن صناعة الاسمنت في العراق

تعد صناعة الاسمنت في العراق من أبرز الصناعات التحويلية ذات الارتباط الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية، حيث أن توسعها وتطورها متصل بعملية التراكم الرأسمالي الثابت ووتيرة نموه، إذ هي تنتج سلعة وسيطة تدخل كمستخدم رئيسي في مشاريع البناء التحتي لاقتصاد البلد⁽¹⁾. كما تعتبر مادة الاسمنت مادة أساسية في الصناعات الإنشائية، وصناعة المنتجات الإسمنتية التي تستخدم الاسمنت كمادة أولية ناهيك عن أن هذه الصناعة تعتبر من أولى الصناعات التي ترافق النمو الصناعي⁽²⁾.

والاسمنت من المواد الإنشائية الواسعة الانتشار والمتعددة الأغراض والاستعمالات، لذلك فكثيرة ما ارتبطت صناعة الاسمنت - في العديد من البلدان - ارتباطاً وثيقاً بالنشاط العمراني، وحركة البناء في تلك البلدان - وتأثرت بها وأثرت فيها⁽³⁾.

كما أن صناعة الاسمنت لا تحتاج لقيامها على صناعة أخرى تغذيها باحتياجات تلك الصناعة، فهي تعتمد أساساً على مواد خام غير مصنعة⁽⁴⁾.

وتعتبر صناعة الاسمنت في العراق إحدى الصناعات الكبيرة والمتطورة، وهي في نفس الوقت قديمة العهد نسبياً⁽⁵⁾ حيث كانت المواد الرابطة التي تستعمل في عمليات البناء في بداية القرن العشرين في العراق هي الجص بالدرجة الأولى ومن ثم النورة بالإضافة إلى استخدام الطين في القرى والأرياف، وبعد إنشاء صناعة الاسمنت وتطور إنتاجه واستعماله في الدول الأوروبية وبالتالي إمكانية استيراده من قبل الحكومة العراقية لاستخدامه في عملية بناء بعض المنشآت الحكومية ونتيجة للتطور والزيادة الطبيعية في حركة الأعمار والبناء، فقد ارتفع الطلب على الاسمنت المستورد في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب⁽⁶⁾، حيث كانت ميزانية وزارة الأشغال العامة⁽⁷⁾ وحدها قد بلغت خلال السنوات الممتدة من عام (1921 - 1930) حوالي (15%) من مجموع ميزانية الحكومة التي بلغت بحدود (ثلاثة ملايين دينار)، ففي السنوات الخمسة الممتدة ما بين (1921 - 1926) قد صرف بحدود (22%) من ميزانية هذه المديرية (للطرق) و(34%) للأبنية العامة ومن (1927 - 1930) أنفق بمعدل (40%) للطرق و(29%) للأبنية لذلك كانت حاجة السوق العراقية للاسمنت تسد عن طريق الاستيراد⁽¹⁾، حيث استوردت الحكومة العراقية في عام 1935 أكثر من (45,5) ألف طن من الاسمنت⁽²⁾، الأمر الذي دفع بعدد من أصحاب رؤوس الأموال والمعنيين بالصناعة بإنشاء مشروع الاسمنت، بعد أن تأكدوا من توفر المواد الأولية

(1) الفتیان، أوس حبيب، تقييم الأداء الصناعي في صناعة الاسمنت العراقية للفترة 1949 - 1972، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1975، ص 1.

(2) برهي، فارس كريم، كفاءة تخطيط مواقع صناعة الاسمنت في العراق مع التأكيد الخاص على موقع صناعة اسمنت المثنى الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1986، ص 79.

(3) البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، ص 89.

(4) برهي، المصدر السابق، ص 79.

(5) شريف، عصام عزيز، صناعة الاسمنت العراقية ومستقبل تطورها، مجلة الصناعي، العدد الرابع، السنة الرابعة عشر، بغداد، 1974، ص 5.

(6) بقي العراق تحت الانتداب زهاء ثلاثة عشر سنة، امتدت من عام 1920 - 1932، بدخول العراق عصبة الأمم، لمزيد من التفاصيل ينظر، الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 - 1958، ط 1، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية، 2000، ص 22.

(7) كانت وزارة الأشغال العامة قد تشكلت ضمن الإطار التنظيمي للحكومة العراقية المؤقتة (1920/11/25 - 1921/8/3) والتي كان يرأسها عبد الرحمن النقيب (أول رئيس وزراء عراقي)، وكان يشغل منصب وزير الأشغال العامة محمد علي فاضل، لمزيد من التفاصيل ينظر، الحسو، المصدر السابق، ص 58.

(1) لانكي، المصدر السابق، ص 68.

(2) حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص 307.

الداخلية في صناعته في العراق⁽³⁾. وبذلك تأسست أول شركة لإنتاج الاسمنت في العراق باسم (شركة الاسمنت العراقية)⁽⁴⁾ في 19/5/1936⁽⁵⁾ وبرأسمال وطني وقدره (300) ألف دينار⁽⁶⁾. باشرت الشركة باتصالاتها بإحدى الشركات البريطانية المنتجة لمصانع الاسمنت لغرض تجهيزها بالمكائن والآلات لإنشاء معمل لإنتاج الاسمنت في بغداد⁽⁷⁾ ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي جابهتها الشركة، إضافة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية فقد تأخر المشروع حتى نهاية الحرب، حيث أعيدت الاتصالات مع الشركة البريطانية لتجهيز ونصب معمل الاسمنت بطاقة إنتاجية قدرها (80) ألف طن سنويا⁽⁸⁾ إلا ان الشركة قد بدأت بالإنتاج التجريبي في منتصف تشرين الأول من عام 1949. وقد جابهت الشركة بعض المشاكل الفنية والإنتاجية في بداية التشغيل، بحيث لم ينتظم الإنتاج إلى في منتصف عام 1950 عندما أصبحت نوعية الإنتاج جيدة وتضاهي أنواع الاسمنت الأجنبي المستورد⁽⁹⁾. ونظرا لتزايد الطلب على الاسمنت أقدمت الشركة على مضاعفة طاقتها الإنتاجية⁽¹⁰⁾ وذلك بإضافة ثلاثة أفران أخرى، حيث اكتمل نصب الفرن الثاني في عام 1952، والفرن الثالث والرابع في عامي (1953 و 1955) على التوالي، فأصبح إجمالي الطاقة الإنتاجية بحوالي (400) ألف طن سنويا⁽¹¹⁾.

وشهدت الفترة ما بين (1951 – 1953) تطورات هامة بالنسبة لصناعة الاسمنت في العراق، حيث تم إنتاج نوعين جديدين من الاسمنت بالإضافة إلى الاسمنت الاعتيادي وهما الاسمنت المقاوم للأملاح والاسمنت الواطئ الحرارة.

ونتيجة لتوقعات المستثمرين زيادة الطلب لتزايد نشاط الحركة العمرانية فقد أقدم بعض أصحاب الأموال في الموصل على إنشاء شركة اسمنت الرافدين، واختيرت (قرية بادوش) التابعة الى محافظة نينوى حاليا موقعا لمعملها والذي باشر بالإنتاج عام 1956 بطاقة إنتاجية بلغت (200) ألف طن سنويا⁽¹⁾.

رابعاً: صناعة الاسمنت في محافظة بابل (مصنع اسمنت السدة)

من الخطوات المهمة والمشجعة للنشاط الاقتصادي في العراق هو إنشاء مجلس الاعمار عام 1950، والذي يعد بمثابة المساهمة المباشرة للدولة في النشاط الصناعي⁽²⁾. أما أثره في إنشاء المصانع والمعامل في محافظة بابل فانه لم يقم في بداية تأسيسه بأية صناعة، الا ان مشاريعه في بناء الطرق والجسور ومشاريع الإرواء المختلفة في المحافظة قد شجعت بعد رؤوس الأموال بإقامة بعض الصناعات

(3) فليح، حسين جهاد، تخطيط الإنتاج وتقييم الأداء في صناعة الاسمنت العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1979، ص 352.

(4) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص 89.

(5) فليح، المصدر السابق، ص 352.

(6) السامرائي، سياسة التصنيع، ص 147.

(7) كان موقع هذا المعمل في معسكر الرشيد، على الضفة اليسرى لنهر دجلة، وهو من أقدم مصانع الاسمنت في العراق، لمزيد من التفاصيل ينظر، العاني، خطاب صكار والبرازي، نوري خليل، جغرافية العراق، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص 353.

(8) جريدة الجمهورية، العدد 4415، 11/8/1985.

(9) فليح، المصدر السابق، ص 352.

(10) فضيل ورسول، المصدر السابق، ص 238.

(11) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص 89.

(1) فضيل ورسول، المصدر السابق، ص 238.

(2) أصدر مجلس الاعمار أربعة مناهج استثمارية للإعمار بتخصيصات إجمالية قدرها (1025.4) مليون، منها (141.8) مليون دينار للقطاع الخاص أي بنسبة (13.8%) من مجموع التخصيصات للقطاعات الأخرى، لمزيد من التفاصيل عن الخطط الاستثمارية التي وضعها مجلس الاعمار للفترة من عام 1950 – 1959، ينظر كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد 9، السنة الخامسة، 1969، ص 29.

الإنشائية ولا سيما صناعة الطابوق والاسمنت⁽³⁾ وعليه فقد تم تأسيس معمل اسمنت سدة الهندية في محافظة بابل. في عام 1955⁽⁴⁾.

يقع هذا المشروع على الضفة اليسرى لنهر الفرات، في منطقة تتوسط ما بين سدة الهندية وقضاء المسيب على بعد (4 كم) عن كل منهما، وبالقرب من مشروع الحرير الصناعي. وقد انشئ من قبل شركة الفرات المساهمة في عام 1955 وبرأسمال قدره (2000000) مليون دينار عراقي⁽⁵⁾ وقد باشر المعمل بالإنتاج الفعلي عام 1957 بفرنين مجموع طاقتهما الإنتاجية (200) ألف طن سنوياً⁽⁶⁾.

أما بالنسبة إلى أهم الأسس والمعايير التي تم بموجبها اختيار هذا الموقع فهي:

1- قرب موقعه من الأسواق الاستهلاكية التي تتضمنها محافظات بغداد والفرات الأوسط، مما يسهل عملية توزيع الإنتاج، لا سيما وأن الاسمنت مادة كبيرة الحجم ورخيصة الثمن تحتاج إلى عناية في النقل أكثر من المادة الخام⁽¹⁾.

2- وقوعه بالقرب من مصادر الأيدي العاملة حيث أن مستوى المكننة في هذا المشروع كانت متوسطة ولا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، لذلك نجده قد اعتمد على توفر الأيدي العاملة القريبة من موقعه.

3- قرب من وسائل النقل المختلفة، حيث يتمتع المشروع بالتسهيلات التي تقدمها وسائل النقل البرية من السيارات والسكك الحديدية التي تربط محافظات بغداد وبابل وكربلاء.

4- قرب من مصادر الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمادة والوقود، حيث يحصل المشروع على الطاقة الكهربائية من محطة خاصة به أما الوقود (الزيت) فيحصل عليه من مصفى الدورة في بغداد بواسطة السكة الحديدية، فيما يتوفر الماء بجوار الموقع⁽²⁾.

حيث يعتبر توفر المياه أمراً ضرورياً لقيام صناعة الاسمنت، وذلك بسبب استهلاك هذه الصناعة كميات كبيرة منها، إذ يحتاج الطن الواحد من الاسمنت إلى (3100) لتر من المياه⁽³⁾، أما باقي المواد الأخرى الداخلة في صناعة الاسمنت، والتي يعتمد عليها معمل اسمنت السدة، فيحصل عليها من مناطق مختلفة، حيث يحصل على حاجته من حجر الكلس⁽⁴⁾ من مقالع (ام صفية) التي تقع في بلدة عين التمر التابعة إلى محافظة كربلاء والتي تبعد بحدود (110 كم) عن موقع المشروع، حيث تنقل إليه بواسطة السيارات⁽⁵⁾، أما الأطنان الداخلة في صناعة الاسمنت فهي متوفرة بالقرب من موقعه، في حين يحصل على مادة الجبس من المقالع الموجودة في منطقة سلمان باك التي تقع في شمال بغداد⁽⁶⁾.

أما فيما يتعلق بنوعية الإنتاج في معمل اسمنت السدة، فقد تخصص المعمل بإنتاج الاسمنت العادي والاسمنت المقاوم للأملح⁽⁷⁾، ويستخدم المعمل لإنتاج هذين النوعين من الاسمنت (الطريقة

(3) العقيلي، نعمان دهش، صناعة الاسمنت في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968، ص 46.

(4) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص 89.

(5) فليح، المصدر السابق، ص 36.

(6) الأوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل، ص 138.

(1) الشماع، المصدر السابق، ص 245.

(2) الحساني، فارس كريم، كفاءة تخطيط مواقع الاسمنت في العراق، مع التأكيد الخاص على موقع صناعة اسمنت المثنى الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1986، ص 120.

(3) United Nations, Water for Industrial use, New York, 1958, P27.

(4) يتطلب إنتاج الطن الواحد من الاسمنت حوالي 1.33 طن من حجر الكلس.

(5) الشماع، المصدر السابق، ص 545.

(6) برهي، المصدر السابق، ص 120.

(7) وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية، تقرير عن التقييم الاقتصادي لصناعة الاسمنت في العراق، بغداد، 1983، ص 60.

الرطوبة) والتي تتلخص بطحن المواد الأولية الداخلة في صناعة الاسمنت مع إضافة كمية من المياه قبل وأثناء عملية الطحن، بحيث ينتج خليط تتراوح كمية المياه فيه ما بين (30 – 40%) وبعد ذلك يضخ هذا الخليط الى خزانات خاصة مفتوحة لتهيئته للحرق في الأفران والتي ثبت في داخلها عدد من السلاسل الفولاذية التي تقوم بتجفيف المواد الأولية الداخلة في الفرن⁽¹⁾.

بعد عام 1957 جرت عدة محاولات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمعمل وخاصة بعد قرارات التأميم الصادرة في الرابع عشر من تموز عام 1964⁽²⁾.

حيث ارتفعت نسبة الإنتاج في عام 1958 من (105000) طناً الى (192000) طناً في عام 1962⁽³⁾.

وفي عام 1964 بلغ مجموع الإنتاج الكلي لمعمل اسمنت السدة من مادة الاسمنت بحدود (190365) طناً، موزعة على إنتاج الاسمنت بنوعيه العادي والمقاوم للأملح، حيث بلغت كمية الاسمنت العادي المنتجة بحدود (89502) طناً، في حين بلغ مجموع انتاج الاسمنت المقاوم للأملح بحدود (863) طناً⁽⁴⁾.

أما بالنسبة الى عدد العاملين فقد بلغ مجموعهم عام 1964 بحدود (289) عاملاً ما بين فني وماهر ونصف ماهر⁽⁵⁾، وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (40) يبين عدد العاملين في صناعة الاسمنت في محافظة بابل لسنة 1964.

ماهرين ونصف ماهرين	غير ماهرين	فنيين	اداريين	حراس وفراشين	المجموع العام
183	52	8	33	13	289

المصدر: نتائج الإحصاء الصناعي في محافظة بابل سنة 1964.

ومن النتائج الأخرى التي تمخضت عنها قرارات التأميم تلك أنه بتاريخ 1965/4/1 أدمجت ثلاث شركات عراقية اختصت بإنتاج الاسمنت وهي (شركة الفرات المساهمة متمثلة بمعمل اسمنت السدة وشركة الاسمنت المتحدة متمثلة بشركة اسمنت السماوة والشركة الوطنية للاسمنت متمثلة بمعمل اسمنت بغداد) بشركة واحدة تحت اسم (شركة الاسمنت العراقية)⁽¹⁾.

في 1966/3/31 قدر رأسمال شركة الاسمنت العراقية بحدود (7147794) ديناراً موزعة على الشكل الآتي:

1- معمل اسمنت بغداد (3270047)

2- معمل اسمنت السدة (2139348)

(1) الصحاف، فاهم وآخرون، ذكرى اليوبيل الفضي للاسمنت العراقية (1949 – 1974)، بغداد، مطبعة المعارف، 1974، ص 26.

(2) كان من جملة هذه القرارات والقوانين قانون رقم (99) لسنة 1964، وبموجب هذا القانون أصبح للمؤسسة العامة للصناعة الحق بعمليات الدمج بين الشركات المؤممة على أساس مبررات اقتصادية وفنية وإدارية، منها لتقليل الكلفة الكلية ولتلافي نقص الخبرات الفنية ولتنسيق العمل بين المنشآت ذات الإنتاج الواحد في المنطقة الواحدة كما استهدف الدمج أيضاً أهداف أخرى، منها تحسين الإنتاج وتقليل الكلف وبالتالي خفض الأسعار ورفع نوعية السلع المنتجة. وكان عدد الشركات الصناعية المؤممة بموجب هذا القانون بحدود (26) مؤسسة من القطاع الخاص والمختلط، لمزيد من التفاصيل ينظر،

ثورة 14 تموز في عامها السابع، ص 39.

عبد اللطيف، عماد وآخرون، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 74.

(3) فليح، المصدر السابق، ص 417.

(4) وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاء الصناعي لسنة 1964، ص 69.

(5) المصدر نفسه، ص 58.

(1) جريدة الصباح، العدد 1199، 2007/9/22.

3- معمل اسمنت السماوة (1738397)⁽²⁾.

وبعد ذلك استمرت زيادة الإنتاج في معمل اسمنت السدة مع تحسين ملحوظ في نوعية الإنتاج, وخاصة بعد عام 1970 و 1971 حيث تم تقوية أسس وركائز أفران المعمل واستمرت الزيادة في الإنتاج بعد عام 1973 وذلك عندما تم بناء مداخن وافران جديدة في المعمل كان الهدف منها هو زيادة وتحسين الإنتاج⁽³⁾ ينظر جدول رقم (41) الذي يبين إنتاج الاسمنت في معمل اسمنت السدة للمدة 1957-1979

جدول رقم (41) يبين كمية إنتاج الاسمنت في معمل اسمنت السدة من عام

1979 – 1957

السنة	كمية الانتاج (ألف طن)
1958-1957	105
1959-1958	135
1960-1959	111
1961-1960	129
1962-1961	172
1963-1962	272
1964-1963	184
1965-1964	190,365
1966-1965	236
1967-1966	208
1968-1967	257
1969-1968	221
1970-1969	210
1971-1970	174
1972-1971	250
1973-1972	275
1974-1973	272
1975-1974	234
1975	189
1976	225
1977	235
1978	227
1979	230

المصدر: فليح، المصدر السابق، ص 417

(2) وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية، التقرير السنوي الثالث للسنة المالية 1966-1967، بغداد، مطبعة المعارف، 1968، ص 113.

(3) فليح، المصدر السابق، ص 417.

المبحث الرابع

الصناعات الميكانيكية.

أولاً:- نبذة تاريخية عن الصناعات الميكانيكية في الحلة (الصناعات التحويلية).

ثانياً:- الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية

ثالثاً:- الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية

أولاً: نبذة تاريخية عن الصناعات الميكانيكية في الحلة (صناعات تحويلية).

يمكن ان نعرف الصناعات التحويلية، بأنها عملية تحويل المواد العضوية أو غير العضوية (زراعية أو استخرائية) من حالتها الأصلية إلى حالة جديد، تسد الحاجة الاستهلاكية والإنتاجية، مثل تحويل خامات الحديد الى مكائن وآلات متنوعة، أو تحويل لب الأخشاب الى ورق ... الخ⁽¹⁾ وبمعنى آخر تحويل هذه المواد إلى صورة جديدة تكسبها صلاحية لاستعمال جديد⁽²⁾ وكثيرا ما تندمج الصناعة التحويلية ضمن النشاط الصناعي الثقيل⁽³⁾.

لقد كان العراق حتى عام 1970 يعتمد في سد احتياجاته من المكائن والآلات الزراعية على ما يستورده من الخارج، وإضافة الى ذلك كان القطاع الخاص يساهم بسد جزء قليل من ذلك الطلب من خلال تصنيع وتجميع بعض أجزاء المكائن والآلات الزراعية وبشكل خاص قبل ظهور الشركة العامة للصناعات الميكانيكية الى الأسواق

ولعل من أبرز الصناعات التحويلية التي تم انشاؤها ضمن محافظة بابل هو مشروع صناعة الجرارات والآلات الزراعية في ناحية السكندرية التابعة لقضاء المسيب⁽⁴⁾، الذي يعتبر بحق النواة الأولى والأساسية للصناعات الثقيلة في الجمهورية العراقية⁽⁵⁾، والتي تميزت بالإنتاج الواسع النطاق ذات الإستراتيجية المتمثلة بنوع وطبيعة المنتجات التي تقوم بتصنيعها⁽⁶⁾.

اذ كان انتاج القطاع الخاص ومنذ الخمسينات يتم في ورش صغيرة، لذا كان انتاجها قليلا ولا يتناسب مع حجم الطلب المحلي⁽⁷⁾.

ونتيجة للتوسعات الكبيرة التي شهدتها القطاع الزراعي، وخاصة بعد افتتاح عدد من المشاريع الإروائية الضخمة في فترة الخمسينات والستينات ومنها مشروع المسيب الكبير الذي تناوله الباحث في الفصل السابق، والطلب المتزايد على المعدات والآلات الزراعية، تقرر إنشاء مشروع الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية⁽⁸⁾.

ثانياً: الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية

أدرج هذا المشروع ضمن مشاريع الاتفاقية الاقتصادية والفنية التي عقدت بين الجمهورية العراقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي والموقعة في 19/آذار/1959، والتي اعتبرت من أهم الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة العراقية بعد التغير الذي حصل في الرابع عشر من تموز عام 1958⁽¹⁾.

(1) رسول، احمد حبيب والأشعب، خالص حسين، الموارد الاقتصادية، ج2، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1981، ص30.

(2) عبد الله، محمد، التخطيط الصناعي، القاهرة، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص11.

(3) السماك، محمد أزهري والتميمي، عباس علي، أسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1987، ص21.

(4) زكي، هيثم كنعان، دليل الشركات العامة في الجمهورية العراقية، ط3، بغداد، دون مطبعة، 2006، ص28.

(5) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص125.

(6) وزير الصناعة يتحدث عن عملاق المكائن والآلات الزراعية في الإسكندرية، مجلة الف باء، العدد 67، السنة الثانية، 1969، ص11.

(7) نعوم، غانم بولص، واقع صناعة الجرارات والآلات الزراعية في العراق للفترة من 1971 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص25.

(8) الحلو، أمير، التخطيط الاشتراكي وواقع الصناعة في العراق، مجلة المثقف العربي، العدد 2، السنة الثانية، آذار، 1970، ص15.

(1) وقعت هذه الاتفاقية بين الجمهورية العراقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي، في موسكو عاصمة الاتحاد السوفيتي.

وقد نصت المادة الخامسة من تلك الاتفاقية على منح الحكومة العراقية قرضاً بمبلغ (550,000,000) روبل⁽²⁾ بفائدة سنوية قدرت في حينها بـ (2,5%) من قيمة القرض على أن يستفاد منه خلال سبع سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية⁽³⁾.

كما نصت المادة السابعة من هذه الاتفاقية على أن تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه من قبل حكومة الجمهورية العراقية المبالغ القابلة بالدنانير العراقية⁽⁴⁾ في حساب خاص يفتحه البنك المركزي العراقي باسم تلك الدولة للاتحاد السوفيتي.

ويجري تحويل الروبلات الى الدنانير العراقية على أساس مقدار الذهب في الروبل والدينار يوم التسديد، ويمكن استخدام المبالغ الموجودة في هذا الحساب من قبل الاتحاد السوفيتي لشراء البضائع العراقية، حسب شروط وأحكام الاتفاق التجاري النافذ والمعقود بين الجمهورية العراقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي ويمكن تحويلها الى أية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين البنك المركزي العراقي وبنك الدولة للاتحاد السوفيتي⁽⁵⁾.

وقد كان مقرراً لذلك القرض انجاز عدد من المشاريع الصناعية في العراق، والتي كان من ضمنها مشروع الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في ناحية الإسكندرية التابعة لمحافظة بابل، وعلى ضوء الدراسة التي أجراها الجانبان لغرض اختيار المكان المناسب للمشروع، فقد تم الاتفاق على اختيار موقع الإسكندرية مكاناً لهذا المشروع للأسباب الآتية⁽⁶⁾:

- 1- ارتفاع أرض المنطقة عن مستوى سطح البحر، ما يؤمن انخفاض مستوى المياه الجوفية وحماية المنشآت من تأثيرها وأضرارها⁽⁷⁾.
- 2- طبيعة الأرض المستوية نسبياً مما يقلل من تكاليف الأعمال الترابية.
- 3- قرب الموقع من خطوط السكك الحديدية والطرق العامة، وكذلك قربها من مصادر المياه (نهر الإسكندرية)، ومصادر الكهرباء (خطوط الضغط العالي).
- 4- أرض الموقع (أميرية) مما أغنت المنطقة عن تخصيص مبالغ لغرض استملاك الأرض⁽¹⁾.
- 5- يعتبر موقع المشروع وسطاً بالنسبة للأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤدي الى سهولة عملية توزيع الإنتاج⁽²⁾.

وبعد أن تم الاتفاق بين الجانبين أعلاه، وضع الجانب السوفيتي المشروع في عشرة أجزاء، وأحيل المشروع إلى لجنة لدراسة تقرير المشروع والتي قدمت توصياتها الى وزارة الصناعة⁽³⁾ ومن ثم رفع التقرير إلى وزارة التخطيط⁽⁴⁾ في 1961/1/20، وقد أيد قرار مجلس التخطيط الاقتصادي ذي الرقم (20) والمؤرخ في 1961/4/4 توصيات اللجنة المتضمنة تأييد المشروع⁽⁵⁾.

(2) الروبل: هو العملة الرسمية لجمهورية الاتحاد السوفيتي سابقاً.

(3) في ذلك الوقت كان الروبل يعادل (1,222) غرام من الذهب، أي ان الدينار العراقي الواحد كان يعادل (2,488) غرام من الذهب أي ان الدينار العراقي الواحد كان يعادل (2,244) روبل في ذلك الوقت (1959).

(4) السامرائي، سعيد عبود، سبل تصنيع العراق، ط1، بغداد، مطبعة الأسواق التجارية، 1962، ص35.

(5) وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، القسم الإداري، بغداد، مطبعة الحكومة، 1960، ص217.

(6) كجة جي، المصدر السابق، ص164.

(7) فضيل، عبد الخليل، رسول، احمد حبيب، جغرافية العراقية الصناعية، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص263.

(1) المراتي، كامل جاسم، النمو السكاني والعمراني في ناحية الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1976، ص150.

(2) المصدر نفسه، ص151.

(3) في عام 1959 أعيد النظر في تشكيلات السلطة التنفيذية وتوزيع المهمات والواجبات بين الوزارات بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم (58) لسنة 1959، وبقدر ما يتعلق الأمر بموضوع الاعمار فقد ألغي مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، واستحدثت بدلا عنها وزارة التخطيط، ووزارة الصناعة، الوقائع العراقية العدد (327) في 1960/4/7.

(4) السامرائي، سعيد عبود، السياسة المالية في العراق، ط1، النجف الأشرف، مطبعة القضاء، 1967، ص82.

(5) السامرائي، سعيد، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، ص176.

وبعد ذلك تم توقيع العقد الخاص بتجهيز المكائن وملحقاتها في 1961/4/22، إضافة إلى توقيع البروتوكول الفني بين الجانبين العراقي والسوفيتي بشأن التعديلات المدخلة على تقرير المشروع⁽⁶⁾. وفي جلسة مجلس التخطيط (التاسعة والعشرين) والمنعقدة بتاريخ 1961/8/29 تم إصدار القرار ذي الرقم (9) والذي تم بموجبه رصد المبالغ الضرورية لتنفيذ المشروع في نفس العام المذكور أعلاه (1961)⁽⁷⁾ على أرض تبلغ مساحتها (123) دونما، روعي فيها احتمال توسيع المشروع في المستقبل⁽⁸⁾، بحيث بلغت مساحة قاعة الإنتاج الرئيسية بحدود (44640) مترا مربعا، وبلغت مساحة الإدارة والمختبرات بحدود (12000) مترا مربعا، إضافة إلى بقية المباني الصناعية الأخرى التي تتطلبها طبيعة المشروع⁽⁹⁾.

أما بالنسبة إلى رأس المال الذي كان مقررا له فقد قارب (13,000,000) دينار عراقي، خصص من هذا المبلغ حوالي (6,000,000) دينار لأعمال الهندسة المدنية، أما باقي المبلغ فقد خصص للمكائن والآلات واللوازم الإنتاجية الأخرى للمشروع، وقد تحمل الجانب العراقية كل هذه المبالغ.

ولما كانت أعمال الهندسة المدنية في حدود المبلغ المنوه في أعلاه، فإنه قد تعذر تنفيذ المقولة بمتعهد عراقي وذلك لعدم وجود من تتوفر لديه مثل هذه الإمكانيات المادية والفنية المطلوبة، الأمر الذي تقرر معه تجزئة عملية التنفيذ إلى مراحل وحسب الإمكانيات المتوفرة محليا، وفعلا فقد أصبح التنفيذ على خمس مراحل كل مرحلة أنيطت بمقاول مستقل، وعلى هذا الأساس بوشر بالتنفيذ الفعلي للمشروع كالآتي⁽¹⁾:

1- المرحلة الأولى: بتاريخ 1964/2/19 أعلنت وزارة الصناعة مناقصة إنشاء المشروع في هذه المرحلة والتي شملت (50%) من مجمل الأعمال إلى مقاول عراقي وكان المبلغ المقرر لهذه المرحلة بحدود (1443000) دينارا، كما وحددت مدة الانجاز بتاريخ 1967/2/3، في حين تم الانتهاء من اعمال هذه المرحلة في 1969/1/18⁽²⁾ كانت المبالغ التي صرفت فيها بحدود (1305446) دينار⁽³⁾.

2- المرحلة الثانية: بوشر بأعمال هذه المرحلة بتاريخ 1966/2/11 وكانت المدة المقررة لهذه المرحلة حوالي (30) شهرا مددت إلى (370) يوما إضافيا وذلك لتداخل أعمالها مع أعمال المرحلة الأولى فأصبحت المدة المقررة لإنهائها في 1969/8/5، رست تلك المقولة على مقاول عراقي بمبلغ (1110648) دينارا عراقيا.

3- المرحلة الثالثة: بوشر بأعمال هذه المرحلة في 1967/6/17، وكانت المدة التنفيذية لتلك المرحلة بحدود (18) شهرا تنتهي بتاريخ 1969/12/16 وقد انيطت تلك المقولة إلى شركة مصرية هي (الشركة المصرية للمقاولات العامة) بمبلغ (332446) دينار عراقيا.

4- المرحلة الرابعة: شملت هذه المرحلة الأعمال الهندسية الكهربائية والصحية وقد كان المقاول في تلك المرحلة هي الشركة الشرقية للهندسة (شركة عراقية) وبدأت أعمالها بتاريخ 1968/5/24، وكان تاريخ الانتهاء من تلك المقولة هو 1969/11/21، بينما بلغت المبالغ المخصصة لهذه المرحلة بحدود (122252) دينار عراقيا.

(6) الأوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في بابل، ص 151.

(7) السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي، ص 181.

(8) كتاب الشركة العامة للصناعات الميكانيكية الموجه إلى المؤسسة العامة للصناعات الهندسية ذي الرقم

ف/32185/1/30 في 1975/10/18.

(9) وزير الصناعة يتحدث عن عملاق الصناعات الميكانيكية، مجلة ألف باء، العدد 67، السنة الثاني، 1969، ص 11.

(1) وزير الصناعة يتحدث عن عملاق الصناعات الميكانيكية في الاسكندرية، مجلة ألف باء، العدد 67، السنة الثانية،

1969، ص 12.

(2) أعفي المقاول من الغرامات التأخيرية من الشرط الجزائي للمقولة وذلك بموجب كتاب وزارة الصناعة المرقم

(4414) في 1967/5/9.

(3) وزارة الصناعة، مجلة تقدمنا الصناعي، العدد 3، السنة 3، 1964، ص 4.

5- المرحلة الخامسة: فقد شملت الوحدات السكنية وكذلك الطريق المؤدية إلى المصنع، وقد بوشر بتنفيذ هذه المقاول بتاريخ 1968/5/2، في حين كانت مدة المقولة (430) يوما تنتهي بتاريخ 1969/7/25 مع مدة إضافية قدرت بـ (79) يوما، أما الأموال التي خصصت لهذه المقولة فقد بلغت بحدود (26400) ديناراً، تضمنت تشييد (54) داراً مزدوجة مع الطريق المؤدية من طريق بغداد – حلة إلى المعمل⁽¹⁾. وفي 1967/12/14، وبعد إكمال جزء من أقسام المشروع وبإشراف الأعمال على الانتهاء، تم إطلاق اسم (الشركة العامة للصناعات الهندسية) على المشروع، وأصبحت هذه الشركة إحدى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعة⁽²⁾.

واستناداً إلى القانون رقم (142) لسنة 1969 تم إلحاق الشركة بالمؤسسة العامة للصناعات الحربية والمدنية التابعة لوزارة الدفاع⁽³⁾. غير أن الحكومة العراقية قد أوقفت العمل بهذا القانون وذلك وفق القرار المرقم (22) في 1970/10/8، وبذلك بقيت الشركة مرتبطة بالمؤسسة العامة للصناعة⁽⁴⁾. أما بالنسبة إلى أهم المنتجات التي تخصص بها الشركة فهي:

1- صناعة الجرارات والمكائن الزراعية

لقد شهدت الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية تطورات عديدة خاصة بعد التغير الذي حصل في عام 1968، حيث زود بالأقسام الضرورية التي تؤهله لإنتاج المكائن ذات الاحتراق الداخلي⁽⁵⁾، والتي تشمل الساحبات الزراعية ذات القدرة الميكانيكية المعول عليها في تنفيذ المكننة الزراعية في الريف، ولغرض تنفيذ البرامج الزراعية لابد من اختيار الساحبات الزراعية التي تناسب الظروف المناخية والطبيعية في العراق من خلال (القدرة الحصانية وأجهزة التماس التربة)⁽⁶⁾، لذلك بادرت الحكومة العراقية متمثلة بالشركة العامة للصناعات الميكانيكية إلى توقيع اتفاقية للتعاون الفني مع الحكومة الجيكية ممثلة بشركة (موتوكوف للتجارة الخارجية- Motookov) في 1970/1/22⁽⁷⁾.

تضمن موضوع الاتفاقية تمكين الشركة العامة للصناعات الميكانيكية من تصنيع وتجميع الساحبات ذات العجلات قدرة (60) حصاناً، مع إعطاء العراق حق الصنع والتصدير إلى الأسواق العربية، بالإضافة إلى حقوق تغيير اسم الساحبة وإعادة النظر في بعض مواصفاتها وتصاميمها بما يتلائم وظروف العراق الجغرافية والمناخية⁽⁸⁾.

وكذلك تلزم هذه الاتفاقية الجانب الجيكى بتقديم المساعدات الفنية والخدمات المتعلقة بتدريب عمال الشركة وفنييها، وإرسال الخبراء (الجيكي) إلى الجمهورية العراقية للمساهمة في نصب المعدات اللازمة لتجميع الساحبات وتصنيعها وفحصها واختبارها بالإضافة إلى تقديم جميع المعلومات المتعلقة باستعمال الساحبات وصيانتها. ومما تجدر الإشارة إليه أن أول ساحبة زراعية صنعت في العراق هي (زيتور-zetor) وكان ذلك في عام 1971 تحت اسم (عنتر 60- عراق)⁽¹⁾. وفي نفس العام (1971) وصل الإنتاج في الشركة حتى بلغ بحدود (530) ساحبة، وبعد

(1) وزير الصناعة يتحدث عن عملاق الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، مجلة الف باء، العدد 67، السنة الثانية، 1969، ص 12.

(2) المراياتي، المصدر السابق، ص 151.

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1783 في 1969/9/27.

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1830 في 1970/1/17.

(5) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص 125.

(6) نعم، المصدر السابق، ص 34.

(7) مقابلة شخصية مع بهاء، مهدي فارس، رئيس فيزيوايين أقدم في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية، في مقر الشركة بتاريخ 2007/12/12.

(8) مجلة عالم الصناعة، عدد خاص عن الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، العدد 13، السنة 2، 1973، ص 61.

(1) نعم، المصدر السابق، ص 34.

ذلك ازداد الإنتاج في عام 1972 حتى وصل الى (1013) ساحة زراعية⁽²⁾. وفي شباط عام 1972 تم التوقيع على ملحق للاتفاقية العراقية الجيكية، تم الاتفاق فيه على قيام شركة (موتوكوف) للاسهام في التصنيع المحلي للساحة (زيتور 6711) (عنتر -70) بدلا من الساحة (زيتور 5511) (عنتر -60)⁽³⁾. وفي 7/كانون الأول/ 1972 تم التوقيع مع الشركة المذكورة اعلاه على بورتوكول يتضمن في بعض بنوده تفاصيل الخطوات المزمع اتخاذها لتنفيذ التصنيع المحلي لبعض أجزاء الحاسبة مثل (الواقيات ، وغطاء المحرك، والصفاحيات، والفرنأكسل، وقسم من المسبوكات التي تخص الساحة). ونتيجة للطلب المتزايد على الساحبات الزراعية في العراق الذي يرجع إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع الزراعي، قامت الشركة العامة للصناعات الميكانيكية بتطوير إنتاجها من الساحبات في عام 1973 / 1974، حيث بدأت بإنتاج ساحبات (عنتر 71) ذات (4 اسطوانات) وبقدرة حصانية بلغت (70 حصانا)⁽⁴⁾. ومن أجل الوصول الى طاقة إنتاجية أكبر من الساحبات عمل مهندساو الشركة وفنييها على تحويل خطوط التجميع بحيث ازدادت الطاقة الإنتاجية الى خمسة آلاف ساحة سنويا، الأمر الذي أدى إلا أن وصل الإنتاج في الشركة منذ عام 1971 الى عام 1979 بحدود (26779) ساحة ، وهي ذات قدرات (60 - 70 - 80) حصانا، وبنسبة تصنيع محلي داخل الشركة وصل الى (30%) من الانتاج الكلي الساحة، اما الأجزاء المتبقية فقد تم استيرادها من الجمهورية الجيكية⁽⁵⁾.

2- الانتاج الثانوي للشركة العامة للصناعات الميكانيكية:

أما الإنتاج الثانوي للشركة فهو الأجزاء التكميلية والاحتياطية من المصبوبات والبراغي والصامولات والعدد اليدوية من المنتجات الخشبية والمعدنية، حيث يتم الإنتاج فيها حسب الطرق التصميمية والتكنولوجية المتبعة في الإنتاج النمطي (Standard)، إلا في بعض الحالات الخاصة التي يتم الإنتاج فيها وفق الطلب، كما في انتاج بعض المصبوبات والمسبوكات⁽¹⁾. لقد تضمنت خطة المشروع التصميمية إنتاج ما يزيد على (30) ألف آلة زراعية سنويا متكونة من (12) نوعا مختلفا، ولكون بعض الآلات المقترحة لاتلائم الظروف المناخية فقد تم تصميم بدائل عنها⁽²⁾. بدأت الإنتاج التجريبي للشركة في أواخر سنة (1970 - 1971) وأنتج خلال تلك المدة ما قيمته (296661) دينارا، أما في سنة (1971 - 1972) بدأ الإنتاج الفعلي للشركة وخاصة بعد أن غيرت تصاميمها وقوالب الآلات الزراعية الى ما يتلائم وحاجة السوق العراقية حيث خطط الشركة في تلك السنة الى الوصول لتصنيع (3150) آلة زراعية⁽³⁾، وتمثل ذلك الإنتاج في (العربة القلابة 2 طن - 4 طن، المحارث بأنواعها ((ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي قلاب))، آلات التسوية وتكون على نوعين صغيرة وكبيرة، العازقة النابضة، فاتحات السواقي، الأمشاط، البادرات، ونثرات السماد⁽⁴⁾.

(2) مجلة عالم الصناعة، عدد خاص عن الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، العدد 13، السنة 1973، ص 61.

(3) المراياتي، المصدر السابق، ص 155.

(4) عباس، متعب حمودي الجار الله، معاون مدير التخطيط ورئيس باحثين أقدم في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية، مقابلة شخصية في مقر الشركة بتاريخ 2007/12/12.

(5) نعم، المصدر السابق، ص 35.

(1) الشماع، المصدر السابق، ص 257.

(2) نعم، المصدر السابق، ص 33.

(3) وزارة الصناعة والمعادن، العلاقات العامة ، منجزاتنا في عام 1976، بغداد، مطبعة المؤسسة العامة للكهرباء،

1977، ص 75.

(4) http://www.acai_iraq.com.

لقد صمم المشروع أساساً لإنتاج (38320) طن من مختلف الآلات والعدد الزراعية والمصوبات والمطروقات والبراغي والصامولات المختلفة وذلك من أجل سد الحاجة المحلية للسوق العراقية، على أن السعة الإنتاجية للمشروع قد ازدادت وذلك بإدخال مواد جديدة في الإنتاج وكان ذلك في نهاية عام 1972⁽⁵⁾ وأجراء التشغيل التجريبي لبعض أقسام الشركة كقسمي السباكة والأدوات، وبدأت دائرة الشؤون الهندسية (التصميم والتكنولوجيا)⁽⁶⁾ بوضع التصاميم الأولية للمنتجات المقترحة لتصنيعها وأجراء التجارب الحقلية والموقعية عليها لإثبات صلاحيات وملائمتها لظروف التربة والزراعة في العراق، بالإضافة إلى إجراء الدراسات التسويقية للمنتجات الزراعية، وتم إعداد مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وتكميلية وفتح الاعتمادات اللازمة لتأمينها بالإضافة إلى تصميم وإنجاز وتصنيع العديد من الأدوات والمعدات التي تدخل في العملية الزراعية في العراق⁽⁷⁾ وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (41) يبين نوع الإنتاج وكميته في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية سنة 1971 – 1972

ت	اسم المشروع	الوحدة	مخمن 72-71	فعلي 72-71
1	تصنيع الآلات الزراعية			
أ	العازقة النابضة	عدد	1200	700
ب	المحراث الثلاثي القلاب	عدد	1800	303
ج	العربة قلاب ذات محور واحد	عدد	300	---
دا	المحراث الرباعي القلاب	عدد	200	5
2	المصوبات			
أ	موصلات أهينية	طن	2000	1131
ب	مصوبات السكك الحديدية	طن	200	224
ج	مصوبات الكرات الفولاذية	طن	1000	116
د	مصوبات مختلفة	طن	200	383
هـ	مصوبات السباحات	طن	400	---
3	المصنوعات الأخرى			
أ	البراغي والصامولات	طن	605	146
ب	المعدات غير القياسية	طن	750	723
4	مواد لشركة باتا	عدد	160000	265000
5	منتجات التجارة	مبلغ	330000 دينار	117682 دينار
6	تجميع الآلات الزراعية			
أ	المحراث الرباعي	عدد	100	100
ب	العازقة (الخرماشة)	عدد	300	300
ج	فاتحة السواقي	عدد	100	100
د	بأذرة الحبوب	عدد	150	150
هـ	بأذرة القطن	عدد	50	50
و	عازقة القطن	عدد	50	---
ز	المحراث القرصي الرباعي	عدد	50	---
ح	المحراث القرصي الثلاثي	عدد	200	---

المصدر: منجزاتنا في عام 1971 – 1972، ص 136-137.

من التطورات الأخرى التي شهدتها الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية

(5) التقرير السنوي لمعامل الشركة للفترة من 1974/3/31 لغاية 1975/4/1.

(6) دائرة الشؤون الهندسية هي إحدى الأقسام الرئيسية في الإنتاج للشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية.

(7) منجزاتنا في عام 1971 – 1972، ص 136.

- 1-الحاق مركز للتدريب المهني في الشركة⁽¹⁾. 2- انتاج محارث خاصة تلائم التربة العراقية.
3- تطوير باذرات القطن وغيرها من الآلات الزراعية بما يتلائم والزراعة في العراق.
علما ان تلك التطورات التي شهدتها الشركة كان لها آثارها الإيجابية كما نوعا في الإنتاج وكما مبين في الجدول الآتي⁽²⁾.

جدول رقم (42) يوضح تطور كميات الانتاج في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية من الآلات والمعدات الزراعية والمنتجات الأخرى للمدة من عام 1973 – 1976

السنة	الآلات الزراعية (عدد)	الأبدان والهياكل (عدد)	الساحبات(عدد)	العدد اليدوية (عدد)	أجزاء ربط (عدد)	مصنوبات (طن)	منتجات أخرى
74 - 73	2184	585	1725	69665	1424	4033	اعداد مختلفة
75 - 74	8298	830	1290	140893	1551	4303	7548
75(9) أشهر فقط	4335	970	1953	166192	1909	2113	7045
1976	6740	1450	3187	183775	2574	3264	15650

المصدر: منجزاتنا للأعوام (1971 – 1972 – 1976) جداول متفرقة

ثالثاً: الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية تعتبر صناعة السيارات من الصناعات المتكاملة في العالم، فهي تساعد على وجود وتطوير غيرها من الصناعات المعدنية والتحويلية وذلك لاحتياجاتها الى كميات كبيرة من المواد الأساسية والقطع كاملة الصنع، وتهتم الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بصناعة السيارات⁽¹⁾.
أما في العراق فان صناعة جميع السيارات تعتبر من ضمن الأقسام الإنتاجية للشركة العامة للصناعات الميكانيكية وشكلت فرعاً من الصناعات الجديدة في تاريخ العراق الصناعي⁽²⁾ ولغرض انتاج وتجميع السيارات الإنتاجية والخدمية في الجمهورية العراقية⁽³⁾.

(1) بوشر ببناء المركز في بداية عام 1968، وتم الانجاز منه بتاريخ 1973/8/31 وبلغت الكلفة الكلية لانشاءه بما في ذلك المكائن والمعدات بحدود (750) الف دينار.

تبلغ المساحة الكلية للمركز بحدود (134784 م²) وتضمن البناء (مبنى للإدارة ومبنى للدراسات النظرية يحتوي على 14 قاعة دراسية، ومبنى لورش ميكانيكية تضم ثمان قاعات، لتدريب الطلاب، بالإضافة الى ثلاثة اقسام داخلية لإسكان الطلاب سعة كل منها (50 طالباً) ومبنى للمطعم الخاص للمركز فضلاً عن (16 داراً) لإسكان الخبراء العرب والعراقيين والأجانب العاملين في المركز بالإضافة لبعض الملحقات الأخرى.

وفتح باب الانتساب في المركز في العام الدراسي (1972 – 1973) حيث قبل المركز الطلاب من خريجي الدراسة المتوسطة بالنسبة الى الدورات السريعة التي كانت مدتها (3 سنوات) يمنح بعدها المتخرج شهادة فنية باختصاصه، وبلغ عدد الطلاب المقبولين خلال العامين الدراسيين (1972 – 1973 ، 1973 – 1974) حوالي (559 طالباً). يرتبط المركز ادارياً بالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية. لمزيد من التفاصيل ينظر، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية النظام الداخلي لمركز التدريب المهني للصناعات الهندسية في الاسكندرية.

يرتبط المركز ادارياً بالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية. لمزيد من التفاصيل ينظر، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية النظام الداخلي لمركز التدريب المهني للصناعات الهندسية في الاسكندرية.

(2) منجزاتنا عام 1976، ص 81.

(3) مجلة عالم الصناعة، عدد خاص عن الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية العدد 13، السنة 2 ، 1973، ص 78

(1) فضيل ورسول، المصدر السابق، ص 263.

(2). الفضلي، المصدر السابق، ص 460.

(3) . مجلة عالم الصناعة، عدد خاص عن الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، عدد 13، السنة 2 ، 1973، ص 78

تم تشكيل الشركة العامة لصناعة السيارات⁽⁴⁾ بعد ان تم توقيع العقد ما بين الجمهورية العراقية وشركة (سافيم – Saviem) الفرنسية في 16/تموز/1970 وذلك من أجل الوصول الى تجميع وتصنيع سيارات (سافيم) بمعدل (12000) ألف سيارة سنوياً⁽⁵⁾، تصل حمولتها ما بين (1,5 طن – 10,5 طن) تصل نسبة التصنيع فيها في الجمهورية العراقية إلى (10%) من أجزاء اللوري بنوعيه الشاصي والقلاب⁽⁶⁾ وتم بالفعل إنتاج عدة أنواع من تلك السيارات وهي.

1. سيارات صلاح الدين سعة (2) طن شاصي
2. سيارات صلاح الدين سعة (2) طن فان
3. سيارات صلاح الدين سعة (4) طن شاصي
4. سيارات صلاح الدين سعة (4) طن شاصي للباصات بدون قماره
5. سيارات صلاح الدين سعة (6) طن شاصي
6. سيارات صلاح الدين سعة (7) طن شاصي
7. سيارات صلاح الدين سعة (8) طن شاصي
8. سيارات صلاح الدين سعة (10) طن شاصي
9. سيارات صلاح الدين سعة (6) طن قلاب
10. سيارات صلاح الدين سعة (7) طن قلاب
11. سيارات صلاح الدين سعة (8) طن قلاب
12. سيارات صلاح الدين سعة (10) طن قلاب.
13. سيارات صلاح الدين سعة (10) طن قلاب من ثلاث جهات⁽¹⁾. والتي أصبح اسمها في العراق فيما بعد بسيارات (صلاح الدين)⁽²⁾.

ونظراً لحاجة العراق الى حمولات أعلى فقد تم في 18/4/1972 ابرام اتفاقية صناعية ما بين الجمهورية العراقية وشركة (اسكانيا – غابس – Scania – Gabes) السويدية تتضمن في بعض بنودها قيام الشركة المذكورة بالاسهام في التصنيع المحلي لسيارات (سكانيا) والتي تزيد حمولتها على (10,5 طن) سميت باسم (سكانيا عراق)⁽³⁾ كما قامت الجمهورية العراقية متمثلة بوزارة الصناعة بعقد اتفاقية مع شركة (موكارت – ايكاريوس – Mogart – Ecarios) الهنكارية بتاريخ 8/8/1973 وذلك من أجل تصنيع أبدان الباصات على شاحنات (اسكانيا) وصلاح الدين لكي تسد حاجة القطر الى سيارات نقل الركاب (الباصات)⁽⁴⁾. وكان من ضمن البنود التي تضمنتها تلك الاتفاقية هو إيفاد عدد من المهندسين والفنيين العراقيين الى الشركة أعلاه من أجل التدريب على تصنيع وتجميع الباصات التي سوف يتم تسييرها ما بين المدن العراقية اوضمن المدينة الواحدة⁽⁵⁾، وتم بالفعل إيفاد (2) مهندس و(7) عمال فنيين للتدريب على طرق بناء أبدان الباصات في معامل الشركة أعلاه ولمدة ثلاثة أشهر وبواقع ثلاث وجبات متتالية⁽⁶⁾

(4) حديث للدكتور براق سعيد يحيى رئيس الهيئة الفنية لتصنيع السيارات، مجلة ألف باء، العدد 650، السنة 13، 1981، ص 22.

(5) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص 125.

(6) مجلة عالم الصناعة، عدد خاص عن الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، عدد 13، السنة 2، 1973، ص 78.

(1) منجزاتنا في عام 1974 – 1975، ص 125.

(2) المراتي، المصدر السابق، ص 156.

(3) مقابلة شخصية مع المهندس كاظم حسون الطائي مدير قسم البحث والتطوير في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية في مقر عمله بتاريخ 2007/12/12.

(4) جريدة الثورة، العدد 2317 في 1976/2/25.

(5) المراتي، المصدر السابق، ص 156.

(6) منجزاتنا في عام 1974 – 1975، ص 125.

علما ان الباصات التي تم تجميعها وتصنيعها داخل الشركة العامة لصناعة السيارات هي باصات (ريم 23 راكبا) والتي تعمل داخل المدن، وباصات (44 راكبا) التي تعمل ما بين المدن العراقية المختلفة⁽⁷⁾، أما اهم الانواع التي انتجت خلال عام 1974 فهي

1-سكانيا – عراق (11,8) طن شاصي

2-سكانيا – عراق (16,8) طن شاصي

3-سكانيا – عراق (11,8) طن قلاب

4-سكانيا – عراق (16,8) طن قلاب

5-سكانيا باصات تعمل بين المدن

6-سكانيا باصات تعمل داخل المدن

7-سكانيا نصف مقطورة حمولة (40) طن

هذا وقد بلغت الطاقة الإنتاجية عام (1975) بحدود (1874) سيارة من الأنواع أعلاه⁽¹⁾

لقد وضعت الشركة العامة للصناعات الميكانيكية خطة للتصنيع المحلي للسيارات من أجل الوصول الى نسبة من التصنيع تصل إلى (19,22%) من إنتاج السيارات وكان ذلك في نهاية عام 1973 وتكون تلك الخطة على ثلاثة مراحل وهي:

1-المرحلة الأولى: الوصول في هذه المرحلة لتصنيع محلي يصل الى (16 جزءا) من أجزاء سيارات الحمل والركاب وتصل نسبة التصنيع في هذه المرحلة الى (7,15%).

2- المرحلة الثانية: ويتم في هذه المرحلة التصنيع المحلي يصل الى (90 جزءا) من أجزاء السيارة وتصل نسبة التصنيع في هذه المرحلة الى (12,4%).

3- المرحلة الثالثة: ويتم في هذه المرحلة التصنيع المحلي لمجموع ثمانية أجزاء مهمة جدا في السيارة وهي (ناقل السرعة، الفاصل – الكليج-) وتصل نسبة التصنيع المحلي الى (19,2%)⁽²⁾.

شهد إنتاج مشروع تجميع وتصنيع السيارات في الإسكندرية تطورا كبيرا حيث ارتفع إنتاجه من شاحنات صلاح الدين من (8) شاحنات في عام 1970 – 1971 الى (1284) شاحنة في عام 1977⁽³⁾ في حين ارتفع إنتاج المشروع من شاحنات إسكانيا من (53) شاحنة في عام 1972 – 1973 الى (1497) شاحنة في عام 1977، أما إنتاج المشروع من باصات ريم فقد حقق ارتفاعا واضحا إذ ارتفع الإنتاج من (41) باصا عام 1974- 1975 الى (464) باصا عام 1977، في حين بلغ مجموع الأموال المستثمرة في تلك الشركة بحدود (33544) مليون دينار، وبلغت قيمة الإنتاج المتحقق لسنة 1979 بحدود (114587) مليون دينار⁽⁴⁾.

ونظرا لشدة الطلب على السيارات المنتجة في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية ولأهمية وسائط النقل في عملية التنمية الاقتصادية التي مر بها العراق في ذلك الوقت فقد تم تنويع الإنتاج وأدخلت أنواع جديدة من السيارات ذات الحمولات الثقيلة ضمن الخطة الاقتصادية الإنتاجية للشركة والمتمثلة بـ (سيارات صلاح الدين و سيارات سكانيا و باصات ريم ...) وكما مبين في الجدول رقم (43).

(7) المراتبي، المصدر السابق، ص 156.

(1) منجزاتنا في عام 1974 – 1975، ص 126.

(2) مجلة عالم الصناعة، المصدر السابق، ص 79.

(3) منجزاتنا عام 1976، ص 84.

(4) عبد الهادي، ليث، الصناعات الهندسية في القطر وآفاق تطورها، مجلة عالم الصناعة، العدد 1، السنة الرابعة، 1980، ص 130.

ونتيجة للزيادة الكبيرة التي حدثت في عملية الإنتاج للشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية فقد عقدت الحكومة العراقية في عام 1975 مع جمهورية مصر العربية اتفاقية تصدير لمنتجاتها المتمثلة بسيارات صلاح الدين حمولة (2) طن و (4) طن وبواقع (20) سيارة من كل نوع.⁽¹⁾

جدول رقم (43) يبين كمية الانتاج والمبيعات للسنة المالية 1974-1975 في الشركة العامة لصناعة السيارات في الاسكندرية

نوع المنتج	الكمية	قيمة المبيعات بالدينار
صلاح الدين 2 طن شاصي	133	367450
صلاح الدين 2 طن فان	26	91000
صلاح الدين 4 طن شاصي	209	664620
صلاح الدين 4 طن شاصي للباصات	81	271350
صلاح الدين 6 طن شاصي عادي	9	44865
صلاح الدين 6 طن شاصي طويل	8	40000
صلاح الدين 7 طن شاصي عادي	---	---
صلاح الدين 7 طن شاصي طويل	---	---
صلاح الدين 8 طن شاصي عادي	4	21680
صلاح الدين 8 طن شاصي طويل	16	87200
صلاح الدين 10 طن شاصي عادي	---	---
صلاح الدين 10 طن شاصي طويل	92	512280
صلاح الدين 6 طن شاصي محور	18	91800
صلاح الدين 7 طن شاصي محور	41	221400
صلاح الدين 8 طن محور	27	145590
صلاح الدين 10 طن شاصي محور	83	473100
صلاح الدين 6 طن قلاب	---	---
صلاح الدين 7 طن قلاب	5	33000
صلاح الدين 8 طن قلاب	43	285150
صلاح الدين 10 طن قلاب	71	498570
صلاح الدين 10 طن قلاب (3 جهات)	14	107450
مجموع سيارات صلاح الدين	880	3956505
سكانيا 11,8 طن شاصي	353	3177000
سكانيا 11,8 طن شاصي محور	6	54750
سكانيا 6-8 طن شاصي	13	178750
سكانيا 16,8 طن شاصي قصير	6	84000
سكانيا 11,8 طن قلاب	45	464850
سكانيا 16,8 طن قلاب	20	326000
شاصي للباصات B 80-63	---	---
شاصي للباصات B 110-63	---	---
ساحبة نصف مقطور 45-40 طن	1	14250
المجموع	444	4299600
باص B 80-63 داخل المدن	1	10500
باص B 80-63 بين المدن	33	351210
باص B 110-63 داخل المدن	2	23000
باص B 110-63 بين المدن	8	94555
المجموع للباصات	444	479265
المجموع الكلي	1368	8735370

(1) منجزاتنا في عام 1974-1975، ص 126.

المصدر: منجزاتنا في عام 1974-1975، ص 129.

يعتبر مشروع الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية أول مشروع صناعي كبير لإنتاج المعدات والمكائن الزراعية على مستوى الوطن العربي . ففي عام 1971-1972 بلغت قيمة الاستثمارات في الشركة أكثر من (9,6) مليون دينار , وخلال المدة من عام 1972 - 1975 ارتفعت المبالغ المستثمرة لتصل إلى أكثر من (11,7) مليون دينار وبعدل نمو سنوي بلغ (5%) في كل عام , وبعد ذلك استمرت الزيادة في حجم المبلغ المستثمر في الشركة وبشكل تدريجي لتصل إلى أكثر من (13,8) مليون دينار في عام 1978, إلا إن الزيادة الكبيرة في الاستثمار كانت قد حصلت في عامي 1979 و 1980 حيث بلغت الاستثمارات فيهما أكثر من (18,2) و (21,5) على التوالي. وتطورت قيمة الإنتاج الإجمالية في الشركة , حتى بلغت في عام 1971 و 1972 أقل من (1,6) مليون دينار, ثم ارتفعت لتصل إلى (7,3) دينار في عام 1975 , وارتفعت بعد ذلك قيمة الإنتاج لتصل إلى أقل من (12,2) مليون دينار عام 1976, وبعد عام 1976 ارتفعت تلك الاستثمارات وبشكل مستمر حتى بلغت في عام 1980 بحدود (19,5) مليون دينار .

أما بالنسبة إلى الأيدي العاملة في الشركة فقد بلغ في عام 1971-1972 بحدود (2830) عاملاً ثم ارتفع بشكل تدريجي حتى وصل في عام 1974-1975 إلى (3642) عاملاً وبعدل نمو سنوي بلغ (8,8%) للمدة من 1971-1972 - 1974-1975 , وبعد ذلك ارتفع عدد العاملين في الشركة حتى وصل إلى (3798) عاملاً وكان ذلك في عام 1979⁽¹⁾.

وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية مشروع الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية بالنسبة للمحافظة حيث يمكن القول إن هذا المشروع قد ساعد وبشكل كبير على تطوير محافظة بابل من الناحية الصناعية والزراعية والاجتماعية حيث استطاع هذا المشروع من أن يوفر فرص عمل جديدة لعدد كبير من العاطلين عن العمل كما ساعد على زيادة التوسع الأفقي والعمودي في القطاع الزراعي وبجانبه النباتي والحيواني كما يعتبر هذا المشروع أول وأكبر مشروع لإنتاج وتصنيع السيارات في العراق. إن واقع الصناعة والظروف المحيطة بالنشاط الصناعي في محافظة بابل خلال مدة البحث كان يختلف عن نظيره في المحافظات الأخرى من العراق، فحجم الصناعة المحلية من حيث معايير الإنتاج واستخدام رؤوس الأموال الموظفة فيه يفوق نسبياً تلك المستخدمة في باقي المحافظات الأخرى، حيث إن محافظة بابل تمتلك مقومات مهمة لقيام صناعة وطنية متقدمة لعبت دوراً بارزاً في نهوض الاقتصاد الوطني، فبعد الرابع عشر من تموز عام 1958 اتجهت سياسة الحكومة إلى التعجيل بالتنمية الاقتصادية من خلال إنجازها العديد من المشاريع الصناعية الضخمة والتي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت بين الجمهورية العراقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي عام 1959، فكانت حصة محافظة بابل مجموعة من المشاريع التي قدر لها أن تؤدي دوراً متميزاً ليس على مستوى اقتصاد المحافظة فحسب بل على مستوى الاقتصاد العراقي بوجه عام، وكان من أبرز تلك المشاريع هو مشروع النسيج الناعم في الحلة ومشروع الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية وما تبعه من إنجاز مشروع استراتيجي آخر وكان الأول من نوعه في العراق ألا وهو مشروع صناعة السيارات.

وأخيراً يتضح مما سبق أن للقطاع الصناعي في العراق مكانة هامة في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي , وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , ويعد نشاطاً أساسياً حيث لا يمكن للعملية الإنتاجية أن تتم بدونه طالما إن محوره الأساسي هو توفير احتياجاتها من المواد والأجزاء والمعدات المختلفة⁽¹⁾ وهناك سعي دائم لرفع مساهمة هذا القطاع لاسيما وإن إمكانية تطويره وتهيئته هي الأعلى من

(1) نعوم، المصدر السابق، ص 32-33.

(1) مرجان ، مجبل رفيق ، أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ، مجلة جامعة بابل ، المجلد الثالث ، العدد 6 ، 1998 ، ص 833.

بين القطاعات الاقتصادية الأخرى⁽²⁾ وبالتالي فهو النشاط المركزي الذي يقود جميع النشاطات نحو التطور والتقدم⁽³⁾.

نلاحظ أن النمو الحقيقي للقطاع الصناعي في محافظة بابل قد بدأ منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بحيث كان عدد المؤسسات الصناعية فيها بحدود (570) مؤسسة صناعية بلغ عدد العاملين فيها (1360) عاملاً وكان ذلك في عام 1969⁽¹⁾، لقد استمر القطاع الصناعي بالنمو التدريجي حتى بلغ عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة فيها عام 1977 بحدود (785) مؤسسة، بلغ عدد العاملين فيها بحدود (3028) عاملاً أما عدد المؤسسات الكبيرة فقد بلغ بحدود (31) مؤسسة كان عدد العاملين فيها بحدود (3754) عاملاً.⁽²⁾

(2) سالم ، عماد عبد اللطيف وآخرون، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 70.
(3) السماك، محمد أزهري والتميمي، عباس علي، الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها، ط1، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1989، ص 17.

(1) الخطيب، المصدر السابق، ص 105.

(2) الربيعي، عامر راجح، التوسع الحضري واتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى للمدة من 1977-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2002، ص 171.

الفصل الثالث

النشاط التجاري في محافظة بابل 1958 – 1979

المبحث الأول: غرفة تجارة الحلة

المبحث الثاني: المؤسسات التجارية في محافظة بابل.

أولاً: الشركة العامة لتجارة الحبوب

ثانياً: الشركة الأفريقية العراقية (فرع بابل)

ثالثاً: شركة المخازن العراقية (الأورزدي بانك – فرع بابل)

المبحث الثالث: طرق النقل والمواصلات في محافظة بابل الى عام 1979

أولاً: الطرق النهرية

ثانياً: الطرق البرية

ثالثاً: الجسور

رابعاً: سكة حديد الحلة (خط بغداد – البصرة)

يعتبر النشاط التجاري لمدينة الحلة من الأمور المهمة التي تستحق العناية والتركيز باعتبار ان محافظة بابل تمثل موقعا تجاريا مهما يربط جنوب العراق بالعاصمة بغداد، فضلا عن

أن معظم البضائع التجارية المحملة من الشمال الى الجنوب وبالعكس تمر عبر المدينة، الأمر الذي أدى الى ازدهارها ولذلك أطلق عليها عروس العراق⁽¹⁾.

وليس من المبالغ به اذا قلنا ان محافظة بابل هي قلب الفرات الاوسط المعروف بتربيته الخصبة ومصادر مياهه الوفيرة⁽²⁾ لذلك عدت هذه المحافظة مركزا تجاريا لأقاليمها الزراعية ومركزا تسويقيا مهما لمنتجاتها التي اشتهرت بها كالحبوب والتمور بصورة رئيسية⁽³⁾، ونتيجة لذلك فقد ظهرت فيها أسواق تجارية دائمة البيع والشراء، ويعتبر السوق الكبير في الحلة من أكبر تلك الأسواق وأقدمها⁽⁴⁾ حيث يمتد من غرب المدينة ليتواصل عبر الجسر القديم الى الجانب الآخر منها متمثلا ذلك بـ(سوق العمار) وشكل السوق الكبير مع الأسواق التي تفرعت منه على الجانبين القلب التجاري للمدينة⁽⁵⁾.

يضاف الى ذلك فقد كان لنشوء الصناعات الحرفية⁽⁶⁾ وتوفر طرق النقل الجيدة والكثافة السكانية العالية⁽⁷⁾ العوامل المهمة التي أدت الى ازدياد النشاط التجاري في المدينة.

لقد كان للنشاط التجاري الحكومي دورا كبيرا في النشاط التجاري للمحافظة، وخاصة بعد أن تدخله في تنظيم التجارة الداخلية، وذلك بتأسيسه مصلحة المبيعات الحكومية بموجب قانون رقم (173) لسنة 1959⁽¹⁾ اذ قامت الحكومة العراقية في المحافظ بتأسيس الشركة العامة لتجارة

(1) غرفة تجارة الحلة، قسم الدراسات والخدمات التجارية، أوراق بلا أرقام.

(2) كربل، عبد الاله رزوقي، خصائص التربة وتوزيعها الجغرافي في محافظة بابل، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد 6، 1972، ص 150.

(3) الحسني، عبد الرزاق، موجز تاريخ البلدان العراقية، بغداد، مطبعة النجاح، 1930، ص 77.

(4) يعتبر سوق الحلة الكبير من الأماكن التاريخية في المدينة وأخذت تمارس فيه مختلف الأنشطة التجارية، وتذكر المصادر التاريخية أنه تأسس من قبل صدقة بن منصور الأسدي عام 1107م، لمزيد من التفاصيل ينظر، حمادي، عباس ابراهيم والمرزوك، صباح نوري، لمحة عن ماضي مدينة الحلة وحاضرها، الديوانية، مطبعة المتنبي، 2002، ص 128.

(5) الناجي، احمد عبد الهادي، الحياة الاجتماعية في لواء الحلة خلال مرحلة الانتداب البريطاني 1920 - 1932، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الحرة الهولندية، 2008، ص 5.

(6) اشتهرت مدينة الحلة وكغيرها من المدن العراقية بالعديد من الصناعات الحرفية تمثلت بصناعة النحاس والفضة والدبس والكثير من الصناعات الشعبية الأخرى، لمزيد من التفاصيل ينظر، عارف، وحيد ابراهيم، التطور الصناعي والتكنولوجي ودوره في تغيير واقع الحرف اليدوية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، 1979.

(7) بلغ سكان لواء الحلة في عام 1947 بحدود (36577 نسمة) ارتفع في عام 1957 الى (54353 نسمة)، ليواصل بعدها بالارتفاع حتى وصل في عام 1965 الى (84804 نسمة)، لمزيد من التفاصيل ينظر، السعدي، المصدر السابق، ص 13.

(1) تأسست مصلحة المبيعات الحكومية في عام 1959، وكان الغرض من تأسيسها هو تكوين قطاع تجاري عام يتصف بوجه الرأسمالية التجارية العراقية، ويدل ذلك من خلال المادة الأولى من ذلك القانون حيث يصف على ان الغرض من تأسيسها هو ليس تحقيق الارباح ولا مزاحمة المؤسسات التجارية في القطاع الخاص الا

الحبوب (سايلو الحلة) ومكتب بيع السكائر، ومكتب بيع وتوزيع المنتجات النفطية، ومكتب توزيع الزيوت النباتية⁽²⁾.

المبحث الأول:

أولاً: - غرفة تجارة الحلة 1949 – 1979

أ- تأسيس غرفة تجارة الحلة

ب- النظام الداخلي لغرفة تجارة الحلة

ج- المهام التي تضطلع بها غرفة تجارة الحلة

بمقدار ما يتعلق الأمر بمراقبة الاسعار وتوفير البضائع الضرورية في الاسواق التجارية، وكذلك حماية المستهلك من تضخم الاسواق، لمزيد من التفصيلات ينظر، معروف، المصدر السابق، ص 58.

(2) الخطيب، المصدر السابق، ص 227.

د- نشاط غرفة تجارة الحلة

هـ- منجزات غرفة تجارة الحلة

أ- تأسيس غرفة تجارة الحلة.

تعد غرفة تجارة الحلة بمثابة منظمة اقتصادية مهنية تتمتع بالشخصية المعنوية من حيث الاستقلال المالي والإداري، وتمثل القطاع الخاص من التجار، يمثلها رئيس مجلس إدارة أو من يخوله، وتضم في عضويتها كل الأفراد الذين يمارسون نشاطا تجاريا داخل الحدود الإدارية للمحافظة، سواء كان مركز نشاطه الرئيسي في المحافظة أو كان لهم فيها فروع أو مكاتب تمثلهم، كما أجازت غرفة تجارة الحلة قبول انتساب التاجر العربي المقيم في العراق⁽¹⁾.

ونظرا لتوفر العوامل التجارية في مدينة الحلة، وانتعاش حركة التجار الحليين المؤهلة لقيام وتأسيس غرفة تجارة الحلة فقد بدأت المصالح التجارية المشتركة فيما بينهم تنمو وتتطور كنتيجة طبيعية لتنظيم الاسواق التجارية، وايدانا لتأسيس غرفة تجارة الحلة أسوة ببعض الغرف التجارية التي تأسست في العراق، ومنذ عام 1948، بدأت تلوح في الافق آماني وطموحات مجموعة من التجار الحليين في تأسيس غرفة تجارة الحلة⁽²⁾. وكان من أبرز هؤلاء:

- 1- أنور الجوهر تاجر حبوب وصاحب مشاريع صناعية.
- 2- صادق الشيخ جواد مقاول ويعمل في التجارة.
- 3- ابراهيم المطيري تاجر حبوب وملاك أراضي.
- 4- محمد حسن علوش تاجر أقمشة.
- 5- محمد علي الحسون تاجر حبوب.

(1) المولى، سعد كاظم، تأسيس غرفة تجارة الحلة ومراحل تطورها، دراسة تاريخية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، عدد خاص عن بحوث المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية، جامعة بابل، للفترة من 17-18 شباط 2007، ص 41.

(2) جريدة عروس الفرات، العدد 32، السنة الثانية، 2006/9/12.

6- حميد السلमान صاحب مجرشة حبوب ومعمل لانتاج الثلج

7- وسعيد أمين عبد الرضا الماشطة صاحب معمل طابوق⁽³⁾

وعبد الكريم الفلوجي، وشاكر أمين علوش وكاظم علوش وعبد الحسين الحاج محمد⁽¹⁾. أخذ هؤلاء التجار يمهّدون الطريق لتحقيق لقاءات في مقهى الشيخ كريم⁽²⁾ يتباحثون فيها اسواق الحلة التجارية وانعكاسات الحرب العالمية الثانية على الوضع الاقتصادي في العراق وعلى الاسواق في مدينة الحلة التي ارتفعت فيها الاسعار واحتكر التجار المواد الغذائية طمعا في ارتفاع اسعارها كالحنطة والشعير والرز والسمن مما حال دون حصول الطبقة الفقيرة عليها، فضلا عن ذلك فان جيش الاحتلال البريطاني في العراق قد استهلك الكثير من الخزين الغذائي، وعلى الرغم من وجود (قانون تنظيم الحياة الاقتصادية)⁽³⁾ وقانون منع الاحتكار، الذي وضعته وزارتي نوري السعيد (الرابعة والسادسة) الا ان كثير من الوزراء والاعيان نزلوا الى الاسواق كمشتريين ومحتكرين، لذا استحدثت الحكومة (مديرية النقل والتموين) في وزارة الاقتصاد لايكاف المتلاعبين بالاسعار، وتوزيعها بموجب البطاقة التموينية⁽⁴⁾.

شهد عام 1949 تأسيس غرفة تجارة الحلة⁽⁵⁾ من قبل تجار القطاع الخاص الذين تم ذكر اسمائهم اعلاه⁽⁶⁾ وهي رابع غرف تجارية تؤسس في العراق⁽⁷⁾، جرى انتخاب هيئتها الادارية وديوان رئاستها في شهر آب من العام ذاته (1949) وعلى الوجه الآتي:

(3) عوض، عبد الرضا، صفحات بابلية، ط1، النجف الاشرف، مطبعة مكتبة الضياء، 2006، ص242.

(1) بلبول، يعقوب، شؤون الغرف التجارية، مجلة غرفة تجارة بغداد، الجزء السابع، السنة الثانية عشر، ايلول، 1949، ص390.

(2) كانت تسمى مقهى الشيخ كريم الواقعة في محلة الجامعين الملقب سابقا (بالجادة) مقابل شط الحلة وبالقرب من حسينية الشبيبة حاليا.

(3) قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (11) لسنة 1942، احتوى هذا القانون على (37) مادة، ومن ابرز المواد التي احتوى عليها القانون المادة الثانية والتي نصت على منع احتكار والتلاعب باسعار المواد الغذائية وتوفير المواد الاخرى في الاسواق العراقية لمواصلة الحياة الاقتصادية، لمزيد من التفاصيل ينظر، وزارة العدلية مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1942، بغداد، مطبعة الحكومة، 1942، ص25.

(4) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط7، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1978، ص80.

(5) جريدة الفيحاء، العدد190، 2008/1/2.

(6) غرفة تجارة الحلة، قسم الدراسات والخدمات التجارية، تقرير من نشاطات الغرفة بمناسبة الذكرى الذهبية لتأسيسها، 1949 – 1999، ص6.

(7) تأسست غرفة تجارة الحلة بعد الغرف التجارية في بغداد والبصرة والموصل.

أولاً: أنور محمد محسن الجوهر رئيساً لمجلس غرفة تجارة الحلة.

ثانياً: صادق الشيخ جواد سكرتير أول ونائب رئيس الغرفة.

ثالثاً: ابراهيم المطيري: سكرتير ثاني لرئيس الغرفة

وكذلك جرى انتخاب اعضاء الغرفة وهم (محمد حسن علوش و محمد علي الحسون وعباس الياسين وحميد السلطان و عبد الكريم الفلوجي و شاكر امين علوش و عبد الحسين الحاج محمد وسعيد أمين و عبد الرضا كاظم علوش)⁽¹⁾

ب- النظام الداخلي لغرفة تجارة الحلة عام 1949

كان من أبرز الاعمال التي قام بها المؤسسون الأوائل لغرفة تجارة الحلة، هو وضع قانون النظام الداخلي لغرفة تجارة الحلة وكان ذلك في العام ذاته لتأسيس الغرفة (1949)، وقد تضمن ذلك القانون (27) مادة، وسوف نتطرق الى بعض تلك المواد وحسب أهميتها، حيث حددت الفقرة الأولى من القانون أصناف الاعضاء، وذلك بتصنيفهم الى ست درجات⁽²⁾ وتقوم لجنة الادارة بهذا التصنيف بعد ان تأخذ بنظر الاعتبار الوضع المالي للتاجر ومقدار الاعمال الملقاة على كل من الاعضاء وسائر ما قد تراه مناسبة من الامور والظروف المحيطة بهم⁽³⁾، أما المادة الثانية فقد نصت على ما يلي:

يحق للجمعيات التي تنتمي لغرفة التجارة وتعتبر فرعاً لها بحكم المادة (22) من قانون الغرف التجارية العراقية⁽⁴⁾ التمثيل في لجنة الادارة بسبب ذلك الانتماء ولا في انتخاب تلك اللجنة كهيئة نيابية عن احد اعضائها.

اما المادة السابعة فقد حددت واجبات رئيس غرفة التجارة حيث نصت على ان يمثل رئيس غرفة التجارة في جميع أمورها وعلاقاتها الرسمية مع الحكومة والمحاكم والطابو والبلديات وغيرها، وتتناول واجباته ما يلي

أ- تولى رئاسة جلسات لجنة الادارة.

ب- مراقبة مداوالات لجنة الادارة ومذكراتها.

ج- التصديق على محاضر الجلسات بعد تداولها والموافقة عليها⁽¹⁾.

د- احصاء الاسواق واعطاء صوت الافضلية عند تساوي الآراء.

هـ- تأجيل الجلسات عند ختام أعمالها⁽²⁾.

(1) بلبول، المصدر السابق، ص 390.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 2784، 1949/10/30.

(3) وزارة العدلية، المجموعة الدائمة للأنظمة والقوانين، المجلد الخامس، بغداد، مطبعة دار المعرفة، دون سنة طبع، ص 22.

(4) نصت المادة الثانية والعشرون من قانون الغرف التجارية العراقية، يجوز للجمعيات التجارية ان تنتمي لغرفة التجارة وتكون فرعاً لها بشرط ان توافق الغرفة التي في منطقتها ويبلغ وزير المالية بذلك، لمزيد من التفاصيل ينظر، جريدة الوقائع العراقية، العدد 440، في 1926/5/31.

(1) يجري انتخاب رئيس واعضاء غرفة تجارة الحلة كل سنتين حسب النظام الداخلي المعمول بالغرفة.

أما المادة العاشرة فقد اهتمت بنودها بواجبات سكرتير رئيس الغرفة ومنها:
أ- حفظ ختم الغرفة الرسمي.

ب- التوقيع على صحة والبيانات والرسائل الصادرة تحت ختم الغرفة (3).

أما الفقرة الرابعة والتي وضعت تحت اسم الكفالات والتعهدات فقد نصت على

1- يؤخذ على كفالات الموظفين الرسميين وطلاب المدارس الرسمية والأهلية ومعلميها (نصف في الألف) من مبلغ الكفالة على ان لا يقل الرسم عن (250 فلس).

2 - يؤخذ على كفالات غير الموظفين الرسميين والمشاركين في الغرفة (واحد في الألف) من مبلغ الكفالة على ان لا يقل الرسم عن (750 فلس) (4).

ج- المهام التي تضطلع بها غرفة تجارة الحلة:

لعل من أبرز المهام التي تضطلع بها غرفة تجارة الحلة هي:

- 1- تسجيل الاسماء التجارية والقيد في السجل التجاري .
- 2- القيام بدور الحكم او المشاركة في التحكيم لحسم الخلافات التجارية وتأليف لجان التحكيم وتسمية الخبراء والممثلين لهذا الغرض
- 3- اصدار شهادات المنشأ للسلع العراقية، وتصديق الوثائق التجارية الأخرى.
- 4- جمع وتبويب اسعار السلع الرئيسية المتداولة في السوق المحلية
- 5- المساهمة وبالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية العراقية (1) على انشاء المعارض الدائمة والاسواق والمدارس التجارية وغيرها من المؤسسات والمعاهد بهدف تشجيع وتنمية الصادرات العراقية (2).
- 6- اعداد المقترحات والدراسات التي تكفل حماية المصنوعات المحلية (3)

د- نشاطات غرفة تجارة الحلة:

من أبرز النشاطات التي قامت بها غرفة تجارة الحلة هي:

(2) النظام الداخلي لغرفة تجارة الحلة المؤسسة سنة 1949 مع جدول الرسوم والاجور والاشتراكات، النجف الاشرف، مطبعة الزهراء، 1949، ص4.

(3) المصدر نفسه، ص5.

(4) وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1966، القسم الأول القوانين، بغداد، مطبعة الحكومة، 1967، ص63

(1) تأسس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية عام 1969.

(2) جريدة الوقائع العراقية العدد 2244 في 1973/5/7، قانون رقم (45) لسنة 1973، قانون الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية العراقية.

(3) وزارة العدل مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1973، القسم الأول القوانين، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1974، ص260-261.

شاركت غرفة تجارة الحلة في المؤتمر الخامس الذي عقدته الغرفة التجارية العراقية في مقر غرفة تجارة بغداد عام 1952 بوفد ترأسه رئيس غرفة تجارة الحلة آنذاك السيد أنور محمد محسن الجوهري، والذي ألقى كلمة غرفة تجارة الحلة جاء فيها ((اني لأشعر بالغبطة والسرور اذ تتاح لي هذه الفرصة العزيزة لأقف وسط هذا الحفل الكريم محبياً حضراتكم أجل تحية بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن أخواني أفراد الأسرة التجارية وأعضاء اللجنة الادارية لغرفة تجارة الحلة ولا يفوتني في هذه العجالة الا ان أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير لسعادة الرئيس النابه محمد جعفر الشبيبي⁽⁴⁾ للفضل بتهيئة عقد هذا المؤتمر الذي نراه ضروريا وحيويا في مثل هذا الظرف الدقيق الذي يجتاح العالم ويعصف باقتصادياته وان هذا الاجتماع قد يهيئ لنا دراسة أهم ناحية تمس صميم حياة البلاد الاقتصادية في مثل هذا الوقت العصيب، وإنا لنرجو مخلصين ان يتم لنا التوفيق لمعالجة هذا الوضع الخطير⁽⁵⁾ بايجاد الحلول المناسبة لتهيئة أساس ثابت لاقتصاديات البلاد، تسير على نهجه، ونعقد الحناجر على الاهتداء بهديه بغية انقاذ البلاد من التبلل والاضطراب المستحوزين على جل الطبقات في هذا البلد الأمين، ولنا الثقة التامة بأن الحكومة الحاضرة بالنظر لما قامت به من أعمال مجيدة في سبيل تدعيم اقتصاديات البلاد ان تتعاون بصورة فعلية لاخذ مقررات هذا المؤتمر وتوصياته بنظر الاعتبار وتوليها الاهمية التي تستحقها. وفقنا الله واياكم لخدمة الشعب العراقي تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى، ورعاية صاحب السمو الملكي وولي العهد والسلام عليكم))⁽¹⁾.

أما عن أهم التوصيات والمقترحات التي اقترحتها غرفة تجارة الحلة في ذلك المؤتمر، فكانت كما يلي:

1-توصي لجنة اللوائح والقوانين بدراسة ما يلي.

- أ- تأليف مجلس اقتصادي أعلى يؤلف من خبراء اقتصاديين وبالتعاون مع الهيئات الاقتصادية الوطنية لوضع أسس ثابتة ورسم سياسة مستقلة لاقتصاديات البلاد، صناعية كانت أو زراعية أو تجارية، ومعالجة مشاكل الاستيراد والتصدير بحكمة.
- ب-تعديل قانون المصارف والسيارة تسهيلات للمعاملات التجارية وخاصة بعد اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين⁽²⁾.

2-وتوصي لجنة الاستيراد والتصدير بدراسة ما يلي:

- أ- التاكيد على ضرورة الاهتمام باحصاء منتوجات العراق احصاءا صحيحا.

(4) شغل السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس الغرفة التجارية في العراق آنذاك.

(5) بعد تطبيق قانون اسقاط الجنسية عن يهود العراق واندلاع حرب عام 1948، حصل فراغ كبير جراء مغادرة القسم الاكبر من تجار العراق الى الخارج وكان من ضمنهم تجار الحلة.

(1) غرفة تجارة بغداد، المؤتمر الخامس لغرفة التجارة العراقية، قرارات المؤتمر وتوصياته، بغداد، مطبعة الرابطة، 1952، ص21.

(2) زاول يهود العراق مهنا مختلفة وفي مختلف ألوية العراق ولاسيما التجارة، وكان عدد غير قليل منهم، قدر ب (50%) من مجموع اليهود في العراق ينتمي الى طبقة كبار التجار ويرتبط بصلات تجارية مع أوروبا وأمريكا وبلدان الشرق الأوسط، لمزيد من التفاصيل ينظر، النجار، جميل موسى، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية، 2001، ص289.

ب-مكافحة تهريب الاموال المستوردة والمصدرة وضرورة تشديد الرقابة الدقيقة.
ج- تصدير التمور العراقية وانشاء شركات مساهمة.
3-وتوصي لجنة النقل والخزن والتأمين بدراسة ما يلي:
موضوع تعبيد وتبليط الطريق الذي يربط لواء الحلة بقضاء الهندية ومن ثم ربطه بلواء كربلاء.
وكان من جملة المقترحات التي اقترحها وفد غرفة تجارة الحلة في ذلك المؤتمر هو انشاء وزارة للتجارة وتكون لها فروع في كافة ألوية العراق لمعالجة المشاكل التجارية في كل لواء⁽¹⁾.

في بداية عام 1962 عاد أنور الجوهر الى رئاسة غرفة تجارة الحلة⁽²⁾ وفي مدة رئاسته أقدمت الغرفة في سنة 1965، على شراء قطعة أرض من مديرية بلدية الحلة في بساتين الجامعين وبمساحة (2000م²)، وأحيلت في تلك السنة الى المقاول جاسم محمد بديوي، وقام بتصميم الخرائط وقام بالاشراف على البناء المهندس حسين عزيز السرحان، وغطيت كلفة شراء الأرض والشروع بالبناء من اشتراكات التجار في الحلة، وكانت كلفة المقاول (6000) دينار وبوشر بالعمل وأكمل البناء في أواسط سنة 1966⁽³⁾.

بتاريخ 1969/11/25 فاتحت غرفة تجارة الحلة وزارة الثقافة والاعلام شؤون الصحافة⁽⁴⁾ طالبا الموافقة على اصدار صحيفة أسبوعية باسم (الاقتصاد الوطني)، ، وقد استحصلت الموافقة الرسمية والأصولية من وزارة الاقتصاد ومحافظة بابل على اصدار غرفة تجارة الحلة لتلك الصحيفة الا ان تلك الصحيفة لم تصدر⁽⁵⁾.

بتاريخ 1970/2/11 فاتحت غرفة تجارة الحلة محافظة بابل بأهمية وضرورة فتح مديرية سفر وجوازات في محافظة بابل لتقوم باصدار جوازات السفر ومعالجة قضايا الجنسية، ولتقديم الخدمات للمواطنين وعدم اضطرارهم الى السفر الى بغداد من أجل الحصول على جواز السفر ، وذلك بسبب سعة الرقعة الجغرافية للمحافظة وازدياد عدد السكان فيها، وقد اخذ ديوان المحافظة بهذا المقترح وأرسلت كتابا الى مديرية السفر والجنسية العامة مؤيدة

طلب الغرفة بأن يتيح فتح هذه المديرية في المحافظة⁽¹⁾، وقد تم افتتاحها في سنة 1974⁽²⁾.

(1) غرفة تجارة بغداد، المؤتمر الخامس للغرف التجارية العراقية لسنة 1952، ص28.

(2) استلم أنور الجوهر رئاسة غرفة تجارة الحلة منذ تأسيسها عام 1949 الى ت2/ 1959، أي مدة عشر دورات متتالية وفي ت2/ 1961 عاد الى رئاسة غرفة تجارة الحلة بالانتخاب وبقي فيها الى ك2/ 1967، وهي آخر دورة انتخابية يترأسها أنور الجوهر.

(3) عوض، صفحات بابلية ، ص43.

(4) مقابلة شخصية مع محمد يعرب عناد في مقر عمله (مقابلة سابقة) .

(5) غرفة تجارة الحلة، التقرير السنوي والحسابات السنوية لغرفة تجارة الحلة للسنة المالية 1969 – 1970 من 1969/4/1 – 1970/3/31، الحلة، المطبعة العصرية، 1970، ص15.

(1) مقابلة شخصية مع محمد علي النجار ، في مقر عمله، بتاريخ 2008/7/2، الساعة العاشرة صباحا.

هـ- منجزات غرفة تجارة الحلة :

قطعت غرفة تجارة الحلة شوطا كبيرا على طريق المنجزات التي حققتها منذ تأسيسها عام 1949 الى عام 1979، وكان من ابرز منجزاتها:

في بداية عام 1969 قامت غرفة تجارة الحلة بالتبرع بمبالغ معينة من الاموال الى الهيئات والمؤسسات التابعة الى محافظة بابل وهي كالآتي:

- 1-التبرع الى الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق فرع الحلة بمبلغ وقدره (21) دينارا وذلك لدعم نشاطات الطلبة والشباب في المحافظة.
- 2-التبرع الى نادي بابل الرياضي وكان المبلغ المخصص للنادي (25) دينارا وذلك تشجيعا للحركة الرياضية في المحافظة.
- 3-الهيئة المؤسسة لنادي المهن الطبية في محافظة بابل وكان المبلغ المخصص (50) دينارا وذلك مساعدة من الغرفة لانشاء النادي(3).

وفي آذار من عام 1969 سعت غرفة تجارة الحلة الى تأسيس (جمعية بناء المساكن التعاونية لصغار التجار والكسبة في محافظة بابل المحدودة) وذلك لتقديم الخدمات الاجتماعية لكافة المنتسبين أو الذي سينتسبون اليها من صغار التجار أو الكسبة والصناعيين وكذلك لموظفي ومستخدمي الغرفة(4).

وفي أواسط عام 1969 قامت غرفة تجارة الحلة بانشاء جناح خاص لغرفة تجارة الحلة في المستشفى الجمهوري في محافظة بابل(5) وقد تم افتتاح الجناح في 1970/2/8، بلغت كلفة انشاء المشروع آنذاك (7886) سبعة آلاف وثمانمائة وست وثمانون دينارا ، وقد احتوى الجناح على ستة عشر غرفة وصالة انتظار وكان انشاء المشروع تبرعا من غرفة تجارة الحلة الى كافة المواطنين لتقديم الخدمات الانسانية لأبناء المحافظة(1).

وفي أواسط عام 1969 تبنت غرفة تجارة الحلة القيام بسفرة سياحية الى مدينة القاهرة، لمنتسبيها وذلك لغرض الاطلاع على المعالم الاقتصادية والأثرية والسياحية في مصر، و لتنشيط التبادل التجاري بين العراق ومصر، وكذلك قام الوفد وبالتنسيق مع غرفة تجارة القاهرة بزيارة المعارض والمصانع والشركات للقطاعين العام والخاص في مصر(2).

(2) غرفة تجارة الحلة، التقرير السنوي والحسابات السنوية لغرفة تجارة الحلة ، ص14.

(3) غرفة تجارة الحلة، التقرير السنوي والحسابات الختامية لغرفة تجارة الحلة، ص20.

(4) مقابلة شخصية مع السيد محمد علي النجار (مقابلة سابقة).

(5) كان مقر المستشفى الجمهوري آنذاك خلف الجنان المعلقة حاليا مستشفى الاطفال في الحلة، وبعد بناء مستشفى الجمهوري الحالي في منطقة الاسكان انتقل الجناح الى هناك، مقابلة شخصية مع السيد محمد علي النجار(مقابلة سابقة).

(1) غرفة تجارة الحلة، التقرير السنوي والحسابات الختامية لغرفة تجارة ، ص9.

(2) مقابلة شخصية مع محمد علي النجار (مقابلة سابقة) .

وفي الشهر العاشر من عام 1969 طالبت غرفة تجارة الحلة رئاسة صحة بابل بالموافقة على منح خصم مبلغ (50%) لاعضاء غرفة التجار، أو أحد أفراد عائلاتهم أثناء رقودهم في جناح غرفة تجارة الحلة في المستشفى الجمهوري ، وقد وافقت رئاسة الصحة على ذلك الطلب⁽³⁾.

بتاريخ 1969/11/6 فاتحت غرفة تجارة الحلة وزارة الاقتصاد العراقية مطالبة اياها بالموافقة على استلام رسوم الاشتراك من التجار المنتمين لغرفة تجارة الحلة⁽⁴⁾ ، وذلك لغرض فسح مجال أمام التجار المتأخرين عن تسديد بدل اشتراكهم في الغرفة والاستفادة من الاستمرار في عضويتها وكان رد وزارة الاقتصاد بالموافقة على طلب الغرفة كتابها ذي الرقم (19298) في 1969/11/20⁽⁵⁾.

بتاريخ 1969/12/20 فاتحت غرفة تجارة الحلة وزارة الاقتصاد طالبة الموافقة بفتح فرع لمديرية الاستيراد والتصدير العامة في المحافظة وجعله مركزا للفرات الأوسط، أسوة بفروع المديرية في البصرة والموصل، نظرا للفوائد العديدة التي ستقدم الى المستوردين في المنطقة، بالإضافة الى تخفيض الضغط الحاصل نتيجة مراجعة المستوردين لها، وقد تمت الموافقة على ذلك الطلب في منتصف عام 1970⁽¹⁾.

وفي بداية عام 1971 اقترحت غرفة تجارة الحلة ممثلة بالسيد محمد علي النجار الذي كان يشغل نائب رئيس غرفة تجارة الحلة آنذاك⁽²⁾ انشاء الممر الثاني للطريق الذي يربط محافظة بابل بالعاصمة بغداد، وذلك لكثرة الحوادث اليومية وما يذهب نتيجة لذلك من ضحايا أبرياء على هذا الطريق، ولأجل انجاز هذا المقترح، قابل وفد غرفة تجارة الحلة محافظ بابل آنذاك⁽³⁾ والذي اقترح على الوفد تقديم الطلب الى رئيس الجمهورية يحمل توقيعات عدد كبير من المواطنين وفعلا تم انجاز الطريق في عام 1977⁽⁴⁾.

ومن المنجزات الأخرى التي قامت بها غرفة تجارة الحلة هو مشروع (الخدمات العامة) عام 1971. يقوم المشروع باختصار على استيفاء مبلغ دينار واحد سنويا، واستيفاء (10%) من واردات الغرفة فيكون مبلغا لا بأس به يودع في صندوق ليوزع على عوائل

(3) مقابلة شخصية مع يعرب محمد عناد (مقابلة سابقة).

(4) نصت المادة الثامنة عشر من النظام الداخلي لغرفة تجارة الحلة - يجب دفع الرسوم وبدلات الاشتراك لكل سنة من سني الغرفة المالية المنصوص عليها في المادة السادسة عشر من هذا النظام مقدما ويعتبر جزء السنة سنة كاملة لغرض الاشتراك، ولا يسجل شخص ما عضوا ما لم يدفع اشتراكه، لمزيد من التفاصيل ينظر، النظام الداخلي لغرفة التجارة ، ص7.

(5) غرفة تجارة الحلة التقرير السنوي والحسابات الختامية، ص11.

(1) مقابلة شخصية مع محمد علي النجار (مقابلة سابقة).

(2) كان يتأخر عن غرفة تجارة الحلة جاسم محمود هجول مدير بلدية الحلة.

(3) كان يشغل منصب محافظ بابل آنذاك خالص العبلي.

(4) جريدة الفيحاء العدد 190 ، في 2008/1/20.

المنتسبين المتوفين كل عام على أن لا يزيد على (500) دينار لكل عائلة وكان هذا المبلغ يساوي (1500) ألف وخمسمائة دولار في حينه، ووضعنا في التعليمات توصية لمدير الغرفة بدراسة المشروع في حالة زيادة وارداته ومن ثم زيادة التعويضات، وكان عدد المستفيدين من ذلك المشروع في السنة الأولى منه أي في عام 1971 – 1972 حوالي (5) عوائل.

عرضت غرفة تجارة الحلة هذا المشروع على الاتحاد العام للغرف التجارية وكان رئيس مجلس الاتحاد آنذاك شعبان جاسم الرجب فرحب بالمشروع وعممه على كافة الغرف التجارية في محافظات العراق كافة⁽⁵⁾.

واخيرا يمكن القول ان غرفة تجارة الحلة قد مارست مختلف المهام التجارية من أجل خدمة البلد بصورة عامة والطبقة التجارية بصورة خاصة على اعتبار ان الواجبات التجارية المهنية المهمة في مدينة الحلة والتي بدأت بستة عشر تاجرًا من مختلف أنحاء المحافظة حتى وصل عددهم الى أكثر ثلاثين ألف تاجر وعاصرت خلال مسيرتها الطويلة مختلف القوانين والأنظمة التي تضمن الحياة الاقتصادية والتجارية في العراق، وكذلك تمت في الغرفة انتخاب ثلاثون دورة انتخابية وابتدأت من السيد أنور محمد محسن الجوهر وانتهت بالسيد صادق الفيحان المعموري.

وقد قدمت للقطاع التجاري الخاص مختلف الأنشطة والتي كان من أبرزها استيراد المواد الغذائية والألبسة والأقمشة والمواد الكهربائية والمواد الانشائية ومن مختلف مناشئ الاستيراد العالمية باستثناء (الكيان الصهيوني)⁽¹⁾.

(5) مقابلة شخصية مع محمد علي النجار في مقر عمله بتاريخ 2008/8/2 في الساعة العاشرة صباحا.

(1) مقابلة شخصية مع صادق الفيحان المعموري، رئيس غرفة تجارة الحلة حاليا بتاريخ 2008/9/26.

المبحث الثاني :-

المؤسسات التجارية في محافظة بابل 1958 – 1979

أولاً: الشركة العامة لتجارة الحبوب (سايلو) حبوب الحلة.

ثانياً: الشركة الأفريقية العراقية (فرع بابل).

ثالثاً: شركة المخازن العراقية (الأورندي باك – فرع بابل)

أولاً: الشركة العامة لتجارة الحبوب سايلو الحلة:

تشمل المؤسسات التجارية في محافظة بابل على مجموعة من المؤسسات التي تعود ملكيتها الى القطاع العام والتي تتميز بنشاطها التجاري، فضلاً عن زيادة تخصيصاتها التجارية والتي أولتها الحكومات العراقية المتعاقبة أهمية كبيرة كونها عملت على انعاش الحركة التجارية بين مركز المحافظة والمدن الأخرى لها.

فقد بادر مجلس الاعمار وضمن الخطط الاقتصادية التي وضعها منذ تأسيسه عام 1950 اليعاز الى وزارة الاقتصاد بإنشاء عدد من السايلاوات في عدد من المحافظات العراقية وخاصة في بغداد والموصل والحلة، ففي محافظة بابل قامت وزارة الاقتصاد نهاية عام 1959 ببناء سايلو بلغت سعته التخزينية بحدود (8300) طن لمختلف أنواع الحبوب⁽¹⁾.

أسس سايلو الحلة (الشركة العامة لتجارة الحبوب) في الجانب الشرقي لمدينة الحلة وفي الطريق العام المؤدي الى العاصمة بغداد، وفي موضع تطل منه وتقترب فيه من سكة الحديد في مركز المدينة وبالتحديد في حي الجزائر حالياً⁽²⁾، ففي عام 1955 أوعزت الحكومة العراقية⁽³⁾ الى شركة (كتانة Kitana) الانكليزية بعملية بناء سايلو الحلة، اذ قامت تلك الشركة بوضع الاساسات الاسمنتية في العام ذاته، واستمرت أعمال البناء سنتين حيث تم الانتهاء منه في بداية عام 1957، وبعد ذلك تعاقدت الحكومة العراقية مع شركة (سيمنز - Siemens) الألمانية لنصب الآلات الكهربائية والتشغيلية وكان ذلك في اواسط عام 1957، ولاتمام العملية الانتاجية والفنية للسايلاو قامت الحكومة العراقية بالاتفاق والتعاقد مع شركة (بويلر Boylier) السويسرية لنصب الاجهزة التكميلية للسايلاو وخاصة أجهزة طحن الحبوب⁽⁴⁾.

وكان من ضمن الاجهزة والآلات الميكانيكية التي جهز بها السايلاو مجففة حبوب أمريكية الصنع، تستخدم هذه الآلة لتجفيف مختلف الحبوب من الحنطة والشعير والرز وبسعة قدرت بحدود (14) طناً تجفيف حبوب كل ثلاث ساعات، ولا زالت هذه الآلة تعمل الى الان في السايلاو،

(1) عوض، الحلة في العهد الجمهوري الأول 1958 - 1968، ص 231.

(2) يعتبر حي الجزائر من الاحياء حديثة التكوين في المحافظة ويقع في الجانب الشرقي منها، وفي عام 1962 وزعت جمعية بابل التعاونية للاسكان قطع أراضي لمنتسبيها وبالقرب من مستشفى مرجان، وكانت تسمية الجزائر تكريماً لاستقلال دول الجزائر في ذلك العام، ويقع السايلاو ضمن الاراضي التي تقع في مقاطعة (12) والقطع هي (46، 47-6، 48، 49، 50، 51) واسم المقاطعة (الدجاج والكريد)، مقابلة شخصية مع عدنان جراد جبر، مسؤول قسم السيطرة في سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/8/2.

(3) مقابلة شخصية مع عدنان جراد جبر، مسؤول قسم السيطرة في سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/8/2 الساعة التاسعة صباحاً.

(4) مقابلة شخصية مع راند شلال ذياب، مسؤول قسم التشغيل في سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/8/23 الساعة العاشرة صباحاً.

وفي نهاية عام 1957 تم الانتهاء من نصب آلة ميكانيكية سويسرية الصنع تسمى العزالة، تقوم هذه الآلة بعزل الحبوب المخلوطة بعضها ببعض الآخر⁽¹⁾.

وجهاز السايلو بميزان ميكانيكي سعته القصوى (30) طنا من الحبوب، ويحتوي السايلو أيضا على (20) مخزنا طاقتها الاستيعابية متفاوتة ما بين (500) طن و (300) طنا، فضلا عنه دارين حكوميين أنشأ مع بناء السايلو.

تبلغ المساحة الكلية للسايلو حوالي (5) دونم، في حين تبلغ مساحة منشآت البناء فيه بحدود (2500) مترا مربعا، وكانت الارض مفوضة بالطابو تعود ملكيتها الى الملاكين (عبيد نجم العبد الله، ومحمد نجم العبد الله، ومحسن نجم العبد الله)⁽²⁾. افتتح السايلو لعمل رسميا في 1959/11/1⁽³⁾.

أما بالنسبة الى أهم أقسام السايلو فهي:

1-قسم التشغيل والسيطرة، وتكون مسؤوليته صيانة وتشغيل الآلات الميكانيكية والكهربائية في السايلو.

2-قسم التخزين، وتكون مسؤوليته تحليل وفحص الخزين، حيث مراقبة درجة حرارة وتهوية الخزين (مراقبة الخزين).

3-أمين المخزن، وتتحصر مسؤوليته في عملية حركة الخزين من حيث الاستلام والتسليم بنوعيه المستورد والمحلي اضافة الى مراقبة كميات الحبوب المحولة من السايلات الأخرى، بالاضافة الى العمليات الأخرى المتممة مثل الاستعلامات والتي يكون اختصاصها مسك ومراقبة سجلات المستورد من الحبوب أو المحلي منها، وكذلك مراقبة ما يدخل من الحبوب الى السايلو وما يخرج منها، أما الجانب الاداري فيشمل على الاقسام التدقيق والحسابات ومكتب المدير⁽¹⁾.

تعد هذه المؤسسة من المؤسسات المهمة في محافظة بابل والتي تتعامل بتجارة الحبوب وبكميات كبيرة جدا سواء المحلية منها أو المستوردة ومن أبرز وأهم الحبوب التي تتعامل بها هي الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء، ويعد النشاط الذي تتعامل به نشاطا تحويليا وتسويقيا وتخزينيا، حيث تجري بعض العمليات التحويلية على ما يرد اليها من الحبوب، اذ تعمل على تحويل القمح الى طحين معد للاستهلاك البشري وكذلك تحويل مادة الشلب من حالته الخام الى رز معد للاستهلاك ايضا، فضلا عن الحصول على نواتج عملية التحويل هذه والتي تستخدم كاعلاف حيوانية علما بأن الشلب الذي يمر بعملية التحويل هو المنتج المحلي ومن نوع العنبر وبشكل رئيسي، والذي يلاقي اقبالا شديدا من قبل سكان المحافظة أو من باقي المحافظات الأخرى لاسيما الشمالية منها وذلك بسبب مواصفاته المتعلقة بالطعم والرائحة وكماذ غذائية غنية بالمواد النشوية.

(1) مقابلة شخصية مع ناظم هادي ناصر مدير سايلو حبوب الحلة القديم بتاريخ 2008/7/28.

(2) مقابلة شخصية مع عدنان جراد جبر، مسؤول قسم السيطرة في سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/8/2.

(3) عوض، الحلة في العهد الجمهوري الأول (1958 - 1968)، ص231.

(1) مقابلة شخصية مع راند شلال ذياب مسؤول قسم التشغيل في سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/8/23 الساعة العاشرة صباحا

ومما هو جدير بالذكر ان محصول الرز الذي يتعامل مع (السايلو) يأتي من مصدرين وهما المستورد الذي يأتي من خارج القطر ومحلي من داخل القطر، ويعمد السايلو الى خزن المستورد منه ومن ثم توزيعه على مختلف القطاعات الاستهلاكية وحسب حاجة السوق ولا تقتصر عملية التوزيع هذه على مدينة الحلة والمناطق التابعة لها فحسب بل تشمل منطقة الفرات الأوسط⁽²⁾ من القطر⁽³⁾.

في البداية تعامل السايلو مع الحنطة المستوردة من الخارج والتي تأتي الي السايلو عن طريق القطار القادم من البصرة وتكون تلك الحنطة تستورد من مناشئ عالمية مثل الحنطة الأمريكية والروسية والكندية، وفي منتصف الستينات بدأت الشركة بالتعامل مع الحنطة المحلية، التي كانت قبل ذلك التاريخ تورد الى الاسواق التجارية مباشرة، ولكن دعم الدولة لاسعار الحنطة في تلك المرحلة كان قد شجع الفلاحين على توريدها الى (السايلو) وفي بداية السبعينات عملت الحكومة على تشجيع الفلاحين على زيادة إنتاجيتهم للحبوب وبالتالي توريدها الى (السايلات المنتشرة في أرجاء العراق) ومنها (سايلو) الحلة، وذلك بمنح الفلاح المتميز بالانتاج مكرمة كانت عبارة عن ماكينة زراعية (عنتر 71)، وهذا ما شجع الفلاحين على زيادة إنتاجيته لمحصولي الحنطة والشعير⁽¹⁾.

أما فيما يخص عملية نقل وتوريد الحبوب الى السايلو فقد كانت تتم عن عدة طرق منها طريقة الحمل على الجمال أو عن طريق سيارات الحمل أو عن طريق سكة القطر، التي لعبت دورا مهما في عملية نقل الحبوب القادمة من البصرة وبالأخص من سايلو أم قصر الذي كان ولا يزال يستقبل الحبوب من مختلف المناشئ العالمية، وعندما يصل القطر المحمل بالحبوب الى السايلو يوجد منفذ خاص لتلك الحبوب، ويكون هذا المنفذ ذا خطين، كل خط طاقته (60) طنا (تفريغ ساعة) قادم من البصرة، والآخر طاقته (60) طنا أيضا (تحميل ساعة) الذهاب الى بغداد⁽²⁾.

بلغت الطاقة التخزينية للسايلو بحدود (8300) طنا لمختلف أنواع الحبوب، في حين بلغت الطاقة الفعلية له بحدود (7000) طنا⁽³⁾. وقبل المباشرة بتنفيذ سايلو الحلة الجديد في عام 1981 بقي سايلو حبوب الحلة القديم يستقبل المنتجات الزراعية من منتجات الحبوب وخاصة الحنطة والشعير ومن كافة الوحدات الادارية التابعة لمحافظة بابل خلال فترة السبعينات ابتداء من عام 1970 الى عام 1979 كما مبين في الجدول الآتي.

(2) تضم منطقة الفرات الأوسط محافظات (بابل والديوانية والنجف وكربلاء).

(3) محمد، فؤاد عبد الله، الخدمات التجارية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1991، ص 33.

(1) مقابلة شخصية مع محسن عبد الحسين علي الياسري، المدير الأقدم لسايلو الحلة القديم في داره الواقعة في منطقة البكرلي بتاريخ 2008/10/4 الساعة الخامسة عصرا.

(2) مقابلة شخصية مع ناظم هادي ناصر، مدير سايلو الحلة القديم بتاريخ 2008/10/2 .

(3) وزارة الثقافة والارشاد، ثورة 14 تموز في عامها الأول، ص 157.

جدول رقم (44) يبين كمية الحنطة والشعير الموردة الى (سايلو) الحلة القديم للفترة 1970 – 1979

السنة	حنطة موردة الى السايلو	شعير مورد الى السايلو
1970	6000 طن	2000 طن
1971	7000 طن	1000 طن
1972	6250 طن	1750 طن
1973	5750 طن	1500 طن
1974	5500 طن	2500 طن
1975	5250 طن	2500 طن
1976	6000 طن	2000 طن
1977	6250 طن	1500 طن
1978	6750 طن	1250 طن
1979	6800 طن	1200 طن

المصدر: سجلات (سايلو) حبوب الحلة، بيانات غير منشورة.

ونتيجة للزيادة الكبيرة لمجموع المساحة الزراعية التي خصصت لزراعة مختلف أنواع الحبوب وخاصة الإستراتيجية منها في محافظة بابل خلال عقد السبعينات، وكذلك الزيادة الحاصلة في عدد السكان وتحسن المستوى المعاشي وخاصة بعد قرارات التأمين، أصبحت الحاجة الى بناء وإنشاء سايلو آخر في محافظة بابل وذلك لاستيعاب الكميات الكبيرة المستلمة من الحبوب، لذا بادرت الحكومة العراقية في عام 1972 الى التعاقد مع شركة تركية لبناء سايلو الحبوب، وشركة روسية لبناء سايلو الرز.

بدأ العمل في إنشاء السايلو الجديد في عام 1972 على مساحة من الأرض قدرت بـ (25) دونما مملوكة ملك صرف للدولة، وفي منطقة حي الجزائر أيضا وعلى بعد ثلاث كيلومترات تقريبا شمالي السايلو القديم، ويقع على الطريق المؤدي الى مدينة بغداد، وتمر سكة حديد حلة – بغداد في داخل السايلو وذلك من أجل نقل الحبوب من وإلى (السايلو). قدرت الطاقة التصميمية للسايلو بـ (25000) طنا ولكن الطاقة الفعلية كانت (20000) طنا من مختلف أنواع الحبوب، انتهى العمل في بناء السايلو والأقسام التابعة له في عام 1980⁽¹⁾.

ثانياً: الشركة الأفريقية العراقية (فرع بابل)

تأسست الشركة الأفريقية العراقية كمؤسسة تابعة الى القطاع الخاص في 1959/11/28 طبقا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (48) من قانون الشركات التجارية ذي الرقم (31) لسنة 1957⁽¹⁾.

(1) مقابلة شخصية مع المهندس راسم مهدي عمران في مقر عمله في سايلو الحبوب الجديد بتاريخ 2008/7/28.

حيث سجل المؤسسون الأوائل للشركة ببيان الاكتتاب لدى سجل الشركات التجارية بتاريخ 1959/11/28.

وكان من أبرز المواد التي جاء بها هذا البيان هي.

المادة الأولى أ- ان اسم الشركة التي سيكتتب باسمها المساهمون هي الشركة الأفريقية العراقية التجارية المساهمة وان مركز ادارتها المسجل هو مدينة بغداد ولها حق فتح فروع لها داخل العراق وخارجه وان رأسمالها الأسمي هو (250000) ديناراً وقسم الى (250000) سهماً قيمة كل سهم دينار واحد.

ب- ان الغرض الأساسي للشركة هو التجارة بصورة عامة وتشمل الاستيراد والتصدير واصدار الوكالات والدخول في المناقصات الرسمية وشبه الرسمية والأهلية، وكذلك بناء المعامل والقيام بأعمال الصيانة والتملك.

المادة الثانية: ان رأسمال الشركة هو (250000) ديناراً ومقسمة الى (250000) سهماً، قيمة السهم الواحد دينار واحد، وقد اكتتب المؤسسون بمئة وأربعة وعشرين ألف وخمسمائة سهم (124500) سهماً على النحو التالي.

1- الشركة الأفريقية والشرقية المملكة المتحدة المحدودة⁽¹⁾ والتي عنوانها (كنكسوت هاوس

ستريت kinksont haws) لندن وجنسيته انكليزية بـ (124494) سهماً.

2- السيد فؤاد حبه تاجر عراقي وعنوانه (7- 91) شارع بغداد الجديدة محافظة بغداد – سهم واحد.

3- السيد فرج نعوم الأسدي عراقي عنوانه (233 – 2) – محلة السعدون محافظة بغداد – سهم واحد.

4- السيد منذر منير عباس عراقي عنوانه محافظة بغداد - الباب الشرقي – سهم واحد.

5- بهجت صبيح الخضري تاجر عراقي عنوانه محافظة بغداد شارع المستنصر – سهم واحد.

6- رجب الصفار تاجر عراقي عنوانه محافظة بغداد شارع الرشيد سهم واحد.

7- عبد الكريم الحاج خضير العطار تاجر عراقي عنوانه محافظة البصرة – العشار – سهم واحد.

وبذلك يصبح مجموع الأسهم (124500) سهماً.⁽¹⁾

اما بالنسبة الى فرع الشركة الأفريقية العراقية في محافظة بابل فقد تأسس عام 1975 على شكل معرض للبيع المباشر في منطقة شارع أبو القاسم مقابل جامع وحسينية ابن النما وفي عمارة صلاح الصفار، تخصصت هذه الشركة ببيع الأجهزة المنزلية والتي شملت (الأجهزة الكهربائية والأجهزة الصوتية وكذلك التأسيسات الكهربائية) وكذلك اختصت هذه الشركة ببيع

(1) صدر هذا القانون في 22/آب/1957 في عهد رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي، وتضمن هذا القانون (324) مادة لمزيد من التفاصيل ينظر وزارة العدلية مجموعة القوانين والانظمة القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات، بغداد، مطبعة الحكومة، 1958، ص 572.

(1) جريدة الاخبار العدد 5283 السنة 22، 1959/12/5.

(1) تكون هذا البيان من إحدى عشر مادة، وجير بتوقيع المؤسسين الأوائل للشركة.

الإطارات وإلى كافة دوائر الدول وكذلك المواطنين، كانت الشركة الأفريقية تتبع إدارياً إلى المؤسسة العامة المرتبطة رسمياً بوزارة التجارة الداخلية آنذاك⁽²⁾ وكان يرأس إدارة تلك المؤسسة (فواز مطلق الظاهر) منذ بداية تأسيسها إلى عام 1976، بالإضافة إلى عدد من الموظفين ومنهم الباعة وأمين الصندوق وكاتب الكشف، فضلاً عن عدد من العمال الخدميين، وفي عام 1978 تم افتتاح فرع آخر للشركة وفي شارع أبو القاسم أيضاً وفي العمارة المجاورة للفرع الرئيسي، وانتقلت إليه الإدارة والذاتية وشعبة الحسابات وشعبة المبيعات.

وفي منتصف السبعينات أصبحت الحاجة ملحة لافتتاح عدد من فروع الشركة في الأقضية والنواحي التابعة إدارياً إلى محافظة بابل ومنها القاسم والمدحتية والاسكندرية إذ كان هناك عدد من الوكلاء للشركة في تلك المناطق فضلاً عن الوكلاء الذين انتشروا في عدد من مناطق وأحياء مركز مدينة الحلة.

وفي عام 1980 تغير اسم الشركة الأفريقية إلى اسم الشركة العراقية التجارية وارتبطت رسمياً بالمؤسسة الاستهلاكية العامة⁽¹⁾.

واستمرت الشركة الأفريقية في مزاولة أعمالها التجارية إلى أن اندمجت مع شركة المخازن العراقية (الأورزدي باك) في عام 1986⁽²⁾

ثالثاً: شركة المخازن العراقية (الأورزدي باك)⁽³⁾

بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها العراق، وفي مجمل نشاطاته الزراعية والصناعية والتجارية، وخاصة خلال عقد السبعينات، ونتيجة لزيادة وارتفاع المستوى المعاشي للمواطنين خلال تلك الفترة قررت وزارة التجارة فتح فروع تسويقية لها وفي جميع محافظات العراق تقريباً سميت بـ (شركة المخازن العراقية)، وهو جهاز تسويقي تابع إلى وزارة التجارة يعمل بتجارة المواد الضرورية والكمالية.

وفي عام 1971 افتتح أول فرع للشركة في محافظة بابل وكان موقعه وسط شارع أبو القاسم وفي الجهة المقابلة لمرقد العلامة (ابن النما) والجهة الأخرى للشركة تكون مقابلة لمنزله الشعب، ضمت الشركة مجموعة من الأقسام التي اختصت بمختلف أنواع السلع، ومن هذه الأقسام

- 1- قسم المشروبات والسكاكر والمواد الغذائية المعلبة،
- 2- قسم العطور و مواد التجميل.

(2) قبل قرارات التأمين في عام 1964 كانت هذه المؤسسة تابعة للقطاع الخاص وكما بينا سابقاً.

(1) مقابلة شخصية مع حمزة حسين الغزالي، مدير معرض الشركة الأفريقية فرع الأنبار للمدة 1974 - 1976 في مقر عمله في مديرية الرقابة التجارية في محافظة بابل بتاريخ 2008/7/22 علماً أنه من مواليد الحلة 1946.

(2) مقابلة شخصية مع فواز مطلق الظاهر مدير معرض الشركة الأفريقية فرع بابل للمدة 1975 - 1976 في داره الواقعة في حي البكرلي بتاريخ 2008/9/10.

(3) الأورزدي باك: وهي شركة إنكليزية لها مجمعات تجارية منتشرة في مختلف دول العالم، افتتحت لها فرعاً في بغداد عام 1955 في منطقة سيد سلطان علي (شارع الرشيد)، في عام 1968 أمم من قبل الدولة. عوض، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة ، ص 24.

3- قسم الأقمشة والفرش والبياضات.

4- قسم الملابس وتشمل الملابس الرجالية والنسائية. وكانت معظم هذه المواد تستورد من الخارج.

في عام 1972 افتتح قسم في الشركة لتجهيز الوكلاء داخل المحافظة، بمختلف أنواع السلع والمواد، وفي عام 1973 قررت شركة المخازن العراقية فرع الحلة فتح فرع لها في ناحية الاسكندرية، وفرعا آخر في قضاء الحمزة الأمر الذي أدى الى ارتفاع عدد وكلاء الشركة العامة للمخازن العراقية الى (1325) وكلا في عموم المحافظة منذ تأسيسها ولغاية عام 1975 ويدل هذا الرقم على ان لشركة المخازن العراقية دورا بارزا في عملية تنشيط القطاع التجاري داخل المحافظة

وفي عام 1976 طلبت الشركة من مديرية بلدية الحلة بناء وإنشاء بناية جديدة، وكان موقع البناء بالقرب من مصرف الرافدين وفي الموقع السابق لمقهى (ابي سراج) وعلى مساحة تقدر بـ (750م²) وفي عام 1980 انتقلت الشركة الى مقرها الجديد والذي تكون من أربعة طوابق، خصصت الطوابق الأول، والثاني، والثالث للبيع المباشر للمواطنين بينما خصص الطابق الرابع الى ادارة الشركة، وفي نهاية عام 1980 أدمجت الشركة الأفريقية فرع الحلة الى شركة المخازن العراقية، فأصبح بذلك أول مجمع تسويقي في العراق بعد المجمع التسويقي الموحد في شارع الرشيد⁽¹⁾.

المبحث الثالث :

(1) مقابلة شخصية مع السيد سعيد عبد رشيد مدير الاسواق المركزية السابق فرع الحلة من 1972 - 1986. في مقر عمله الكائن في شارع الجبل بتاريخ 2008/8/22.

طرق النقل في محافظة بابل من عام 1958 – 1979

أولاً: الطرق النهرية

ثانياً: الطرق البرية

1- الطرق الرئيسية.

2- الطرق الثانوية.

3- الطرق الريفية.

ثالثاً: سكك الحديد (سكة حديد بغداد بالبصرة)

رابعاً: الجسور في محافظة بابل

أولاً: نبذة تاريخية عن طرق النقل والمواصلات في العراق

عندما احتلت القوات البريطانية العراق أنشئت عدة طرق اقتضتها ظروف الحرب آنذاك، ومنها مد خط سكة حديد متري بين بغداد والبصرة وبين بغداد وكركوك، وذلك من أجل السيطرة على منابع النفط ومن ثم استغلالها خدمة لمصالحها الاستعمارية⁽¹⁾. وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق اقتضت الأعمال على صيانة تلك الطرق والمحافظة عليها، وبقيت معظم أجزاء الوطن منفصلة عن بعضها، فلم تكن هناك طرق جديدة تصل مراكز الألوية وان وجدت فانها قليلة، وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية على فتح عدة طرق وقتية وذلك لربط المطارات الحربية والتي أنشئت في البصرة (مطار الشعبية) وفي بغداد (مطار الحبانية)⁽²⁾ وعند زيادة حصة العراق من عائدات النفط نتيجة لتوقيعه اتفاقية مناصفة الارباح في عام 1952⁽³⁾ مع الشركات العاملة في مجال النفط في العراق⁽⁴⁾ فقد خصصت الحكومة العراقية وضمن المناهج التي وضعها مجلس الاعمار، مبالغ قدرت بحدود (63676000) ديناراً لأعمال الطرق، و(22890000) ديناراً لإنشاء وصيانة الجسور ومبلغ (8851550) ديناراً لإنشاء المطارات و(24940142) ديناراً لأعمال سكك الحديد، وخصص مجلس الاعمار مبلغ (4000000) ديناراً للموانئ العراقية⁽⁵⁾ لتصبح المبالغ التي خصصها مجلس الاعمار العراقي للفترة من 1955 – 1959 لإنشاء وصيانة الطرق والجسور وسكك الحديد والمطارات في العراق بحدود (124357692) ديناراً، الأمر الذي يظهر جدية الحكومات العراقية على الاهتمام بهذا المفصل الاقتصادي المهم.

ثانياً: طرق المواصلات في محافظة بابل.

إن الأهمية التجارية والصناعية والزراعية التي احتلتها مدينة الحلة في عصرها الحديث والمعاصر تكمن في موقعها الاستراتيجي، بين مراكز التجارة الرئيسية في العراق بين بغداد والبصرة من جهة، وقربها من الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء من جهة أخرى، الأمر الذي

(1) البرقاوي، أحمد رفيق، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانية، 1922 – 1932، منشورات الثقافة والاعلام، مطبعة الرشيد بغداد، 1980، ص 163-164، العمر، فاروق، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977، ص 5.

(2) وزارة الارشاد، ثورة تموز في عامها الاول، ص 20.

(3) في 3/شباط/1952 تم التوقيع في وزارة الاقتصاد العراقية على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة وشركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة من جهة أخرى، لمزيد من التفاصيل ينظر، الشواف، عبد اللطيف، حول قضية النفط في العراق، بيروت، دار المكتبة العصرية، دون سنة طبع، ص 85.

(4) حكمت، سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، بغداد، دار الحرية للطباعة وللنشر، 1979، ص 177.

(5) حكمت، سامي سليمان، نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية، القدس، دار الأيتام الإسلامية، 1958، ص 109-110.

جعل إمكانية ربطها بطرق برية ونهرية من الأمور التي أولتها الحكومات العراقية أهمية كبيرة⁽¹⁾، ومن هذه الطرق

أ- الطرق النهرية

حيث يكون نهر الفرات وشط الحلة محاور الحركة النهرية في المحافظة، ولكن طبيعة هذه المجاري قد حددت وسائل النقل وحجم ونوع السلع التي تنقل فيها، وذلك لضحالة المياه في هذه المجاري وكثرة الموانع والجسور المستوية فيها، فضلاً عن بطئ حركتها، وعدم التشجيع على استخدامها أو استثمارها، إلى جانب تطور وسائل النقل البري السريع⁽²⁾.

ب- الطرق البرية

تنقسم هذه الطرق في محافظة بابل وكبكية محافظات ومدن العراق إلى.

1- الطرق الرئيسية: وهي تلك الطرق التي تربط محافظة بابل بباقي المحافظات والأقضية التي تحيط بها، والتي يمكن أن نعرفها بأنها تلك الطرق المبلطة تبليطاً حديثاً والمصممة وفق أسس ومواصفات علمية حديثة روعيت فيها كثافة المرور والحمولات المحورية المتوقعة عليها⁽³⁾.

ولعل من أبرز هذه الطرق التي تربط محافظة بابل هي .

أ- الطريق الذي يربط محافظة بابل بمحافظة الديوانية (الممر الأول)⁽¹⁾.

وهو أول طريق مبلط يربط محافظة بابل بالمحافظات الأخرى، وكان ذلك في عام 1954⁽²⁾ وبطول يبلغ (50 كم) ضمن حدود المحافظة (36 كم) ضمن حدود محافظة الديوانية ليبلغ مجموع طوله بحدود (86 كم)⁽³⁾ أما عرضه فبلغ عند الإنشاء (8) أمتار⁽⁴⁾.

يخدم الطريق مجموعة من القرى والتجمعات السكنية التي تقع على جانبي الطريق منها) الغليس وأبو سناوة والدبلة) حيث شجع هذا الطريق تلك القرى على نقل منتجاتها الزراعية بشقيها

(1) المهداوي، المصدر السابق، ص 138.

(2) الشمري، محمود محمد، المصدر السابق، ص 63.

(3) وزارة التخطيط، دائرة النقل والمواصلات، اختيار الطرق النموذجية، اعداد كمال عبد القادر ولي، بغداد، دون مطبعة، 1970، ص 40.

(1) نظراً لأهمية الطريق الاستراتيجية والتوسعات الكبيرة التي حصلت على جانبيه فقد بادرت مديرية طرق وجسور بابل في عام 1981 بإنشاء الممر الثاني من الطريق.

(2) عبد الموجود، عبد النافع وآخرون، تطور الطرق والجسور في العراق حتى نهاية 1990، بغداد، مطبعة الأديب، 1992، ص 124.

(3) الجنابي، احمد صباح مرضي، أثر طرق النقل البري على نمو المستوطنات البشرية في محافظة بابل (دراسة في جغرافية النقل) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص 29.

(4) وزارة الاسكان والتعمير، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور بابل، 1992، أوراق بلا أرقام.

(النباتي والحيواني) الى مركز المحافظة بصورة اسهل مما ساعد ذلك على زيادة مساحة الأراضي الزراعية الذي انعكس ايجابيا على زيادة الانتاج الزراعي فيها.
ب- الطريق الذي يربط محافظة بابل بمحافظة بغداد.

ترجع نشأت هذا الطريق الى البدايات الأولى لتأسيس مدينة بغداد كطريق يربط مدينتين لهما أهميتهما التاريخية الكبيرة (5).

في بداية عام 1957 شهد الطريق تغيرات جذرية في مساره فقد أصبح طريقا مزدوجا ذا ممرين⁽⁶⁾ للذهاب والاياب وغير مفصول بجزرة وسطية وكان بعرض (7,5 م)⁽⁷⁾ وفي نهاية عام 1957 بدأت عمليات تبليط الطريق، وبطول بلغ بحدود (106 كم)، يقع (65 كم) منها داخل الحدود الادارية للمحافظة والباقي ضمن الحدود الادارية لمحافظة بغداد⁽¹⁾ وتم الانتهاء من عمليات التبليط في بداية عام 1960⁽²⁾.

ونظرا لتزايد حركة المرور عليه على اثر النهضة الشاملة التي شهدتها العراق وخاصة بعد قرارات التأميم في عام 1972 وزيادة عوائد النفط والتي أدت الى رفع المستوى المعاشي للأفراد، الى جانب سياسة الاستيراد التي اتبعتها الدول لسد حاجة الطلب الداخلي على اقتناء السيارات الخاصة فضلا عن المشاكل المرورية المتزايدة على الطريق وخصوصا تلك الحوادث المميتة، وكذلك عدم قدرته على استيعاب حركة المرور، مما دعت الضرورة الى ايجاد خطوة أكثر تقدما تمثلت بانشاء الممر الثاني (الأيسر)⁽³⁾ فقد كان السعي الدائم لغرفة تجارة الحلة هو السبب المباشر في انشاء ذلك الممر، وذلك لانه ضرورة حتمية لنشاط الحركة التجارية بين محافظة بابل والعاصمة بغداد، حيث بدأت عمليات التبليط في عام 1972 وانتهت في عام 1977⁽⁴⁾ ليصبح طريقا ذا أربعة ممرات (اثان لكل اتجاه)، تفصل بين الاتجاهين جزرة وسطية وأكتاف جانبية عرض كل جانب حوالي (3) أمتار⁽⁵⁾.

أصبح هذا الطريق من الشرايين المهمة للطرق في العراق كونه يربط العاصمة بغداد بالمحافظات الجنوبية، وما زاد من أهميته تلك هو قيام الحكومة العراقية وخاصة في بداية السبعينات بانشاء العديد من الصناعات الوطنية والمهمة في الاقتصاد العراقي على جانبي الطريق

(5) جورج، رو، العراق القديم، ترجمة حسين علوان، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1984، ص253.

(6) الممر هو عرض الطريق الواحد الذي يتكون من اتجاه واحد أو اتجاهين.

(7) الساكني، عبير يحيى أحمد، تطور خدمات طريق بغداد / حلة كجزء من طريق رقم (8) للمدة 1970 - 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998، ص29.

(1) عبد الموجود، المصدر السابق، ص124.

(2) الشمري، محمود محمد، المصدر السابق، ص62.

(3) الساكني، المصدر السابق، ص29.

(4) مقابلة شخصية مع محمد علي النجار في مقر عمله بتاريخ 2008/8/22.

(5) الساكني، المصدر السابق، ص29.

وخاصة (الصناعات الميكانيكية) في ناحية الاسكندرية كذلك ساعد هذا الطريق على قيام العديد من التجمعات السكنية والتي سرعان ما أخذت بالنمو السريع وتحولت بعدها الى مركز ناحية أو قضاء ، الأمر الذي أدى الى زيادة النشاط التجاري (الزراعي منه أو الصناعي) في المحافظة والذي انعكس ايجابيا على تطور المحافظة الحضاري والعمراني.

ج- الطريق الذي يربط محافظة بابل بمحافظة كربلاء.

يمكن أن يعد هذا الطريق من أقصر الطرق الرئيسية التي تربط محافظة بابل بالمدن والمناطق المجاورة لها انشأ الممر الأول في هذا الطريق في عام 1961 وبطول بلغ (42 كم)⁽¹⁾ ليربط مركز مدينة الحلة بناحية أبي غرق⁽²⁾ وقضاء الهندية⁽³⁾ وصولا الى مدينة كربلاء، ونظرا لأهمية الطريق من الناحية الدينية باستخدامه من قبل السواح والزائرين الى العتبات المقدسة في كربلاء فقد تم انشاء الممر الثاني من الطريق في عام 1984 من قبل مديرية طرق وجسور بابل⁽⁴⁾ ليصبح طريقا ذا ممرين تفصل بينهما جزيرة وسطية⁽⁵⁾ وتبرز أهمية هذا الطريق من الناحية التجارية كونه من الطرق التي لعبت دورا مهما في مساعدة القرى التي تقع على جانبي الطريق في تسويق منتجاتها الزراعية الى مركز المحافظة والمناطق الأخرى، وكذلك فقد ساعد الطريق على نشوء بعض التجمعات السكانية مثل ناحية ابي غرق.

د- الطريق الذي يربط محافظة بابل بمحافظة النجف.

يعتبر هذا الطريق من الطرق الرئيسية المهمة في القطر⁽⁶⁾ حيث كانت القوافل التجارية والزائرين الى العتبات المقدسة في النجف الأشرف تسلك هذا الطريق⁽⁷⁾ أنشأ الممر الأول لهذا الطريق في عام 1965 وبطول يبلغ بحدود (70 كم) من قبل مديرية طرق وجسور بابل⁽¹⁾ ونظرا للزخم الحاصل على هذا الطريق ولأهميته من الناحية الدينية والاقتصادية فقد تم في عام 1981 الانتهاء من الممر الثاني للطريق، لتفصل بينهما جزيرة وسطية وتقع مسافة (31 كم) من الطريق

(1) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 127.

(2) تقع ناحية أبي غرق الى الشمال الغربي من مركز قضاء الحلة ويمر بها الطريق الرئيسي الذي يربط محافظة بابل بمحافظة كربلاء وتبعد بحدود (8 كم) عن مركز الحلة تمتاز بنشاطها الزراعي.

(3) قضاء الهندية وتسمى محليا (طويريج) وأول من عمر فيها رجل من قبيلة (زحاف) سنة 1869، وسميت الهندية نسبة الى المهرجا الهندي المعروف (أصف الدولة)، لمزيد من التفصيلات ينظر، الحسني، العراق قديما وحديثا، ص 145.

(4) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(5) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 127.

(6) الشمري، محمود محمد، المصدر السابق، ص 63.

(7) المهداوي، المصدر السابق، ص 159.

(1) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق.

من ضمن مسؤولية مديرية طرق وجسور بابل⁽²⁾، وقد ساعد انشاء هذا الطريق على سهولة نقل السلع والخدمات من محافظة بابل الى محافظة النجف الأشرف وبالعكس، بالإضافة الى انه ساعد الفلاحين العاملين في القرى الزراعية التي تقع على جانبي الطريق على نقل منتجاتهم الزراعية الى مركز المحافظة.

هـ- طريق المشروع / صورة.

وهو من الطرق الرئيسية المهمة التي تقع ضمن الحدود الادارية التابعة الى محافظة بابل، تكون بداية هذا الطريق من قرية تونس⁽³⁾ الواقعة على الطريق العام بين الحلة وبغداد وينتهي بقضاء الصويرة ضمن الحدود الادارية لمحافظة واسط.

صمم الطريق أساسا لخدمة العديد من القرى والتجمعات الريفية التي تقع على جانبه الأيسر ولربط طريق حلة / بغداد - بطريق واسط / بغداد وكان ذلك في عام 1977، حيث كان طول الطريق زهاء (50 كم) وبعرض (7 أمتار) تقريبا، ويبلغ طول الطريق الذي يقع على عاتق ومسؤولية مديرية طرق وجسور بابل بحدود (26 كم)⁽⁴⁾. مثل هذا الطريق الشريان الحيوي لكثير من القرى الزراعية التي اشتهرت بانتاجها للمحاصيل الاستراتيجية المهمة مثل الحنطة والشعير مما ساعد على عملية تسويق تلك المنتجات الى مناطق تصريفها.

2- الطرق الثانوية.

يمكن ان نعرف الطرق الثانوية بأنها الطرق المبلطة تبليطا قويا وترتبط مع شبكة الطرق الرئيسية في مواضع كثيرة ولاسيما عند مفارق الطرق المؤدية الى مراكز الأقضية والنواحي، وقد تربط في بعض الأحيان بين مراكز المدن الرئيسية والناطق المجاورة لها، لذلك فان أهميتها مرهونة بأهمية المراكز المدنية التي تمر بها، وهي في ذات الوقت تكسب هذه المراكز أهميتها، وتعزز من مكانتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية⁽¹⁾.

ولعل من ابرز الطرق الثانوية التي تقع ضمن الحدود الادارية لمحافظة بابل هي:

أ- طريق حصوة / مسيب / كربلاء⁽²⁾

وهو من الطرق الشريانية المهمة الذي يربط العاصمة بغداد بمحافظة كربلاء عبر قصبه الحصوة وناحية الاسكندرية وقضاء المسيب مخترقا نهر الفرات عبر جسر المسيب الحديدي (قرب مركز قضاء المسيب)⁽³⁾، أنشأ الممر الأول للطريق في عام 1962 من قبل مديرية طرق وجسور بابل، ونظرا لاهمية الطريق وما تحتله مدينة كربلاء من أهمية كبيرة من الناحية الدينية

(2) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 128.

(3) قرية تقع ضمن الحدود الادارية لقضاء المسيب تقع على الجانب الايمن من الطريق العام حلة - بغداد.

(4) مديرية طرق وجسور بابل، أوراق بلا أرقام.

(1) خياط، سلمى جلال خليل، الطرق البرية، وأثرها في نمو المستوطنات الريفية في منطقة الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1996، ص 155.

(2) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 127.

(3) الجنابي، المصدر السابق، ص 35.

ولتزايد الزخم على الممر الأول تم انشاء الممر الثاني من الطريق في عام 1975، يبلغ طول الطريق بحدود (50 كم)، في حين يبلغ طول الطريق الذي يقع ضمن مسؤولية مديرية طرق وجسور بابل بحدود (23 كم)، ويبلغ عرض الطريق زهاء (7,5 م)⁽⁴⁾ أما بالنسبة الى أهم الأفضية والنواحي التي تستفيد من الطريق بصورة كبيرة فهي ناحية الاسكندرية ومن ثم قضاء المسيب، أعطى الطريق أهمية كبيرة بالنسبة الى المناطق السكنية والقرى الفلاحية التي تقع على جانبي الطريق، كما أنه ساهم وبشكل كبير في تسهيل عملية نقل المنتجات الصناعية من المنشآت والمصانع التي أقيمت في تلك المنطقة مثل الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية، وبعض المعامل الصناعية التي كانت قائمة في قضاء المسيب.

ب- طريق المحاويل / سدة الهندية.

وهو من الطرق الفرعية المهمة التي نفذت في عام 1974⁽⁵⁾ من قبل مديرية طرق وجسور محافظة بابل يتفرع هذا الطريق من طريق حلة – بغداد العام يربط قضاء المحاويل بناحية سدة الهندية يبلغ طوله بحدود (13 كم) وبعرض (7) أمتار⁽¹⁾.
يخدم هذا الطريق مجموعة من القرى التي تقع على جانبيه الأمر الذي سهل نقل منتجاتها الزراعية، فضلا عن ذلك فان هذا الطريق كان قد ساعد في عملية نقل المنتجات الصناعية من معمل اسمنت السدة وكذلك منتجات معمل حرير السدة الى محافظة بابل والى العاصمة بغداد.

3- الطرق الزراعية:

وهي مسالك ضيقة مبلطة بطبقة واحدة من الاسفلت، وكان الغرض من إنشائها هو الربط بين القصبات والقرى الصغيرة بالمدن، وأهم ما يميز تلك الطرق هو قلة المنافذ فيها وكذلك كثرة القناطير الأنبوبية التي تخترقها، وان مدى امكانية استخدام هذا الصنف من الطرق يعتمد على طبيعة الانتاج الزراعي في تلك المنطقة التي يتواجد فيها الطريق.
ولكون محافظة بابل من المحافظات المتميزة بالانتاج الزراعي، وكثرة القرى والأرياف المرتبطة اداريا بالمحافظة لذلك نلاحظ أن هنالك أعدادا كثيرة من نوعية هذه الطرق، ولعل من أبرز تلك الطرق والتي تقع ضمن الحدود الادارية للمحافظة هي:
أطريق حلة / مزرعة الطلائع⁽²⁾.

وهو طريق ريفي يربط مزرعة الطلائع بمركز مدينة الحلة يبلغ طوله بحدود (25 كم)، في حين يبلغ عرضه (6,5 م)⁽³⁾، أنشأ هذا الطريق في عام 1975 من قبل مديرية طرق وجسور

(4) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(5) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 129.

(1) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(2) مزرعة الطلائع: تقع هذه المزرعة الى الشرق من مركز مدينة الحلة تشتهر بزراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير وغيرها.

(3) الجناي، المصدر السابق، ص 34.

بابل، يمر هذا الطريق بالعديد من القرى والتجمعات السكنية ويمر كذلك بناحية النيل⁽³⁾ ساعد هذا الطريق ومنذ إنشائه الفلاحين الساكنين في المزرعة على تسويق منتجاتهم الزراعية الى مركز مدينة الحلة والى باقي المدن القريبة.

ب-طريق حلة / سنجار/ عنانة.

وهو أحد الطرق الريفية في محافظة بابل، يتفرع من طريق حلة / كربلاء ويخترق الاراضي الزراعية في قريتي سنجار وعنانة، وأنشئ هذا الطريق في عام 1976 من قبل مديرية طرق وجسور بابل، يبلغ طول الطريق بحدود (5 كم)، في حين يبلغ عرض الطريق (7 م)⁽¹⁾ ساعد الطريق القرى الموجودة على جانبيه على تسهيل عملية نقل منتجاتها الزراعية الى مركز المدينة والمناطق السكنية الأخرى.

ج-طريق حلة / طهمازية⁽²⁾ / عوفي⁽³⁾.

وهو من الطرق الريفية الذي يربط مدينة الحلة (شارع 60) بقريتي (الطهمازية وعوفي)، نفذ في عام 1977 من قبل مديرية طرق وجسور بابل، يبلغ طول الطريق (10,5 كم) أما عرضه فيبلغ (6,5 م)⁽⁴⁾ قدم الطريق خدمات كبيرة الى القريتين المذكورتين أعلاه والى التجمعات السكنية الأخرى التي تقع على جانبيه، حيث ساعد فلاحي تلك المناطق على نقل منتجاتهم الزراعية بصورة أسهل كما كان عليه قبل انشائه.

د-طريق حلة / قرية برنون⁽⁵⁾.

وهو من الطرق الريفية المتفرعة من طريق حلة / بغداد العام وينتهي بقرية برنون⁽⁶⁾ أنشأ هذا الطريق في عام 1978 من قبل مديرية طرق وجسور بابل يبلغ طول الطريق بحدود

(4) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(1) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(2) الطهمازية: سميت هذه القرية باسم (توماسيا) قديما، واسمها في الوثائق العثمانية (تيمار الطهماسية)، لمزيد من التفصيلات ينظر، نوير، خليل ابراهيم، قطوف حلية، ط1، النجف الأشرف، مطبعة دار الضياء للطباعة والنشر، 2007، ص 57-58.

(3) عوفي: قرية تقع غرب مركز مدينة الحلة بمشافة تقدر بـ (18 كم) تشتهر بزراعة النخيل وانتاج التمور وزراعة الذرة الصفراء.

(4) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(5) قرية تقع الى الشمال من مركز مدينة الحلة، تبعد عنه بحدود (8 كم) ويكون موقعها قريبا من آثار بابل التاريخية.

(6) الشمري، محمود محمد، المصدر السابق، ص 65.

(3 كم)، أما عرضه يبلغ (6,5 م)⁽¹⁾، يخدم هذا الطريق القرية المذكورة من حيث تسهيل عملية نقل الانتاج الزراعي والحيواني من القرية الى مركز مدينة الحلة.
هـ- طريق محاويل / ألبو مصطفى.

وهو من الطرق الريفية المهمة الذي يقع ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة بابل، ويتفرع هذا الطريق من طريق حلة / بغداد العام أيضا نفذ هذا الطريق في عام 1978 من قبل مديرية طرق وجسور بابل وبطول بلغ ما يقارب (3 كم)، وعرض (7 م)⁽²⁾.

كان لهذا الطريق دورا مميزا في تطوير القرية اقتصاديا من حيث زيادة انتاجها الزراعي وسهولة تسويق الى مركز مدينة الحلة أو المراكز السكنية التي تقع بالقرب من القرية.

و- طريق حلة / مدحتية⁽³⁾ (السياحي). وهو من الطرق الريفية المهمة جدا في محافظة بابل، وذلك لكونه يخدم عدد كبير من القرى والأرياف التي تقع على جانبي الطريق، ويقع كذلك بالقرب من شط الحلة، مخترقا الحقول الزراعية وبساتين النخيل، نفذ هذا الطريق في عام 1978 من قبل مديرية طرق وجسور بابل⁽⁴⁾ يربط هذا الطريق مركز مدينة الحلة بناحية المدحتية مروراً بقضاء الهاشمية وبطول بلغ أكثر من (28) كم، وعرض (7 م)⁽⁵⁾

يعتبر هذا الطريق من أكثر الطرق الريفية حيوية في محافظة بابل لما له من تأثير مباشر وكبير على أكثر من (12) قرية زراعية اشتهرت بانتاجها الزراعي لمحاصيل التمر والحبوب والفواكه والخضر ولعل من أبرز تلك القرى هي (العنايج والدولاب والسادة وبيرمانه

والحصين وفنهرة والياسية والمزيدية) وغيرها من القرى التي تقع على جانبي الطريق.
ز- طريق مدحتية / شوملي / نعمانية.

وهو من الطرق الريفية المهمة التي تربط محافظة بابل بمحافظة واسط عبر مدينة النعمانية ماراً بناحية المدحتية وناحية الشوملي مخترقا الأراضي الزراعية والقرى والتجمعات السكنية، أنشأ في عام 1978 من قبل مديرية طرق وجسور محافظة بابل، يبلغ طول الطريق بحدود (91 كم)، منها (48 كم) تقع على مسؤولية مديرية طرق وجسور بابل، أما عرض الطريق فيبلغ (7.5 م)⁽¹⁾ يتفرع من هذا الطريق مجموعة من الطرق الريفية الفرعية التي تربط

(6) وزارة الاسكان والتعمير ، أوراق بلا أرقام.

(1) مديرية طرق وجسور بابل، أوراق بلا أرقام.

(2) تقع ناحية المدحتية في الجنوب الشرقي لمدينة الحلة، سميت بهذا الاسم نسبة الى الوالي (مدحت باشا)، ويوجد فيها مرقد الامام حمزة بن القاسم من سلالة الامام العباس بن أبي طالب (ع)، لمزيد من التفصيلات ينظر، الحسني، العراق قديما وحديثا، ص150.

(3) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(4) يقع القضاء الى الجنوب من مدينة الحلة بحوالي 30 كم، في عام 1927 أنشأت الحكومة العراقية قرية عصرية مكونة من مجموعة البيوت وبعض الدوائر الحكومية، وكان ذلك بعد الغاء ناحية الجربوعية، لمزيد من التفصيلات ينظر، جريدة الجنائن العدد 91، في 2002/3/18.

(1) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

القرى بذلك الطريق، ومن أبرز تلك الطرق هو طريق الخميسية وطريق العوادل وكذلك طريق خيكان، تبرز أهمية ذلك الطريق من خلال ما يقدمه من من خدمات لكثير من القرى والتجمعات السكنية التي اشتهرت بزراعة وانتاج العديد من المحاصيل المهمة الحبوب والخضروات والكثير من المنتجات الحيوانية التي ساهمت في دعم الاقتصاد لمحافظة بابل.

ح- طريق المسيب / جرف الصخر.

وهو من الطرق الريفية المهمة في محافظة بابل⁽²⁾ يربط هذا الطريق ناحية جرف الصخر بقضاء المسيب، أنجز هذا الطريق في عام 1978 من قبل مديرية طرق وجسور كربلاء، يبلغ طول الطريق بحدود (13.5 كم)، وبعرض (7 م)⁽³⁾ ويمتاز هذا الطريق بكثرة منعطفاته وانحناءاته الحادة⁽²⁾، ساعد هذا الطريق القرى الفلاحية على تسويق منتجاتها الزراعية بصورة اسرع الى مراكز استهلاكها في المدن والمناطق المجاورة لها .
ط- طريق محاويل / ناحية الامام. طريق ريفي يربط مركز قضاء المحاويل بناحية الامام، أنشأ في عام 1978 من قبل طريق وجسور محافظة بابل، يبلغ طول الطريق بحدود (10 كم)،

في حين يبلغ عرضه (9 م)⁽¹⁾. يخدم هذا الطريق العديد من الأراضي الزراعية والتجمعات السكنية، ويتفرع منه طريقي الأمير شبيب والامام علي بن الحسين (ع)، في حين ساعد الطريق في عملية تنشيط نقل المنتجات الزراعية بصورة أسرع الى مناطق استهلاكها.
من خلال العرض التاريخي للطرق الريفية التي أنجزت خلال فترة البحث نلاحظ أنها من أكثر الطرق التي أنشأت خلال تلك المرحلة (1958 – 1979) والسبب في ذلك يعود الى ان محافظة بابل تعتبر من أهم وأبرز المحافظات في انتاجها الزراعي والحيواني ومما ساعد في تلك الأهمية هو انشاء ذلك الكم الكبير من تلك الطرق.

وأخيراً أخذت طرق النقل المبلطة الرئيسية تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية اينما امتدت، مارة بالمستوطنات البشرية التي اخذت تنمو بعد تبليط الطرق، كما أنشأت محال وورش تصليح السيارات والآلات الزراعية ومحطات تعبئة الوقود وكذلك قيام المراكز الصحية والمدارس وتوسعت رقعت المساحات الزراعية وتضاعفت كميات الانتاج الزراعي، وفي خطة التنمية القومية للسنوات (1976 – 1980) والبالغة تخصيصاتها المالية (7299,0) مليون دينار، نلاحظ زيادة حصة قطاع النقل والمواصلات الى (1026,7) مليون دينار وبنسبة بلغت (14,1%) من اجمالي التخصيصات المالية لهذه الخطة، بعد أن كانت التخصيصات المالية لقطاع النقل والمواصلات في الخطة السابقة (1970 – 1974) ما مقدار (219,3) مليون دينار،

(2) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 145.

(3) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(4) الشمري، المصدر السابق، ص 65.

(1) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

وهذا يدل على أن الدولة جادة ومستمرة في اجراء التغيرات الجذرية في القطاعات المختلفة كافة وبهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في العراق.

ثالثاً: الجسور في محافظة بابل.

يمثل بناء الجسور الوسيلة العلمية الناجحة في تخطي ظروف البيئة الطبيعية كالأنهار والجدول والمبازل وغيرها من العوائق الطبيعية، ويتطلب تشييد وبناء الجسور خبرة عالية في التصميم الهندسي وامكانية ضخمة في الآلات والمعدات والعمل، مما ينعكس على زيادة تكاليف انشائه⁽²⁾

وفي محافظة بابل لعبت الجسور دوراً مهماً في عملية التبادل التجاري كونها تربط بين جانبي المدينة بطرق المواصلات، ولا تقتصر أهمية بناء الجسور على عملية التبادل التجاري في المحافظة فحسب بل كان للجوانب الاجتماعية وتطوير وتوسيع المدينة أثر كبير في بناء الجسور داخل المحافظة.

بعد عام 1958 ازداد الاهتمام بعملية البناء تلك وذلك نتيجة زيادة الانتاج الزراعي والحيواني في المحافظة وكذلك التطور الصناعي وبناء المنشآت الصناعية، فضلاً عن الزيادة التي حدثت في عدد من أحياء المدينة، كل تلك العوامل كانت السبب المباشر في ازدياد أعدادها. ولعل من أبرز تلك الجسور هي .

1- جسر الرافدين (الجسر العتيق).

يربط بين طرفي المدينة، ويقع خلف مصرف الرشيد حالياً وهو جسر كونكريتي قديم (لا زال يحمل تسمية الجسر العتيق) يقع على شط الحلة في مركز مدينة الحلة، ويعتبر من أقدم الجسور التي أنشأت في المحافظة، تم الانتهاء من بنائه في عام 1921، وكان يستخدم لعبور المشاة والسيارات معاً⁽¹⁾ وكان يتسع عرضه لعبور سيارة واحدة فقط، وبعد تقادم الزمن عليه وقلة تحمله تحول الى عبور المشاة فقط وكان ذلك في عام 1975⁽²⁾ يبلغ طول الجسر حوالي (58 م)، ويعرض (2,25م) أما عدد فضاءات الجسر فتبلغ (6) فضاءات، طول الفضاء الواحد (9,5 م)⁽³⁾، كانت مواصفاته الانشائية بسيطة لانه كان في تلك الفترة لم تكن الجسور تتميز بالمواصفات الانشائية الحديثة⁽⁴⁾

2- جسر الفيحاء

مع دخول السيارات مجال الاستخدام من قبل الاهالي في المحافظة وكذلك من قبل القوات البريطانية مع بداية احتلالها العراق، وبهدف عزل وسائل النقل المتجهة

(2) جعفر، عبد الكريم محمد، خطوط السكك الحديدية، ج1، البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991، ص191.

(1) وزارة الاسكان والتعمير، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(2) عوض، صفحات بابلية، ص216.

(3) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(4) الجنابي، المصدر السابق، ص51.

الى بغداد وعدم مرورها في داخل المدينة، وكذلك نقل المؤن والتجهيزات العسكرية من محطة قطار الحلة الى ثكنات الجيش البريطاني في مدن الفرات الأوسط، فقد قامت القوات البريطانية بانشاء جسر ثابت (شمال) مدينة الحلة، وعند منطقة باب الحسين الحالية عام 1938⁽¹⁾، يبلغ طول الجسر بحدود (53 م)، في حين بلغ عرض ممر السيارات (5,5 م)، وعرض المماشي بحدود (1 م) وتبلغ عدد فضاءات الجسر (4) فضاءات طول الفضاء الواحد (13م) ونتيجة لزيادة أعداد السيارات أصبح من الضروري انشاء ممر ثان للجسر (الإياب) وكان ذلك في عام 1976 يبلغ طول هذا الجسر (51 م) وعرض ممر السيارات زهاء (5 م) وعرض المماشي (1,5 م)⁽²⁾

3- جسر المسيب الحديدي (القديم).

وهو جسر مصنوع من مادة الحديد، أنجز في عام 1938 يقع على نهر الفرات في مركز قضاء المسيب، وكانت الشركة المنفذة للجسر هي شركة (بريثويت – Prith wet) الانكليزية⁽³⁾ يبلغ طول الجسر (158م)، ويبلغ عرض ممر السيارات بحدود (5,5م)، في حين بلغ عرض ممر المشاة (1م)، وبلغت عدد فضاءات الجسر (12) فضاء طول الفضاء الواحد (16م)، ونظرا لقدم الجسر فقد تم تحديد حملته بـ (3 طن) وكان ذلك في منتصف السبعينات⁽⁴⁾.

4- جسر صفي الدين الحلي .

وهو من الجسور المهمة التي تقع على شط الحلة في مركز مدينة الحلة، كان هذا الجسر من النوع الذي يستخدم في الوحدات العسكرية ومصنوع من مادة الحديد⁽⁵⁾، أنشأ هذا الجسر في عام 1976 من قبل (شركة الأشغال العامة التابعة) لوزارة الاسكان والتعمير، يبلغ طوله (54م)، في حين بلغ عرض ممر السيارات بحدود (4م)، وعرض المماشي الجانبية أقل من (1) واحد، أما بالنسبة الى الحمولة المقررة على الجسر فهي بحدود (10 أطنان)⁽¹⁾، أنشأ الجسر ليربط بين جانبي المدينة (منطقة التعيس ومنطقة الخسروية)، وكان السبب المباشر لإنشائه هو لتخفيف الزحام الحاصل على الجسور الباقية وكذلك لتسهيل عملية نقل البضائع والاشخاص بين جانبي المدينة، الأمر الذي أدى الى زيادة النشاط التجاري في داخل المحافظة وخارجها.

5-جسر المسيب الجديد.

وهو من الجسور الكونكريتية المهمة في المحافظة، يقع على نهر الفرات وفي مركز قضاء المسيب⁽²⁾ أنشأ هذا الجسر في عام 1974، وكانت الجهة المصممة للجسر هي شركة

(1) الغزالي، المصدر السابق، ص 142.

(2) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام

(3) الغزالي، المصدر السابق، ص 142.

(4) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 157.

(5) عوض، صفحات بابلية، ص 216.

(1) الجنابي، المصدر السابق، ص 51.

(2) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(نوركونسلت – Noor Konsilt) النرويجية، أما الجهة المنفذة للجسر فهي شركة (مستو كراونيا – Mis Tocraonia) اليوغسلافية، يبلغ طول الجسر بحدود (324م)⁽³⁾ وعرض ممر السيارات (4,5م)، في حين كان عرض ممرات المشاة (مترين)، بلغت عدد فضاءات الجسر (9) فضاءات طول الفضاء الواحد بحدود (36 م)⁽⁴⁾.

لعب هذا الجسر دورا مهما منذ إنشائه والى يومنا هذا في عملية نقل البضائع والخدمات داخل مدينة المسيب وخارجها، كما إنه ساهم في تنشيط حركة التبادل التجاري في محافظة بابل على العموم.

5- جسر الحلة الشمالي (بته).

يقع هذا الجسر على شط الحلة وفي مركز المدينة ليربط جانبيها من الجزء الشمالي منها، وكون هذا الجسر جزء من الطريق العام بين الحلة وبغداد⁽⁵⁾ وسمي جسر (بته) نسبة الى الأرض أو المقاطعة التي نصب فيها، وهو جسر كونكريتي ذو مواصفات انشائية حديثة ومتانة عالية⁽⁶⁾ يبلغ طول الجسر (183 م)، في حين يبلغ عرض ممر السيارات (9 م)، وبلغ عرض ممر المشاة (مترين)، وكان عدد فضاءات الجسر (خمس فضاءات)، أنيطت مهمة تصميمه الى مديرية طرق وجسور بابل التابعة الى وزارة الاسكان والتعمير، نفذ الجسر في عام 1977 من قبل شركة (مستو كراونيا – Mis Tocraonia) اليوغسلافية⁽¹⁾ ساهم هذا الجسر في زيادة حركة النشاط التجاري وخاصة بين العاصمة بغداد ومركز مدينة الحلة، كذلك ساهم الجسر في تخفيف الزخم المروري الحاصل داخل مركز المدينة، وكذلك ساعد هذا الجسر في التوسع العمراني في شمال المدينة، ولما كانت المنطقة التي أقيم فيها من المناطق الزراعية، فقد ساعد في سهولة ائصال منتجاتها الى مناطق استهلاكها في داخل المدينة وخارجها.

6- جسر الهاشمية (الكونكريتي).

يعتبر هذا الجسر من الجسور المهمة في مدينة الهاشمية والتي تقع على شط الحلة، أنشأ في عام 1979، وكانت الجهة المصممة للجسر هي مديرية طرق وجسور بابل التابعة الى وزارة الاسكان والتعمير في حين أنيطت مهمة تنفيذه الى شركة (أنكرا – Engira) اليوغسلافية⁽²⁾، يبلغ طول الجسر بحدود (90 م)، ويتكون من (6) فضاءات طول كل فضاء (12 م) وبعرض (11,60 م)⁽³⁾. ساعد هذا الجسر القرى الفلاحية في تلك المنطقة على تسويق منتجاتها الزراعية الى أماكن تصريفها داخل المدينة.

(3) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 158.

(4) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(4) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 158.

(5) عوض، صفحات بابلية، ص 158.

(1) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

(2) عبد الموجود، المصدر السابق، ص 158.

(3) مديرية طرق وجسور بابل، المصدر السابق، أوراق بلا أرقام.

يتضح مما سبق ان الجسور التي أنشأت في محافظة بابل منذ قيام الحكم الوطني في العراق الى عام 1987 والبالغ عددها (12) جسرا كان لها الأثر البالغ في تطوير حركة النقل وطرق المواصلات الأمر الذي انعكس ايجابيا على تسهيل عملية نقل السلع والبضائع الزراعية منها والصناعية في داخل المحافظة والوحدات الادارية التابعة لها أو المناطق والمدن التي تقع خارج المحافظة.

رابعاً: سكة الحديد الحلة (خط حلة - بغداد)

في عام 1869 شهد العراق إنشاء أول خط حديدي لعربات الترام (Tram)، وذلك عندما أقام الوالي (مدحت باشا)⁽¹⁾ أول شركة (ترامواي) في بغداد هي شركة بغداد الكاظمية المساهمة وقد استخدم ذلك الخط لربط مدينة الكاظمية بمدينة بغداد حيث استخدمت الخيول لجر العربات، وكان يعرف لدى العراقيون آنذاك بـ (الكاري)، وتزامن ذلك في الوقت نفسه بإنشاء خط آخر يربط بين مدينتي النجف والكوفة،⁽²⁾

دخلت مشاريع سكك الحديد الحديثة في العراق حيز التنفيذ بعد الاندفاع الألماني نحو الشرق⁽³⁾ وذلك عندما أقام الساسة الألمان وفي مقدمتهم الامبراطور الألماني فريدريك وليم الثاني (1888 – 1918)⁽⁴⁾ علاقات أطمئنت لها الدولة العثمانية فاستطاعت ألمانيا آنذاك من اقناع السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1908)⁽⁵⁾ لمنحها امتياز

(1) ولد في مدينة الاستانة في عام 1822، تسلم عددا من المناصب الادارية في الدولة العثمانية كان من أبرزها والي بغداد للمدة من (1869 – 1872)، وضع الدستور العثماني في عام 1976، حتى سمي بأبي الدستور، مات خنقا في الرياض عام 1881، لمزيد من التفاصيل ينظرحتاتا، يوسف بك، مدحت باشا حياته ومحاكمته، ترجمة صديق الدمولوجي، الدار العربية للموسوعات 2002.

(2) Ministry of Transportation Iraqi, Republic rail way, co. , Historical, review of F.R.R, Printing in AL-Hadeel Co., 2008, P3.

(3) فوستر، المصدر السابق ، ص 60.

(4) ولد الامبراطور الألماني فريدريك وليم الثاني في بروسيا عام 1859، وعندما اعتلا عرش ألمانيا كان عمره آنذاك (29 عاما)، ومن عام 1890 الى عام 1914 احتل الامبراطور المركز الرئيسي في ألمانيا وبروسيا محتفظا بزعامة بروسيا في ألمانيا وبمكاته ألمانيا في أوروبا، لمزيد من التفاصيل ينظر، هيز، كالترون، التاريخ الأوروبي الحديث، 1789 – 1914، ترجمة فاضل حسين، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص 388.

(5) في عام 1876 وصل السلطان عبد الحميد الثاني سدة الحكم بعد أخيه السلطان مراد، شهدت فترة السلطان عبد الحميد الثاني نشاطا اصلاحيا ملحوظا وفي عهده صدر الدستور الثاني عام 1876، واصل مهامه في الدولة العثمانية الى أن اعفي من قبل جماعة الاتحاد الترقى في عام 1908، لمزيد من التفاصيل ينظر، أبو زيدون، وديع، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط، ط1، عمان، المكتبة الاهلية للنشر

لمد خط حديدي في العراق يربط استانبول وبغداد ثم البصرة فالخليج العربي، وخط (برلين – بيزنطة – بغداد) وذلك في عام 1901⁽¹⁾ وقدرت المبالغ اللازمة للمشروع بمائة مليون دولار⁽²⁾ وكان نصيب العراق من هذا الخط هو (121 كم) فقط يقع بين (بغداد وسامراء) حيث يمثل ذلك أول خط حديد أنشأ في العراق⁽³⁾ ، وقد تمت الموافقة عليه رسميا في 5/آذار/1902، وكان المشروع يقوم على مرحلتين تربط أجزاء من الدولة العثمانية ببرلين، والثانية تشمل المنطقة الواقعة بين في آسيا الصغرى الى الخليج العربي⁽⁴⁾ وقد توقف العمل بالمشروع اثر اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب من عام 1914، ودخول الدولة العثمانية الحرب في 1914/10/31 الى جانب ألمانيا⁽⁵⁾.

وباحتلال البريطانيين للعراق خلال الحرب العالمية الأولى أوجبت الضرورات الحربية على انشاء خطوط للسكك الحديدية داخل العراق كخط بغداد – بصرة وبطول (572 كم) محاذيا لنهر الفرات مارا بالمدن (بغداد – الحلة – الديوانية – البصرة) ينظر جدول رقم (54)، ويمكن القول ان السلطات البريطانية عندما قامت بانشاء السكك الحديدية في العراق كانت لها السيادة المطلقة والسيطرة الكاملة في ملكيتها فكانت تلبي عملية النقل لاغراضها العسكرية فقط⁽⁶⁾. في عام 1916 تشكلت أول ادارة للسكك الحديد في العراق وتحت سيطرة بريطانية،⁽⁷⁾.

جدول رقم (46) يبين محطات ومواقف خط سكة حديد حلة – بغداد بالكيلومترات

المحطة والموقف	كيلو متر
غربي بغداد	10

والاعلان، 2003، ص211؛ الهلالي، محمد مصطفى، السلطان عبد الحميد الثاني بين الاتصاف والجهود، دمشق، دار الفكر، 2004، ص21.

(1) مراد، خليل علي، وآخرون، دراسات في تاريخ الأوربي الحديث، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1988، ص229.

(2) وزارة النقل والمواصلات، السكك العراقية بين الأمس واليوم، بغداد، مطبعة السعدون، 1990، ص12.

(3) خياط، المصدر السابق، ص78.

(4) حسين، علي ناصر، تاريخ السكك الحديد في العراق، 1914 – 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1984، ص27.

(5) السامرائي، وليد غفوري، سكك حديد العراق ودورها في التنمية الوطنية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989، ص9.

(6) خياط، المصدر السابق، ص79.

(7) الشمري، عدنان حسين خليل، الاختلالات الهيكلية للموارد البشرية في الشركة العامة للسكك الحديد العراقية، وكيفية معالجتها، المؤتمر العلمي الثالث للشركة العامة للسكك الحديد العراقية، بغداد، دون مطبعة، ص29.

10	موقف الدورة
20	هور رجب
25	موقف الغزالات
30	موقف اليوسفية
37	محمودية
42	موقف اللطيفية
55	الاسكندرية
69	المسيب
75	مفرق الهندية الى كربلاء
81	موقف حصن البيكات
89	خان المحاويل
102	موقف بابل
107	الحلة
123	موقف بريمانه
129	الهاشمية
146	قوجان
153	شريفة
165	موقف عون بن علي

المصدر: حسين، المصدر السابق، ص 291.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحولت منشآت سكك الحديد في العراق معظم نشاطاتها لأغراض النقل التجاري فقامت بريطانيا بقلع الخط بين بغداد والحلة واستبداله بخط متري وبطول (107 كم) وبعد ذلك بتمديده الى (أور) ليتم ربط بغداد بالبصرة⁽¹⁾ وفي عام 1919 تم انشاء خط حلة – كفل – ناصرية وبطول (261 كم)⁽¹⁾ وفي كانون الثاني من عام 1923 قامت القوات العسكرية البريطانية بقلع خط سكة حديد حلة – كفل وانشاء خط حديدي يربط بين الهندية وكربلاء وبطول (36,8 كم) والذي تفرع من خط بغداد – البصرة .

وفي 1936/7/14 انتقلت ملكية السكك الحديد الى الحكومة العراقية بعد أن دفعت مبلغ (400000) ديناراً الى الحكومة البريطانية⁽²⁾، وكان ذلك في عهد وزارة ياسين الهاشمي (1935/3/17 – 1936/10/29)⁽³⁾ وأصبحت تسمى سكك الحديد العراقية وكانت تحت اشراف

(1) المنشأة العامة للسكك الحديد العراقية، السكك العراقية بين الأمس واليوم، بغداد، مطبعة السعدون، 1990، ص 17.

(1) السامرائي، وليد غفوري، المصدر السابق، ص 10.

(2) Al-Samarraie, A.H, Transport in Iraq, A Thesis submittrd to the university of reading for the degree of Doctor of Philosophy in Aprilk 1969, P50.

(3) الحسو، المصدر السابق، ص 173.

مجلس اداري⁽⁴⁾ يتألف من وزير الاقتصاد والمواصلات ورئيس أركان الجيش ومدير البلديات العام ومدير الميناء والملاحة والسكك ومستشار وزير المالية ومدير الحركات ومدير التجارة⁽⁵⁾.

بعد الرابع عشر من تموز عام 1958 تحررت ادارة السكك العراقية من السيطرة البريطانية وأخذ هذا القطاع يتلقى المزيد من الدعم بغية النهوض به، ومن أهم المشاريع التي بدأت بالتنفيذ، مشروع خط السكة القياسي الذي يربط بغداد - البصرة - أم قصر وبطول (592 كم)، حيث بلغت كلفة انشائه (75 مليون) ديناراً⁽⁶⁾ وأقر المشروع في النصف الثاني من عام 1959⁽⁷⁾ ووضع حجر الاساس للمشروع في 14/2/1960⁽⁸⁾ كما أنشأت العديد من المحطات على امتداد الخطوط في المناطق الرئيسية كناعية الاسكندرية، المحاويل، الحلة، الهاشمية القائمة أصلاً قبل انشاء هذه المحطات، لغرض خدمة حركة القطارات البخارية التي تتطلب التزويد بالمياه أثناء حركتها⁽¹⁾ اضافة الى نقل المسافرين والبضائع مما شجع على قيام الانشطة الاقتصادية وخاصة المشاريع التي تتطلب عملية النقل كمخازن الحبوب والتمور.

الا ان التوسع في شبكة خطوط السكك في العراق قد حدث بعد قرار التأمين في الأول من حزيران عام 1972، ففي عام 1978 وبخطوة مهمة لتطوير وارتقاء صناعة الحرير الصناعي في سدة الهندية، فقد تم انشاء خط سكة حديد فرعية وبطول (12 كم) يتفرع من خط سكة حديد بغداد - بصرة وذلك من أجل نقل المواد الأولية الى المعمل، بالاضافة الى نقل الانتاج الى منافذ التصدير والاستهلاك⁽²⁾.

من جهة أخرى قامت ادارة السكك الحديد بتشييد المنازل في بعض محطات السكك، خاصة تلك التي تقع قريباً من المناطق الأثرية والسياحية والمدن الكبرى، فقد شيدت دار في محطة قطار الحلة تحتوي على أربعة غرف مع ملحقاتها وجهزتها بالأثاث وخصصت لها سيارة لنقل الزائرين الى آثار بابل وكيش⁽³⁾. تقع هذه الدار بالقرب من المحطة الحالية، بالإضافة الى ذلك قامت إدارة سكة الحديد بتشييد مجموعة من الدور السكنية الى منتسبها في محطة قطار الحلة والتي تقع بالقرب من المحطة وتدعى اليوم بدور السكك في منطقة البكرلي

(4) حسين، المصدر السابق، ص 176.

(5) الشمري، الاختلالات الهيكلية للموارد البشرية، ص 30.

(6) السامرائي، المصدر السابق، ص 19.

(7) الجنابي، عقيل، المصدر السابق، ص 63.

(8) المنشأة العامة للسكك الحديد العراقي، ص 36، لقد أعدت دراسة هذا المشروع وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية وبموجب العقد المرقم (2/120) المستند الى الاتفاقية والذي أبرم بين مؤسسة (تكنو اكسبورت السوفيتية) ووزارة المواصلات العراقية بتاريخ 11/تشرين الثاني/1959، جريد الاخبار العدد 5283 في 1959/12/5.

(1) المنشأة العامة لسكك الحديد العراقي، ص 43.

(2) الجنابي، عقيل مرضي، المصدر السابق، ص 63.

(3) حسين، المصدر السابق، ص 246.

وأخيرا تعتبر السكك الحديدية من أهم وسائل النقل الداخلي والخارجي وذلك لقدرتها على مواجهة احتياجات نقل المسافرين والبضائع بأعداد كبيرة بأسعار منخفضة نسبيا، إضافة الى توفر عنصر الأمان فيها عند نقل البضائع القابلة للكسر والتلف كالزجاج مثلا، وتعد السكك الحديدية من المرافق العامة المهمة التي تقوم بإسناد وتطوير الاقتصاد العراقي حيث تساعد كثيرا على نمو وتطوير سائر القطاعات سواء الزراعية منها أو الصناعية وذلك عن طريق الخدمات التي تؤديها الى هذه القطاعات أما بتوريد المواد الأولية لها أو نقل الحاصلات الزراعية الى خارج العراق أو الى الموانئ العراقية لأغراض التصدير بالإضافة الى قيامها بتوزيع المنتجات الى مختلف أنحاء القطر. ويمكن القول بان السكك الحديدية كان لها الفضل الأكبر في صناعة الاسمنت في العراق نظرا للخدمات الكثيرة التي قدمتها لهذه الصناعة وذلك لتوريدها لحجر الكلس بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة بالإضافة الى نقلها الاسمنت داخل العراق⁽¹⁾.

أما بالنسبة الى محافظة بابل فتعتبر خطوط سكك الحديد من منافذ طرق النقل الرئيسية للمحافظة لما له من أهمية كبيرة في عملية نقل البضائع والسلع من وإلى المحافظة، خاصة اذا ما علمنا ان السكك الحديدية تمر في العديد من المنشآت الصناعية والزراعية داخل حدود المحافظة مثل مكبس التمور وسايلو الحلة القديم والجديد ومعمل اسمنت السدة والمنشآت والشركات الصناعية في ناحية الاسكندرية، الأمر الذي أعطاه دافعا قويا للتطور الاقتصادي داخل المحافظة.

(1) وزارة التخطيط، دائرة النقل والمواصلات، مشروع دراسة النقل على العراق البرية بحث رقم (1) النقل بالسكك الحديدية في العراق، بغداد، دون مطبعة، 1972، ص2.

ABSTRACT

Babylon Government has been occupied on important role in making many economical social administration political and historical events. It's important has acquired by it's strategic lied which is in the middle of Iraq as Baghdad, Karbalaa and Najaf. However, it isn't took part in making political decisions Iraq in it's modern history but it has a famous position in trading, industrial and agriculture fields and especially during this research.

Many researches have mention in their studies to administrations and political aspect but it's economic developments orient dealt with in academic way in spire of it's economical possibilities.

In this way my chosen to this topic is try to disclose on these economical developments of our governorate.

The period between 1958 – 1979 presented the topic of this research. And it considered an important stage from the economic, history in Babylon governorate not only for it's important but also because the economic considered a scientific essential it's important increase when it because the real engine to progress of the society.

The cause which encourage the two names this research in this period because it has witnessed many economical develops in Iraq government and in Babylon government spically, because it bears and unique characteristics a many governments of Iraq and also to disclose an important aspects of life from modern of the city and to realize the events economical of the history which has many achievements. And to a chive aims. I have

decided to choose the study that is (Economical life in Babylon government from 1958 – 1979).

The study of this research has conclusions and some of appending.

In beginning the light focused of economical aspects in al Hilla city during the reign of monarch rule which focused on agriculture and the from of lands also it has contained to the industry sector and how it's developed during this period besides commercial aspects in the city in addition to irrigation sources such as Al-Hindiya dam ,Shett-el-Hilla and the project of Al-Musayeb big .besides the most drainages which were achieved in the area of study during the monarch rule in Iraq.

Chapter one has discussed the most developed in agriculture sector in Hilla city in Babylon governorate during the year (1958-1979) and it contained five researches . The first research dealt with the law legislation of agrarian reform no (30) in 1958 and it's influence on agriculture in the city while we divided the second , third and fourth researches into three periods according to the political events in Iraq during the years (1958-1963) ,which covered Abid Al Kareem Qassim rule's (1963-1968) . These years ruled by the brothers fraternity Abid Al Aalam and Abid Al Arahman Ar'ef and also the third period (1968-1979) It's the ruled of Ahmed Hassan AL-Beker,

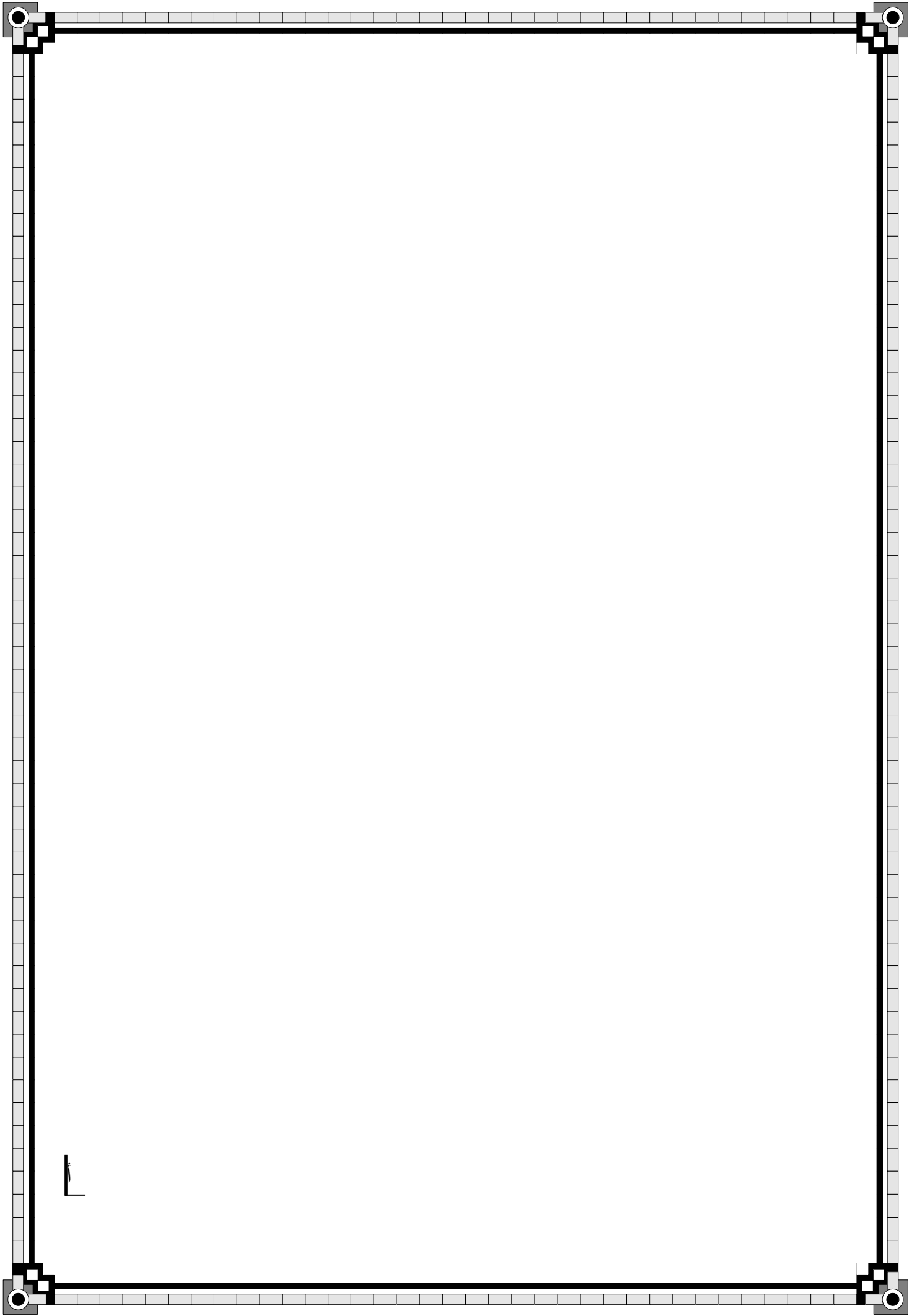
While the fifth research has specialized to study the project of Al-Musayeb big and it's economical influence on the city .

The second chapter has focused on industry activates in the city and the researcher could obtain some important files. it has contained four researches .The first research dealt with food

manufacturing such as industry of dates squeeze and fresh drinking industries .While the second research discussed the contexture industries which are considered the first industry in the city . The third research agitated the building industries such bricks and cement industry .The fourth research canvassed the mechanical which have a great impact not only in frame of the local industry but also in the national industry .

The third chapter has dealt with commerce situations fettles in the city and it has consists of three researches . The first research has focused on the most trading establishment (al-Hilla chamber Commerce) which had an active role to refreshing the trading movement .The second research contested on two commerce enterprises which have a great role in encourage the sector trading that are: (Iraqi-African trading company/ Babil brancj) and (Iraqi Trading Company) (Orzdy Back))). While the third research has mooted the roads and telecommunicating sector which has a great effect in trading procession between the governorate and other cities.

The researcher reaches during the study of his research that the Babylon Governorate is considered one of the most cities in Iraq which occupied an important role in developing its economical aspects especially in cultural , industrial and trading fields.



تعد دراسة التاريخ الاقتصادي لأية محافظة من محافظات العراق ومنها محافظة بابل من الضرورات المهمة لأي باحث أكاديمي لأن تاريخ العراق الحديث والمعاصر أصبح اليوم بأمس الحاجة لمثل هذه الدراسة لكونها لم تنل حظها من الدراسة العلمية الجادة و الأكثر شمولية .

لقد احتلت محافظة بابل مكانة مهمة قدر لها أن تؤدي دوراً بارزاً في صنع الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية و الإدارية والاجتماعية والاقتصادية , وقد اكتسبت أهميتها تلك من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط مدن العراق المهمة مثل بغداد وكربلاء والنجف ومع انها لم تشترك في صنع القرار السياسي للعراق في تاريخه الحديث والمعاصر ألا أنها كانت لها مكانة متميزة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وخاصة خلال مدة موضوع البحث . وقد تطرق العديد من الباحثين في دراساتهم إلى الجوانب السياسية و الإدارية إلا أن تطورها الاقتصادي لم يبحث بشكل أكاديمي على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة , ومن هذا المنطلق جاء اختياري لهذا الموضوع محاولة للكشف عن تطورات النشاط الاقتصادي للمحافظة . وتمثل المدة (1958 – 1979) موضوع البحث مرحلة بارزة من مراحل التاريخ الاقتصادي في محافظة بابل ليس لأهميته فحسب وإنما لكون الجانب الاقتصادي يعد ضرورة علمية تزداد أهميته عندما يصبح المحرك الحقيقي نحو رفاهية وتقدم المجتمع .

ومما جعلني احدد موضوع الدراسة بتلك المرحلة ذلك انها شهدت تطورات اقتصادية عديدة في العراق بصورة عامة وفي محافظة بابل بصورة خاصة , كونها تحمل خصائص وسمات تنفرد بها دون غيرها من المحافظات العراقية الأخرى , وللكشف عن جوانب مهمة من تاريخ الحياة الاقتصادية المعاصرة للمدينة وفهم لمجريات ذلك التاريخ الحافل بالعديد من المنجزات , واستجابة لتلك الدواعي فقد جاءت الضرورة الملحة في اختياري عنواناً للدراسة هو (التطورات الاقتصادية في الحلة 1958 – 1979) .

(أطار البحث) أشتمل موضوع البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وعدد من الخرائط والملاحق . تم تسليط الضوء في التمهيد على الأوضاع الاقتصادية في لواء الحلة خلال فترة الحكم الملكي والتي ركزت على موضوع طبيعة الأراضي الزراعية , وتطرق الى القطاع الصناعي وما آلت إليه من تطورات صناعية بسيطة خلال تلك الحقبة فضلاً عن الأوضاع التجارية في اللواء بالإضافة إلى الموارد المائية مثل سدة الهندية وشط الحلة ومشروع المسيب الكبير , وكذلك أهم المبازل التي أنجزت في منطقة الدراسة خلال سنوات الحكم الملكي في العراق .

تناول الفصل الأول أهم تطورات القطاع الزراعي في (لواء الحلة) محافظة بابل من عام (1958 – 1979) وأشتمل على خمسة مباحث ناقش المبحث الأول منه تشريع قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958 وتأثيره على الزراعة في اللواء , في حين قسمنا المبحث الثاني والثالث والرابع إلى ثلاث فترات زمنية ووفقاً لسير الأحداث السياسية في العراق والمتمثلة في الأعوام (1958 – 1963) والتي مثلت مدة حكم عبد الكريم قاسم , و (1963 – 1968) وهي الأعوام

التي حكم فيها الأخوان عبد السلام و عبد الرحمن عارف , والفترة الثالثة من عام (1968 – 1979) وهي فترة حكم أحمد حسن البكر, أما المبحث الخامس فقد أختص بدراسة مشروع المسيب الكبير وآثاره الاقتصادية على المحافظة .

أما الفصل الثاني فقد ركز على بعض الصناعات الأساسية في المحافظة والتي استطاع الباحث الحصول على بعض الوثائق المهمة لها وتضمن أربعة مباحث, أهتم المبحث الأول بالصناعات الغذائية مثل صناعة كبس التمور , وصناعة المشروبات الغازية , أما المبحث الثاني فقد ناقش الصناعات النسيجية التي تعتبر من أولى الصناعات التي قامت في المحافظة , والمبحث الثالث ركز على الصناعات الإنشائية مثل صناعة الطابوق والاسمنت , في حين تناول المبحث الرابع الصناعات الميكانيكية التي كان لها تأثير كبير وواضح ليس في هيكل الصناعة المحلية فحسب بل في الصناعة الوطنية أيضاً.

أما الفصل الثالث أهتم بدراسة الأوضاع التجارية في المحافظة وتضمن ثلاث مباحث , تم تسليط الضوء في المبحث الأول على أهم مؤسسة تجارية في المحافظة (غرفة تجارة الحلة) التي كان لها دور ريادي في إنعاش الحركة التجارية فيها , والمبحث الثاني فقد تطرق إلى مؤسستين تجاريتين لهما دورهما الكبير في تنشيط القطاع التجاري ألا وهما (الشركة الإفريقية العراقية فرع بابل , وشركة التجارة العراقية الأورزدي باك) , في حين تناول المبحث الثالث قطاع الطرق والمواصلات لما له من تأثير كبير في عملية التبادل التجاري بين المحافظة والمناطق المجاورة لها .

(تحليل المصادر) اعتمدت الرسالة في محتوياتها على مجموعة كبيرة من المصادر تنوعت حسب مقتضيات فصولها , ويقع في مقدمتها العديد من الوثائق الرسمية غير المنشورة التي عثرنا عليها في دار الكتب والوثائق العراقية , وكذلك الوثائق غير المنشورة الموجودة في مختلف الوزارات العراقية مثل وزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة النقل والمواصلات ووزارة الصناعة , فضلاً عن الدوائر الرسمية المرتبطة بتلك الوزارات والتي أسهمت في رفد الرسالة بمعلومات قيمة خصت موضوع البحث , إضافة الى الوثائق المنشورة التي قامت بإصدارها وزارة العدل ووزارة الإصلاح الزراعي خلال مدة البحث فضلاً عن الاعتماد على الكثير من الإصدارات الحكومية التي قامت بإصدارها مختلف الدوائر الحكومية والتي استفاد منها الباحث في كتابة موضوع الرسالة , وخاصة في التمهيد والفصل الأول لما احتوته من إحصائيات رسمية كانت الرافد الأهم في جداول الرسالة . كما اعتمد البحث على الكتب العربية والمعرّبة التي احتلت موقع الصدارة في مصادر الرسالة والتي أفادت البحث كثيراً , ويأتي في مقدمتها كتاب (في ري العراق) للكاتب احمد سوسة حيث اعتمد عليه البحث في التمهيد وذلك لما احتواه المصدر من معلومات قيمة خصت موضوع الري , وكذلك كتاب (التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي) للدكتور عبد الوهاب مطر الداهري حيث اختص المصدر بدراسة الإنتاج الزراعي وتقييمه وتحليله لكافة مدن ومحافظات العراق ومنها محافظة بابل فضلاً عن انه كان معاصراً للفترة المحددة للبحث وخاصة في الفصل الثاني من البحث , وكذلك

كتاب (سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق) لسعيد عبود السامرائي والذي تناول مواضيع مهمة عن تطور الصناعة في العراق, وكذلك احتوائه على مواضيع مهمة أغنت الكثير من جوانب البحث , وكتاب (التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية) للدكتور محمد سلمان حسن , حيث استقى منه البحث مواضيع مهمة في الاقتصاد العراقي قبل عام 1958. كما أستند موضوع البحث على الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية الغير منشورة والتي أفادت دراستنا , وأبرزها رسالة الماجستير الأنماط الزراعية في محافظة بابل لعلي عبد الأمير العبادي , والتي كانت مواضيعها قريبة للمدة موضوع البحث وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي خلال السبعينات في محافظة بابل , وأطروحة الدكتوراه (تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية 1933 – 1950) للدكتور يحيى كاظم المعموري, التي استفاد منها البحث في موضوع الري في محافظة بابل وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاروائية الكبيرة ومنها مشروع المسيب الكبير , ورسالة الماجستير (التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل) لحسين موسى الأوسي . التي أغنت الفصل الثاني بالعديد من المواضيع المهمة المتعلقة بتطور القطاع الصناعي في المحافظة , وكذلك أطروحة الدكتوراه (الحلة من سنة 1914 - 1921 دراسة في الأحوال السياسية والإدارية), للدكتور عطية د خليل عباس الطائي والتي أفادت موضوع البحث كثيرا وخاصة فيما يتعلق بموضوع التمهيد.

وكان للصحف والمجلات دورا هاما في رقد الدراسة بمعلومات لا يمكن الاستغناء عنها والمتمثلة في البحوث المنشورة في المجلات والدوريات , مثل بحث سدة الهندية وآثارها الاجتماعية و الاقتصادية على مدينة الحلة المنشور في مجلة جامعة بابل للدكتور عطية د خليل الطائي, وبحث الصناعات الميكانيكية وتطورها في العراق المنشور في مجلة عالم الصناعة, أو ما نشر منها في الصحف والتي تتعلق بالجانب الاقتصادي للمحافظة

وكان للمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع عدد من الشخصيات الحلية والتي ساهمت في تأسيس بعض المصانع والمعامل الأهلية , أو تلك التي عملت في بعض المنشآت الحكومية فضلاً في تزويد الباحث على معلومات قيمة لم يجدها في المصادر الأخرى , ولولا أهمية تلك المقابلات لما تمكنا من سد الكثير من الثغرات في بعض جوانب البحث , ولاشك ان التعامل مع هذا الموضوع لابد أن تكتنفه بعض الصعوبات والتي كان من أبرزها الجانب الأمني الذي أثر على صعوبة الوصول الى الوزارات المعنية و الدوائر الحكومية المرتبطة بها لاسيما في العاصمة بغداد.

توصل الباحث من خلال دراسة موضوع البحث إلى الاستنتاجات التالية :

تعد محافظة بابل من محافظات القطر العراقي التي احتلت مكانة بارزة في تطور أوضاعها الاقتصادية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة , وتظهر أهميتها الزراعية من خلال سعة مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها والتي تقدر بـ (2,396,700) مشارة , أي أن أكثر من (50%) من مساحة الأراضي هي أراضي زراعية , الأمر الذي أدى إلى أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي

هي نسبة مرتفعة نسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى , حيث وصل أعداد الذين يشتغلون في الزراعة بحدود (124086) شخصاً, ويدخل ضمن هذا العدد الفلاحون وأصحاب الملكيات الزراعية والملتزمون.

ومن الاستنتاجات المهمة التي توصل إليها الباحث هو أن محافظة بابل قد اشتهرت بتنوع محاصيلها الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها والقدرة على تحقيق فائض من الإنتاج الزراعي يفوق عن حاجتها المحلية والتي كان أبرزها محاصيل الحبوب كالحنطة والشعير والذرة الصفراء , فضلاً عن ذلك فقد تبين للباحث من خلال موضوع البحث , أن محافظة بابل قد احتلت المرتبة الثانية في زراعة النخيل وإنتاج التمر بين محافظات العراق بعد محافظة البصرة .

ومن الاستنتاجات الأخرى التي توصل إليها موضوع البحث ان المحافظة قد احتلت المرتبة الأولى في إنتاج محصول الشعير بين محافظات القطر العراقي وكان ذلك في عام 1960 , وخلال العام ذاته احتلت المحافظة المرتبة الثانية في إنتاج التمر ولمختلف أنواعه بعد محافظة البصرة بإنتاج بلغ (65000) طناً , وفي عام 1964 احتلت المحافظة المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج محصول الشعير بين محافظات القطر بإنتاج بلغ أكثر من (127) ألف طناً , وفي نفس العام احتلت المحافظة المرتبة الثانية في زراعة وإنتاج الرز بعد محافظة الديوانية بإنتاج بلغ (24910) طناً . وخلال عام 1969 , احتلت المحافظة المركز الثاني على محافظات العراق في زراعة وإنتاج محصول الشعير بكمية قدرت بحدود (127650) طناً , وإذا انتقلنا إلى عام 1972 نجد أن محافظة بابل كانت قد احتلت المرتبة الثالثة في زراعة وإنتاج محصول الحنطة بين محافظات العراق بإنتاج بلغ (90400) طناً . وفي العام ذاته احتلت محافظة بابل المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج محصول الذرة الصفراء بإنتاج وصل الى (45738) طناً .

اما فيما يخص الثروة الحيوانية فكانت محافظة بابل من المحافظات البارزة والمتقدمة في ثرواتها الحيوانية .

واتضح من خلال دراستنا أن محافظة بابل من المحافظات التي كانت لها مكانة هامة في إنتاجها الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني , مما انعكس ذلك ايجابيا على تحسين الوضع الاقتصادي للمحافظة ويعود سبب ذلك إلى ما تتمتع به من أراض زراعية خصبة وتوفر مصدر دائم للمياه مما جعلها منطقة زراعية متميزة في إنتاجها الزراعي والحيواني ساعد على ذلك وجود شبكة متكاملة من المشاريع الاروائية التي تعد من أفضل مشاريع الري على مستوى العراق متمثلة بسدة الهندية وشط الحلة وتفرعاته , ومشروع المسيب الكبير الذي يعد واحدا من أفضل مشاريع الري ليس على مستوى الفرات الأوسط فحسب وإنما بالنسبة لبقية مناطق العراق .

ومن الاستنتاجات الأخرى التي توصل إليها موضوع البحث أن المحافظة قد اشتهرت بالعديد من الصناعات وخاصة الصناعات الشعبية والصناعات النسيجية , فضلا عن ذلك فقد توطنت في المحافظة مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية والتي كانت على درجة كبيرة من الأهمية وعلى مستوى القطر العراقي وكان أبرزها مشروع النسيج الناعم في الحلة ومشروع الحرير الصناعي والاسمنت في سدة

الهندية , ولعل من ابرز تلك المشاريع هو مجمع الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية والذي يعد أول مشروع صناعي من نوعه ليس على مستوى العراق فحسب بل على مستوى الوطن العربي في إنتاج المعدات والمكائن الزراعية اذ بلغت قيمة الاستثمارات في الشركة عام 1971 أكثر من (9,6) مليون دينار لترتفع قيمة الاستثمارات في عام 1979 الى أكثر من (21,5) مليون دينار اما بالنسبة الى الشركة العامة لصناعة السيارات فقد شهدت أيضا تطورا كبيرا وصل في عام 1977 الى أكثر من 1284 شاحنة صلاح الدين في حين وصل انتاج الشركة من سيارات إسكانيا وفي مختلف حمولاتها الى أكثر من (1497) شاحنة
اما إنتاج الشركة من باصات ريم فقد وصل الإنتاج فيها (464) وكان ذلك في عام 1977 .

وكان للاتفاقية الاقتصادية التي عقدت بين جمهورية العراق وجمهورية الاتحاد السوفيتي في آب من عام 1959 الأثر الكبير في نشوء العديد من المؤسسات الصناعية في المحافظة والتي لعبت دورا رياديا ليس على مستوى اقتصاد المحافظة بل على مستوى العراق .

أما بالنسبة للقطاع التجاري فقد كان للمؤسسات التجارية الأثر الكبير في تقدم القطاع التجاري للمحافظة , وخاصة فيما يتعلق الأمر بغرفة تجارة الحلة التي كانت من أول الغرف التجارية المؤسسة في العراق بعد غرفة تجارة بغداد وغرفة تجارة البصرة وغرفة تجارة الموصل , فضلا عن ذلك فقد كان للشركة الأفريقية فرع بابل وشركة التجارة العراقية فرع بابل دور كبير في تقدم القطاع التجاري للمحافظة . ومما عزز من أهمية الحلة الاقتصادية هو وقوعها على مفترق طرق المواصلات البرية والنهرية فهي تربط المدن والحوضر المجاورة بشبكة برية بين العاصمة بغداد ومدن الفرات الأوسط , وتقع أيضا على طريق الفرات الذي يربط أعالي الفرات بالبصرة ولهذا فقد أصبحت الحلة من المراكز التجارية المهمة في العراق . وأخيراً أرجو من الله تعالى أن تكون دراستي هذه وأن شأبتها الأخطاء مساهمة بسيطة تضاف إلى تلك المساهمات الجادة التي تناولها أساتذتي في كتاباتهم القيمة عن تأريخ محافظة بابل الحديث والمعاصر.

جدول رقم (31) يوضح المساحة المزروعة وكمية الانتاج و غلة المشارة الواحد لمزرعة البكر للموسمين الزراعيين
(1976-1977) – (1977 – 1978)

الموسم الزراعي 1977 - 1978				الموسم الزراعي 1976 - 1977			
غلة المشارة الواحدة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	المحصول	غلة المشارة الواحدة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	المحصول
كغم	طن	مشارة		كغم	طن	مشارة	
350,9	7273,63	6480	الحنطة	491	5891,8	12000	الحنطة
347	1067	3078	الشعير	445	2226,9	5000	الشعير
3911	7039,729	1800	البنجر السكري	6237	1210	194	البنجر السكري
388	608,507	1800	القطن	496	496	1000	القطن
159	317,78	2000	الذرة الصفراء	449	449	1000	الذرة الصفراء
147	293,82	2000	عباد الشمس	55	109	2000	عباد الشمس
155	61,99	4000	الكتان	---	---	---	الكتان
109,6	59,2	540	العصفر	---	---	---	العصفر
62	62	1000	البرسيم	---	---	---	البرسيم

المصدر: الورد، المصدر السابق، ص¹⁶⁷.

جدول رقم (32) يوضح فيه المساحة المزرعة وكمية الانتاج ومعدل غلة المشاركة الواحدة في مزرعة البعث للموسم الزراعي

(1975 - 1976 - 1977 - 1978)

المحصول	الموسم الزراعي 1975 - 1976			الموسم الزراعي 1976 - 1977			الموسم الزراعي 1977 - 1978		
	مشاركة	طن	كغم	مشاركة	طن	كغم	مشاركة	طن	كغم
الحنطة	12000	5000	416,7	12000	4205	354,6	5000	1252,6	250,5
الشعير	5000	683	136,6	5000	1303	2608	3000	1000	333
الجب	2000	علف اخضر	---	---	---	---	---	---	---
الشعير (علف)	---	---	---	1800	علف اخضر	علف اخضر	800	علف اخضر	علف اخضر
البنجر السكري	---	---	---	50	257	5140	---	---	---
العصفور	---	---	---	---	---	---	800	78	97,5
عباد الشمس	---	---	---	1000	66,5	66,5	1500	127	85,3
كتان	---	---	---	---	---	---	300	47,9	160
الأعلاف	---	---	---	400	علف اخضر	علف اخضر	600	علف اخضر	علف اخضر
الرقى	500	---	---	200	---	---	---	---	---
الماش	---	---	---	3600	علف اخضر	علف اخضر	2000	علف اخضر	علف اخضر
القطن	---	---	---	500	126	252	1000	180,4	180,25
الذرة الصفراء	---	---	---	1000	534	534	1200	263,59	220
الذرة العلفية	---	---	---	1800	علف اخضر	علف اخضر	1400	علف اخضر	علف اخضر
الطماطة المغطاة	---	---	---	---	---	---	50	282,08	5642

المصدر: الورد، المصدر السابق، ص 185.

خاتمة البحث

توصل الباحث من خلال دراسة موضوع البحث إلى الاستنتاجات التالية :

تعد محافظة بابل من محافظات القطر العراقي التي احتلت مكانة بارزة في تطور أوضاعها الاقتصادية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة , وتظهر أهميتها الزراعية من خلال سعة مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها والتي تقدر بـ (2,396,700) مشارة , أي أن أكثر من (50%) من مساحة الأراضي هي أراضي زراعية , الأمر الذي أدى إلى أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي هي نسبة مرتفعة نسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى , حيث وصل أعداد الذين يشتغلون في الزراعة بحدود (124086) شخصاً , ويدخل ضمن هذا العدد الفلاحون وأصحاب الملكيات الزراعية والمليّنون.

ومن الاستنتاجات المهمة التي توصل إليها الباحث هو أن محافظة بابل قد اشتهرت بتنوع محاصيلها الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها والقدرة على تحقيق فائض من الإنتاج الزراعي يفوق عن حاجتها المحلية والتي كان أبرزها محاصيل الحبوب كالحنطة والشعير والذرة الصفراء , فضلاً عن ذلك فقد تبين للباحث من خلال موضوع البحث , أن محافظة بابل قد احتلت المرتبة الثانية في زراعة النخيل وإنتاج التمور بين محافظات العراق بعد محافظة البصرة , بالإضافة إلى ذلك فقد اشتهرت محافظة بابل بزراعة الخضروات وبمختلف أنواعها الصيفية والشتوية وعلى مدار السنة .

ومن الاستنتاجات الأخرى التي توصل إليها موضوع البحث ان المحافظة قد احتلت المرتبة الأولى في إنتاج محصول الشعير بين محافظات القطر العراقي وكان ذلك في عام 1960 , وخلال العام ذاته احتلت المحافظة المرتبة الثانية في إنتاج التمور ولمختلف أنواعه بعد محافظة البصرة بإنتاج بلغ (65000) طناً , وفي عام 1964 احتلت المحافظة المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج محصول الشعير بين محافظات القطر بإنتاج بلغ أكثر من (127) ألف طناً , وفي نفس العام احتلت المحافظة المرتبة الثانية في زراعة وإنتاج الرز بعد محافظة الديوانية بإنتاج بلغ (24910) طناً . وخلال عام 1969 , احتلت المحافظة المركز الثاني على محافظات العراق في زراعة وإنتاج محصول الشعير بكمية قدرت بحدود (127650) طناً , وإذا انتقلنا إلى عام 1972 نجد أن محافظة بابل كانت قد احتلت المرتبة الثالثة في زراعة وإنتاج محصول الحنطة بين محافظات العراق بإنتاج بلغ (90400) طناً . وفي العام ذاته احتلت محافظة بابل المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج محصول الذرة الصفراء بإنتاج وصل إلى (45738) طناً .

ولتضح من خلال دراستنا أن محافظة بابل من المحافظات التي كانت لها مكانة هامة في إنتاجها الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني , مما انعكس ذلك ايجابيا على تحسين الوضع الاقتصادي للمحافظة ويعود سبب ذلك إلى ما تتمتع به من أراض زراعية خصبة وتوفر مصدر دائم للمياه مما جعلها منطقة زراعية متميزة في إنتاجها الزراعي والحيواني ساعد على ذلك وجود شبكة متكاملة من المشاريع الاروائية التي تعد من أفضل مشاريع الري على مستوى العراق متمثلة بسدة الهندية وشط الحلة وتفرعاته , ومشروع المسيب الكبير الذي يعد واحداً من أفضل مشاريع الري ليس على مستوى الفرات الأوسط فحسب وإنما بالنسبة لبقية مناطق العراق .

ومن الاستنتاجات الأخرى التي توصل إليها موضوع البحث أن المحافظة قد اشتهرت بالعديد من الصناعات وخاصة الصناعات الشعبية والصناعات النسيجية , فضلاً عن ذلك فقد توطنت في المحافظة مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية والتي كانت على درجة كبيرة من الأهمية وعلى مستوى القطر العراقي وكان أبرزها مشروع النسيج الناعم في الحلة ومشروع الحرير الصناعي والاسمنت في سدة الهندية , ولعل من ابرز تلك المشاريع هو مجمع الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية والذي يعد أول مشروع صناعي من نوعه ليس على مستوى العراق فحسب بل على مستوى الوطن العربي في إنتاج المعدات والمكائن الزراعية اذ بلغت قيمة الاستثمارات في الشركة عام 1971 أكثر من (9,6) مليون دينار لترتفع قيمة الاستثمارات في عام 1979 إلى أكثر من (21,5) مليون دينار أما بالنسبة إلى الشركة العامة لصناعة السيارات

فقد شهدت أيضا تطورا كبيرا وصل في عام 1977 الى أكثر من 1284 شاحنة صلاح الدين في حين وصل انتاج الشركة من سيارات إسكانيا وفي مختلف حمولاتها الى أكثر من (1497) شاحنة

اما إنتاج الشركة من باصات ريم فقد وصل الإنتاج فيها (464) وكان ذلك في عام 1977 وكان للاتفاقية الاقتصادية التي عقدت بين جمهورية العراق وجمهورية الاتحاد السوفيتي في آب من عام 1959 الأثر الكبير في نشوء العديد من المؤسسات الصناعية في المحافظة والتي لعبت دورا رياديا ليس على مستوى اقتصاد المحافظة بل على مستوى العراق . أما بالنسبة للقطاع التجاري فقد كان للمؤسسات التجارية الأثر الكبير في تقدم القطاع التجاري للمحافظة , وخاصة فيما يتعلق الأمر بغرفة تجارة الحلة التي كانت من أول الغرف التجارية المؤسسة في العراق بعد غرفة تجارة بغداد وغرفة تجارة البصرة وغرفة تجارة الموصل , فضلا عن ذلك فقد كان للشركة الأفريقية فرع بابل وشركة التجارة العراقية فرع بابل دور كبير في تقدم القطاع التجاري للمحافظة . ومما عزز من أهمية الحلة الاقتصادية هو وقوعها على مفترق طرق المواصلات البرية والنهرية فهي تربط المدن والحوضر المجاورة بشبكة برية بين العاصمة بغداد ومدن الفرات الأوسط , وتقع أيضا على طريق الفرات الذي يربط أعالي الفرات بالبصرة ولهذا فقد أصبحت الحلة من المراكز التجارية المهمة في العراق